

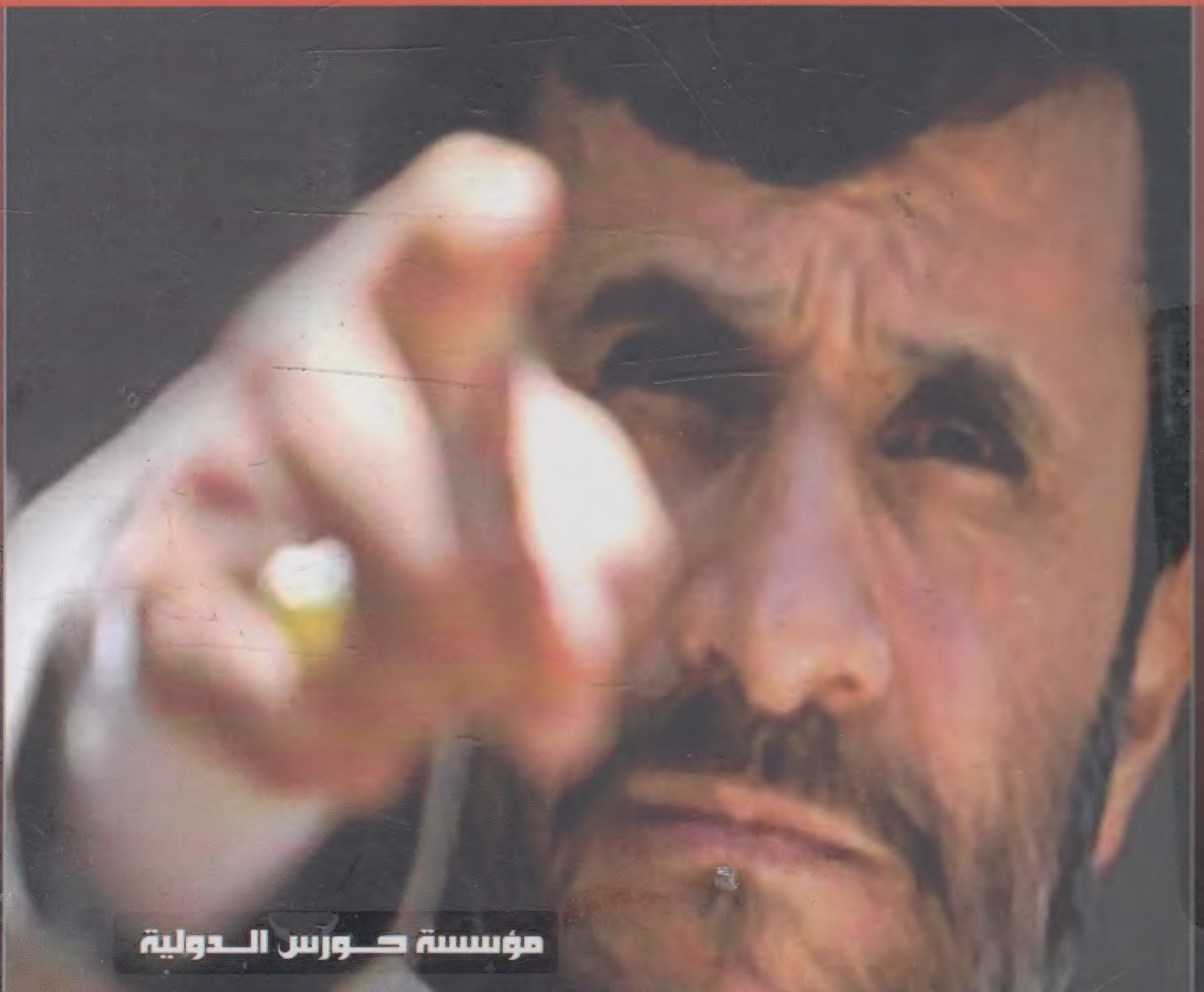
لواء أ.ح. دكتور

زكريا حسين

أزمة البرنامج النووي الإيراني

التحديات المتبادلة

الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية



مؤسسة كورس الدولية

أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية

**لواء أ.ح دكتور
زكريا حسين**

**المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا
واستاذ العلوم الإستراتيجية**

مؤسسة حرس الدولة

حسين، زكريا

أزمة البرنامج النووي الإيراني - التحديات المتبادلة الإيرانية - الإسرائيلية -
الأمريكية / زكريا حسين. - الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١١.

٣٣٥ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٥ - ٣٧٠ - ٣٦٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

أزمة البرنامج النووي الإيراني - التحديات المتبادلة (الإيرانية - الإسرائيلية -
الأمريكية)

أ- العنوان

٢٥٠

الإخراج الفني وفصل الألوان
وحدة التجهيزات الفنية بالمؤسسة

إشراف عام، إدارة النشر بمؤسسة حورس الدولية

مدير النشر مصطفى غنيم

حقوق النشر محفوظة للناس
ويحظر النسخ أو الاقتباس أو التصوير بأي شكل إلا بموافقة خطية

طبعة أولى
٢٠١١

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٣٨٥٧

الترقيم الدولي I.S.B.N
٩٧٨ - ٩٧٧ - ٣٦٨ - ٣٧٠ - ٥

مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع

الإسكندرية ١٤٤ شارع طيبة - سيورتنج ت، ٥٩٢٠٥٩٨ - فاكس: ٥٩٢٢١٧١

Email: Horus.alex@hotmail.com
Horus.alex2007@yahoo.com

Mob.: ٠١٢٢٢٩٣٦٢٨

مقدمة

لقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية محوراً أساسياً من محاور النمو الاقتصادي، حيث لم تعد تقاس القدرات نتيجة أعمال فردية عبقرية أو وليدة الصدفة، بل صارت جزءاً منظماً من أجزاء العملية الإنتاجية ومرحلة مندمجة تماماً في مراحل الإنتاج.

ومن هنا: تأتي المشكلة الأساسية من حيث كيفية استغلال الإمكانيات البشرية المتوافرة لدعم الأمن القومي، والتغلب على مشاكل التبعية والإذعان، وحيث إن الأمن القومي يقوم على أبعاد رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، لتتربط وتتفاعل فيما بينها، وإلى جانبها وعلى نفس القدر من الأهمية يصبح تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية قوة تدعم الأمن القومي، وفي هذا الإطار يكمن الهدف الرئيسى لتحقيق القدرة الذاتية التكنولوجية فى تقليل القبضة المتصاعدة للدول الكبرى، وتعزيز القدرة الوطنية لتحقيق الهدف.. والذي يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجية لتكون جزءاً أصيلاً من استراتيجيات تنمية قومية تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنمية القوة العسكرية.

ونظراً للأهمية البالغة للدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة فى معاونة أجهزة المعلومات وصنع القرار فى مرحلتى التخطيط والإدارة للحروب التجارية، وفى وقف الصراعات المسلحة فى وقت الحرب، هذا إضافة لما يشهده منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بصفة خاصة من تصعيد حدة المواجهة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى حول الادعاء بقيام إيران بتطوير قدراتها التكنولوجية بصفة عامة، وسعيها لإملاك أسلحة نووية بصفة خاصة، وذلك في إطار حملة منسقة تهدف إلى تجريد الأمة العربية والإسلامية من كل مقومات قدراتها وقواها، ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتصادية والسياسة والعقائدية والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني المتوافق مع أهداف الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، والذي يمكنها ليس فقط من امتلاك قوة تكنولوجية واقتصادية متفوقة على كل الدول العربية، بل لتأمين وحماية قدرتها النووية والفضائية والتقليدية لتصبح القوة الوحيدة إقليمياً التي تمتلك هذه القدرات.

لهذه الأسباب وغيرها حرصنا على تقديم هذا الكتاب الذي يطرح - منفردة عن غيرها - فكراً استراتيجياً راقياً مرتكزاً على أرفع المصادر العلمية عن دور التكنولوجيا الإلكترونية في الأنشطة المدنية والعسكرية، ومروراً بالآثار المدمرة للأسلحة المستخدمة في الصراعات المعاصرة، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها، بل وامتداد ذلك الفكر ليشمل البرنامج النووي الإسرائيلي وآفاق تطوره، وانعكساته على الأمن الإقليمي، وانتهاءً بطرح للبرنامج النووي الإيراني مبيناً الحقيقة وادعاءات الولايات المتحدة والدول العربية والإفريقية وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة التي استخدمتها الولايات المتحدة في صراعاتها المسلحة في منطقة الخليج.

ومن هنا تتبع أهمية هذا الكتاب الذي ينفرد بخصوصية علمية، ومنهجية متميزة تطرح ولأول مرة في تاريخ الفكر الاستراتيجي الإقليمي

والعالمى المعاصر.. تطرح عرضاً شاملاً موثقاً لموضوع يهتم الباحث
والمفكر والقارئ المصرى والعربى والعالمى!!

كما تتبع أهمية هذا الكتاب عن خصوصية وثيقة الصلة بالمؤلف ذاته
اللواء أركان حرب دكتور زكريا حسين الذى شارك من خلال دوره التعليمى
فى أرفع الأكاديميات العسكرية، حتى تولى إدارة كلية الحرب العليا،
وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وانخرط فى سلك العمليات فى أربعة
حروب حاسمة فى تاريخ العسكرية المصرية المعاصرة، وتدرّج فى وظائف
القيادة إلى أن تولى رئاسة هيئة البحوث العسكرية، ومارس من خلال
مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية دوراً فاعلاً فى إعداد وصياغة معاهدة
السلام بين مصر وإسرائيل.

كما تلقى مؤلفاته السياسية والاستراتيجية رواجاً كبيراً على المستوى
الإقليمى والعالمى، بل ويدرس العديد منها فى المعاهد والجامعات المصرية
لما تتميز به من دقة المعلومات، وعمق التحليل، وصدق وتنوع المصادر
العربية والأجنبية!!

من هنا، فإن هذا الكتاب يعتبر دراسة وثائقية وتحليلية هامة لا غنى
عنها لأى مفكر أو باحث أو دارس يسعى لإدراك ما قَدَّمه الكتاب من
موضوعات.

الفصل
الأول

التكنولوجيا وتنمية
القوة المسلحة

أولاً: دور التكنولوجيا الإلكترونية في الأنشطة المدنية

الحروب التجارية المعاصرة

مقدمة

لاشك أن الظروف الاقتصادية في الدولة لم تعد تسمح بمزيد من المحاولات غير المحسوبة التي تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد والقدرات التكنولوجية الوطنية واستيراد التكنولوجيا من الخارج، كما أسفر التقدم العلمي والتكنولوجي عن فجوة كبيرة بين الدول التي اهتمت بتنظيم قدراتها العلمية والتكنولوجية وجعلها مكوناً أساسياً لأمنها القومي وبين الدول النامية والمتطلعة لتحقيق أمنها بحسب ماتملك من مكونات متاحة، ولقد أظهرت هذه الفجوة مستجدات توميء بأن التخلف العلمي والتكنولوجي وعدم تماسك القاعدة العلمية ورعايتها يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي.

ولقد ولدت هذه الحالة صراعاً شديداً نشأ من اجتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتطورة ومحاولات الدول أقل تقدماً جلب التكنولوجيا وما تحمله في طياتها من التبعية والإذعان.

ويجسد تلك الفجوة التكنولوجية الهائلة ذلك الفارق الهائل بين الإنتاجية الصناعية للفرد في الدول النامية والذي لا يتعدى نسبة ٥% عن مثيله في الدول المتقدمة إضافة إلى أن حصة الدول النامية ممن يحمل براءات الاختراع الجاري العمل بها والذي لا يتعدى ٦% من مجمل تلك البراءات في العالم.

هذا إلى جانب أن ما ينفق على البحث والتطوير يمثل نسبة ٦٦,٢% في الدول الصناعية الغربية، كما يصل إلى ٣٢,٢% في الدول الاشتراكية، بينما يصل إلى ١,٦% في الدول النامية وهي الأكثر حاجة إلى البحث والتطوير.

وبالتالي تصل حصة الفرد في ميزانية البحث والتطوير إلى ١١٤ دولار سنوياً في الدول الصناعية الغربية، كما كان يصل إلى دولار واحد سنوياً في بعض الدول النامية.

ونظراً للتأثير المتبادل بين ما تفرزه التكنولوجيا من إمكانيات وبين ما يقره الفكر العسكري والمدني المعاصر، فقد حظى البحث العلمي في المجالات المدنية بنفس القدر من الأهمية والاهتمام والتخطيط والتقييم الذي يحظى به النشاط العسكري المباشر.

وتتفاوت المجتمعات في مستوى تطورها التكنولوجي، وفي قدرتها على توليد التكنولوجيا، وبالتالي استخدام المناسب منها للتطوير الانتاجي، مما فرض أن تتبنى الدول الاتجاهات اللازمة للحاق بركب الحضارة والتقدم لرفع كفاءتها في كافة المجالات ومن هذه الاتجاهات تحديث وتطوير المعدات المستخدمة الحالية مع إدخال المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة.

ويعتبر التوحيد القياسي بعناصره المختلفة سواء من حيث المواصفات والقياسات وجودة الإنتاج - من الركائز الأساسية في التنمية التكنولوجية والصناعية بصفة عامة، بل ويمتد ليكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي أحدثت وحققَت تقدماً اقتصادياً وعسكرياً في العالم.

وتأتى أهمية التوحيد القياسى باعتباره قضية قومية وعالمية فى آن واحد، وتمتد لتصبح جزءاً من تاريخ الدول، حيث ان الثورات الصناعية والتكنولوجيا التى شهدها العالم كانت مرتبطة تاريخياً بالتوحيد القياسى.

وجدير بالذكر أن عملية وفلسفة وأبعاد وضع المواصفات القياسية والقياسات والمعايرات الصناعية - قد تطورت مع تطور التصميم الهندسى والعلوم والتكنولوجيا الهندسية، وأنه بدخول التكنولوجيا المتطورة فى مجال الإنتاج الحربى والمدنى المختلفة ونظم الرقابة على الجودة من أجل نظام توحيد القياس قد يصل إلى حد اعتباره من الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وتمثل الصناعات المدنية والحربية جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعة على المستوى المحلى والدولى على السواء، ومن هذا المنطلق يعتبر الإنتاج المدنى والإنتاج الحربى من مقاييس التقدم التكنولوجى لأى دولة، كما تعتبر صناعات الطيران والفضاء من أرقى مجالات التكنولوجيا العالمية وأكثرها ديناميكية.

وقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية محوراً أساسياً من محاور النمو الاقتصادى، حيث لم تعد تقاس القدرات نتيجة أعمال فردية عبقرية أو وليدة الصدفة، بل صارت جزءاً منظماً من أجزاء العملية الإنتاجية ومرحلة مندمجة تماماً من مراحل الإنتاج.

من هنا تأتى المشكلة الأساسية من حيث كيفية استغلال الإمكانيات البشرية المتوفرة لدعم الأمن القومى والتغلب على مشاكل التبعية والإذعان، وحيث إن الأمن القومى يقوم على أبعاد رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية

وعسكرية، تترايط وتتفاعل فيما بينهما، وإلى جانبها وعلى نفس القدر من الأهمية تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية، قوة يدعم بها الأمن القومي.

كما تشكل هجرة العقول المبدعة نزفاً حاداً للقاعدة العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن يؤمن بها المجتمع نفسه من التهديدات الخارجية والداخلية، وبالتالي ينعكس ذلك النزف للكفاءات وللقاعدة العملية والتكنولوجية على زعزعة أمنه القومي.

من هنا يكمن الهدف الرئيسي لتحقيق القدرة التكنولوجية الذاتية في تقليل القبضة التكنولوجية وتعزيز القدرة الوطنية لتحقيق ذلك الهدف الذي يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجية لتكون جزءاً أصيلاً من استراتيجية تنمية قومية تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التسليح.

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال تناول النقاط الرئيسية الآتية:

أولاً: ثورة المعلومات في عصر الفضاء.

ثانياً: دور المعلومات في الحرب التجارية.

ثالثاً: اكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية.

رابعاً: ماذا عن شبكة الأقمار الصناعية العربية.

أولاً: ثورة المعلومات في عصر الفضاء

إن هوة التخلف بين الدول المتقدمة والنامية تزداد عمقاً واتساعاً بمرور الزمن، وليس من قبيل المغالاة القول بأن هوة التخلف أصبحت الآن حقيقة واقعة بين الولايات المتحدة وروسيا من جانب، واليابان وكثير من الدول الأوروبية من جانب آخر .. ولن تمر بضع سنوات قليلة حتى تصبح أغلب أوروبا في عداد الدول النامية، ذلك بعد أن بدأ عصر الفضاء منذ ما يقرب من أكثر من ربع قرن، فقد انفردت الدولتان الكبيرتان - أمريكا وروسيا - «قيل انهيارها» بحلبة الصراع في مجال الفضاء وحدهما، ولاستطيع الدول الأخرى مجاراتهما في هذا الميدان، لأن تكاليفه باهظة وفوق قدرة هذه الدول، غير أن استخدامات الفضاء السلمية المعانة قد أصبحت شاملة ومتعددة، ومن ثم فقد تبوأَت تكنولوجيا الفضاء مكانة عزت عن اللحاق بها التكنولوجيات الأخرى.

فقد انتقلت تكنولوجيا الفضاء من مرحلة البحث العلمي، واستكشاف المجهول في أغوار الفضاء إلى مجالات تطبيق كثيرة، ويلعب الدور الأساسي في هذا المضمار سيل منهمر من الأقمار الصناعية بما حققته من إبداع في عالم الاتصالات.

فالقمر الصناعي الواحد أصبح يغني عن آلاف الكيلومترات من الكوابل التلفونية، ويحقق تغطية شاملة وبتاً تليفزيونياً واضحاً لعدد من قنوات الاتصال المرئية، ويستطيع أن يغطي قارات بأكملها، فضلاً عن عدد آخر من قنوات الاتصال الإذاعي بما يغني عن مئات من محطات الإرسال.

وأصبح للأقمار الصناعية إسهامات أخرى لا يمكن حصرها، منها الرصد الجوي للحصول على تنبؤات جوية دقيقة وطويلة الأمد، وتغطي رقعة أرضية شاسعة، فضلاً عن المسح الجوي بالتصوير الدقيق المرئي الذي يفصح عن كل التفاصيل الطبوغرافية فوق الأرض والتصوير الإشعاعي الذي يستعان به في اكتشاف المعادن والكنوز والآثار المغمورة تحت سطح الأرض إلى أعماق كبيرة.

ولقد لعبت أقمار التصوير الفضائي دوراً متعاضداً في كافة أنواع التنمية بما توفره من إمكانيات بشمول مساحة كبيرة، وتوضيح تفاصيل دقيقة، والغوص إلى أعماق كبيرة، بل لقد أصبحت تستطيع أن تعطي الدلائل عن وجود آبار البترول والمياه الجوفية، والكشف عن الأنهار القديمة والمغمورة تحت رمال الصحراوات.

ولذلك أخذت الأقمار الصناعية مكانها في كافة مجالات التنمية كالتوزيع السكاني بانتقاء أماكن التعمير وشق الطرق والقنوات، ومكافحة الآفات الزراعية، ورصد ظواهر النحر على الشواطئ وتحديد المساحات المنزرعة والقاحلة، وتحديد الزحف العمراني، بل لقد تفرعت إلى تطبيقات أخرى جزئية ودقيقة مثل متابعة هجرة الحيوانات وتحديد أماكن انتشار الآفات الزراعية في الغابات والحقول، وتصوير ومتابعة حركة بقع الزيت في المحيطات، بل لقد أصبحت هناك أقمار صناعية تقدم الخدمة الملاحية للبواخر في المحيطات والطائرات في الجو، وأقمار أخرى تتعامل مع السيارات في حركتها على الطريق، وأقمار أخرى تنقل صور الصحف عبر القارات لتصويرها في نفس وقت صدورها في قارة أخرى، وهناك مجالات أخرى عديدة بلغت حد إمكان رصد الزلازل من الفضاء، وتنظيم مستوى

المياه في الترع والقنوات، ومتابعة هجرة الطيور، ورصد أماكن تجمعات أسراب الأسماك في المحيطات ... كل ذلك أعطى تكنولوجيا الفضاء أبعاداً تطبيقية جعلت مجالها من الاتساع إلى حد يكاد يشمل كل شيء في الحياة، الأمر الذي ينذر بأن كل أنواع التكنولوجيا النمطية التي تعارف عليها العالم منذ بدء الثورة الصناعية في عصر النهضة الأوروبية - ستصبح قليلة الفائدة أو الجدوى مع بداية القرن الحادي والعشرون.

ولو تطرقنا إلى بعض من هذه التطبيقات فيمكن القول: إنها تمتد إلى أعمال التجسس، وأصبحت تهتك كل الأسرار سواء في الليل أو في النهار، بفضل استخدام الأشعة تحت الحمراء، واستخدام عدسات تصوير قوية للغاية هبطت بمعامل التمييز إلى حد رؤية كل ما هو معدنى أو تدخل المعادن في تكوينه.

ولكن هذا التقدم في تكنولوجيا الفضاء أصبح قاصراً على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع التنافس مع الاتحاد السوفيتي السابق، وما زالت أغلب الدول الأخرى تحاول اللحاق بها في نطاق محدود، لم يتعد نطاق المشاركة أو التباري الجزئي، ولم يستطيع خوض غمار المباراة غير بعض الدول الأوروبية بقدر محدود.

والذي لا شك فيه أن تكنولوجيا الفضاء قد أثرت على كثير من التكنولوجيات الأخرى وتفاعلت معها، ويقف على رأس هذه التكنولوجيات «الإلكترونيات»، وأهم استخداماتها الحواسيب الإلكترونية، ولقد بدأ ذلك واضحاً في تصغير كل المكونات الإلكترونية في الأجهزة حتى أصبح في حجم صغير يعادل في سمكه ورقة، ولا يزيد في طوله عن حشرة، ويؤدي ما كانت تؤديه أجهزة ضخمة الحجم، ولقد أدى ذلك إلى التقدم المذهل الذي

حدث في تكنولوجيا الاتصالات، الأمر الذي ينعت بأنه قد أحدث ثورة في فن جمع المعلومات مما يدفع الكثيرين إلى القول بأننا نعيش «عصر ثورة المعلومات».

وحلبة الصراع العالمية بلغت ذروتها في التنافس على امتلاك الأسواق العالمية في تصريف المنتجات الإلكترونية، سواء أجهزة الاتصالات أو الحواسيب الإلكترونية التي تطورت بصورة مذهلة، وانتقلت من عداد إنتاج الحواسيب الصغيرة (الميني كمبيوتر)، ثم إلى إنتاج الحواسيب الصغيرة جداً (الميكروكمبيوتر)، ثم انتقلت إلى (الحواسيب الشخصية) التي يستخدمها شخص واحد.

وخلال السنوات الأخيرة سيطر انتشار الحواسيب الإلكترونية بشتى أنواعها على كافة أوجه الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

ويلمس ذلك كل زائر للولايات المتحدة منذ تطأ قدماه أرض المطار، فالتأشيرات والمعلومات عن القادمين سواء من أجهزة الأمن أو الشرطة أو السفارات ترد عبر الحواسيب، واسم الراكب ورقم مقعده ونوع غذائه وموعد طائرته كذلك، وأي شخص يدخل محلاً تجارياً أو فندقاً أو مكاناً عاماً يجد لوحات النهايات المتصلة بالحواسيب الإلكترونية أمام العاملين الذين يتعاملون معها في بساطة تتمثل في الضغط على الأزرار والنظر إلى شاشات تتدفق منها المعلومات في سهولة وغازرة، وفي ثوان معدودة، وحسبك وأن تشتري أى شيء من أى محل كبير مهما كانت أهميته ومهما كان حجمه سواء كانت علبة سجائر أو قطعة حلوى أو قطعة ملابس أو قطعة صابون، فإن خزينة تحصيل النقود في هذا المحل تسجل الثمن عبر الحاسب الإلكتروني، ويقوم هو بخصم ضريبة الإنتاج المستحقة على المشتريات، وفي نفس الوقت إبلاغ

مصلحة الضرائب على نسبتها في الأرباح المحققة ويخصم ما بيع من رصيد مخزن الجملة، ويبلغ المخزن الفرعي ليستعوضه.

كل ذلك يتم دون أي تدخل بشري ودون غلبة، وحركة أضرار نهايات الكمبيوتر كمثال أضرار ماكينات الطباعة وتظهر معلوماتها وبياناتها مطبوعة على أسطوانات من الورق المنزلق أو مكتوبة بحروف مقروءة فوق شاشات تليفزيونية.

ومهما حاولنا الحصر أو العد عن مجالات استخدامات الكمبيوتر في الولايات المتحدة، فستعجز عن ذلك فيكاد لا يوجد عمل واحد لا يدخل الكمبيوتر في أحد مراحل أو في المراحل كلها.

* فالأطباء يستخرجون منه التشخيص لأمراض بعض المرضى بعد أن يتعاملوا مع أضراره لوضع العناصر الضرورية عن ضغط دم المريض، ونسبة الكوليسترول والهيموجلوبين وحمض البوليك ووظائف الكبد ونسبة السكر وعصارات المعدة، فيحدّد الكمبيوتر المرض، ويصف له أنسب الأدوية التي يمكن أن يتعاطاها.

* وتوجد شركات متخصصة في تحقيق الزواج بالكمبيوتر، وعندما يحدد الخاطب شروطه في الزوجة التي يريد، من حيث الطول ولون البشرة وأشعر والمواصفات الخلقية والثروة، فتحدد له عدة اختيارات لزوجات يمكن أن تصلح له كما ارتأتها بنات أحلامه.

* ولا توجد مصلحة جماهيرية في الولايات المتحدة إلا وتختزن المعلومات عن المواطنين في كمبيوتر يستخرج هذه البيانات في دقائق سواء

الأسماء أو أرقام البطاقات أو العناوين أو المؤهلات أو السن أو الهوايات أو الحرف والمهن أو فصيلة الدم أو عدد الأبناء أو أدق التفاصيل.

* كما لا يوجد بنك واحد في الولايات المتحدة لا يودع ذاكرة الكمبيوتر تفاصيل ودائع ومسحوبات وحسابات عملائه وحركة المال صعوداً وهبوطاً كل يوم.

* وأصبح الكمبيوتر قادراً على رسم اللوحات الهندسية في ثوانٍ عوضاً عما كان يقوم به عشرات المهندسين خلال عدة أيام، فيكفي أن تعطيه مواصفات أجزاء الآلات أو الماكينات وأبعادها، ليوضحها لك على الشاشة.

* ولا توجد شركة أو مكتب توظيف أو إدارة حكومية أو دار صحيفة أو فندق يتعامل مع آلاف الأشخاص ويعمل بالوسائل النمطية القديمة الورقة والقلم والممحاة والمسطرة والعد في المخ والضرب والطرح بجدول الضرب.

* كما لا توجد جامعة أو مركز بحث علمي أو معمل يسجل قراءات وبيانات ومعادلات أبحاثه على الورق، بل تودع في ذاكرة الكمبيوتر، وهو الذي يقوم بحل المعادلات وإعطاء النتائج واستنباط الحلول والاحتمالات ... كل ذلك يتم بديلاً عن المخ البشري.

هذا وقد أصبح في كل من الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وفي اليابان مصانع تتم فيها أغلب خطوات التصنيع بتحكم من الكمبيوتر دون أن تمسها يد بشر.

ولقد أصبح في إنجلترا واليابان عدداً كبيراً من المصانع تحولت إلى التصنيع الكامل بواسطة الكمبيوتر، الأمر الذي جعل الكمبيوتر صانعاً جديداً، وسبباً مباشراً لخلق البطالة وزيادة نسبتها في أوساط العمال، بل لقد تطوّر الأمر وبدأ كثير من المصانع يتحوّل تدريجياً من مرحلة التحكم الجزئي في التصنيع إلى التحكم الكلي بحيث ما كان يقوم به مئات بل ألوف العمال أصبح بديلاً عنه الأحزمة المتحركة والأجزاء المنزلقة والأنزع الميكانيكية، الأمر الذي جعل التصنيع الآلي الكامل على وشك أن يعم.

ولقد شاع استخدام «الروبوت» أو الإنسان الآلي في عدة صناعات، وأصبح التحول إليه مصيرياً لتحقيق سرعة الإنتاج وملاحقة المنافسة على فتح الأسواق الجديدة والصمود أمام رأس المال الكبير الذي يحكم هذه الصناعات.

ولقد ركّزت اليابان جهودها على التخصص في صناعة أجهزة الإنسان الآلي لكي تحقّق التفوق في مجال المنافسة الأمريكية بلون من ألوان التخصص. كل ذلك أسلم البشرية إلى دنيا جديدة صنعتها الحواسيب الإلكترونية التي لم يقتصر أداؤها على الإنتاج وحقوق التصنيع وأعمال التجارة والبنوك ودواوين الحكومة، بل انسابت إلى المنازل ودور العمل والأندية وأماكن اللهو.

ولقد أصبح في كثير من هذه الدول مدارس يتعلم الشباب فيها دروسهم بالكمبيوتر، ويشاهدون على شاشات تليفزيونية برامجاً تعليمية وتسجيلية فيها دروسهم بالكمبيوتر، وتحول الكمبيوتر من الأجيال الضخمة والكبيرة الحجم إلى أنواع الميني ثم الميكرو كمبيوتر، وشاع استخدام

الكمبيوتر الشخصى الذى يمكن أن توضع فيه كاسيتات لبرامج تنتقى للمتعة أو التسلية أو التعليم أو التثقيف أو الدعاية أو الرياضة أو حتى المقامرة.

ويتطلع اليابانيون إلى تصنيع الكمبيوتر الصوتى الذى يعطى الأوامر الصوتية فينفذها، ونجحوا فى تحقيق ذلك فى بعض الاستخدامات المنزلية لإنسان آلى يتلقى الأوامر وينفذها.

ولقد تعارف الخبراء على وضع لغات الكمبيوتر بحيث تناسب أوجه استخداماته، ومنذ عشرات السنوات شاع استخدام لغات «الفورتران» (FORTRAN) لأهل العلم ومراكز البحوث، ولغة «الكوبول» (COBOL) لأهل المال والاقتصاد، ولغة «الفورث» (FORTH)، ولغة «الباسيك» (BASIC) للاستخدامات العامة.

ولأن هذه الاستخدامات قد تعددت وتشعبت، فإن اللغات أيضاً قد تعددت وظهرت لغات أخرى مثل «الفورث» (FORTH) ولغة «آر. بي. جي. إل» (RPGLL)، وأصبح الكمبيوتر ذو الذاكرة التى تقاس بملايين الأحرف أو الأعداد لا لزوم له فى الكثير من الاستخدامات، وشاع استخدام الكمبيوتر الصغير المينى أو الميكرو كمبيوتر لتلاعم ذاكرته المحددة التى تحتزن عدة آلاف من البيانات فقط ولذلك غمرت الأسواق فى السنوات الأخيرة بهذه الأنواع، ودخلت يد التطوير عليها، فبعضها يحقق للمستخدم كل الوسائل لتحقيق سهولة طرح السؤال، وسهولة أخذ الإجابة، فقد أصبحت هناك حواسيب يمكن أن تعطي البيان المطلوب بلمس الشاشة التليفزيونية بإصبع اليد فى أماكن محددة، وأصبح المهندسون يبرمجون المرتبط بالكمبيوتر، ويدخلون عليها التعديلات ويسألون الكمبيوتر ما يريدون من تصميمات جديدة للتطوير والتحسين.

ويمكنك أن ترى اليوم كاتباً وهو يؤلف كتاباً خلال بضع ساعات، ولا يستخدم ورقاً ولا قلماً، إنما يستدعي المعلومات من الكمبيوتر بالضغط على الأزرار، فتتدفق فوق أسطوانات ورقية، فهو يختصر منها ما يريد، ويلصق الأوراق ببعضها لتكتمل له فقرات الكتاب خلال ساعات، وكل جهده يتمثل في استجواب الكمبيوتر والتعامل مع ذاكرته بحنكة وإعطائه الأسئلة اللازمة التي تجعل جلب المعلومات من هذه الذاكرة ميسوراً، ولذلك أصبح فن التعامل مع الكمبيوتر أو (برمجة) المعلومات في ذاكرته هو الفن أو الدراسة ذات الأهمية، ولذلك انقسم المهندسون المستخدمون لهذه الأجهزة إلى فئتين:

فئة تتعامل مع الكمبيوتر كوحدة إلكترونية من حيث التشغيل والصيانة والأداء الإلكتروني، وهذا عمل مهندسي (التشغيل) (HARDWARE).

وفئة أخرى تتقن فن التخاطب أو التعامل مع الجهاز وظيفياً لإيداع المعلومات في ذاكرته واستجوابها منه، وهي فئة المبرمجين أو (مهندسي الاداء) (SOFT WARE).

ثانياً: ثورة المعلومات والحرب التجارية

لعل من سلبيات عصر الفضاء .. وفي ظل ثورة المعلومات أصبح للاستعمار معنى جديداً بعيداً عن معناه التقليدي الذي يرتبط بالجندى والبندقية والمدفع والمستعمرات على أراضي الغير، فقد تحولت دعائم الاستعمار إلى هتك أسرار الدول الأخرى ومعرفة البيانات والموارد والإحصاءات والتفاصيل عنها، فيما يتعلق بأرضها وما تحت أرضها، وما في سمائها، وما في سمائها وفضائها وجوها ومناخها، وما تزرع به بحارها، وعناصر التسليح في جيشها، وأوجه القصور والقوة في اقتصادها، وما يتوفر لديها من طاقة، والقوى العاملة فيها، واعدادها، وثرائها، وعاداتها، والطاقات البشرية والمادية في شعوبها، والتناقضات الاجتماعية فيها.

كلُّ ذلك يمكن أن يمثل الركائز للاستعمار الاقتصادي والحرب التجارية الذي يعد بمثابة الجذور الأساسية للاستعمار العسكري الذي يمكن أن يتمثل في صورة من صور السيطرة قبل أن يكون أسلوباً من أساليب القهر العسكري.

ولذلك تحرص الدول المتقدمة على جمع البيانات عن الدولة المختلفة لتمد لها يد العون أحياناً، ولتفكر كيف تستعمرها أو تستعبدتها أحياناً أخرى، وتجمع المعلومات إلى ذاكرة الكمبيوتر من خلال الكلمة المقروءة والمسموعة والصحف والإحصائيات والنشرات، ولكن الأهم من ذلك أن التجسس التجاري أصبح له وجه آخر ومعنى آخر غير وجود المندوب أو العميل أو الوسيط الذي يمكنه أن ينقل الخبر أو البيان خلسة، فالتجسس أصبح ميسوراً آناء الليل وأطراف النهار من الفضاء، ولا يقف أمامه حائل أو عقبات، وكل ما تريد أن تخفيه تحت الأرض أو تحت الجدران تستطيع أن تفضحه الأقمار

الصناعية، التي أصبحت لها عدسات وكاميرات وأعين بعضها مائل وبعضها رأسي لتجسم الصورة وتترجم هذه الصورة إلى إشارات إلكترونية ترسل بها إلى مراكز تحليل على الأرض، تجمع هذه الصور وتترجم ما عليها من تفاصيل إلى بيانات.

ولقد انطبع لدينا أن التجسس يرتبط في الأذهان بالمعلومات عن النواحي العسكرية، وهذه حقيقة فلم يعد ممكناً إخفاء طائرة أو صاروخ أو دبابة عن عدسات الأقمار الصناعية، مهما تم إخفاء أماكنها، ومهما وضعت في تحصينات أو حتى لو أخفيت تحت الأرض أو باطن الغواصات، ولكن المعنى الجديد للاستعمار في عصر ثورة المعلومات أخذ أبعاداً أكثر شمولاً وأكبر اتساعاً، حيث أصبحت الحرب التجارية هي الهدف، وأصبح التنافس على الأسواق واكتشاف ثروات الشعوب والسعي لنهيتها أحد سلبات عصر ثورة المعلومات، فكل المعادن والآثار والموارد والتوزيعات السكانية تصور من الفضاء إما نهاراً في ضوء الشمس المرئى أو ليلاً بالأشعة تحت الحمراء، التي تتعامل مع الإشعاعات الحرارية من هذه الأجسام، وأصبحت وسائل الاستشعار والتصنت أحد ثمرات الإلكترونيات الدقيقة في عصر ثورة المعلومات، ولذلك تجمع بوسائل الاستشعار من بُعد إلكترونية وصوتية وفضائية، وأصبحت أقمار الاستشعار من بعد، تتمثل في أجيال تأتي من بعد أجيال، فقد تحولت من أقمار الموارد (E.R.T.S) إلى أقمار (لاندسات) (LANDSAT).

وأصبحت الدول الكبرى القادرة على إطلاق الأقمار تنتهك أسرار كل الدول الأخرى على غير إرادتها، أو دون أن تدري أو تستطيع إيقاف هذا الإنتهاك، ليس بالصورة وحدها، ولكن بكل الوسائل العلمية المعلومة وغير

المعلومة لنا، ولذلك كثيراً ما تطلق هذه الأقمار دونما سابق إعلان أو دعاية — بعضها ليحقق أغراضاً خاصة أو مهاماً خاصة، وبعضها الآخر يجمع البيانات عن كُن ما فوق الكرة الأرضية تحت مسار هذا القمر أو هذا المكوك أو هذه السفينة.

وعلى سبيل المثال لقد كان لهذه الأقمار الصناعية أدواراً في (حرب فيتنام)، و (حرب رمضان - أكتوبر)، وما زالت لها أدوار في حرب (حرب إيران والعراق) و (حرب إسرائيل - لبنان) ولكن ما هو أهم، أن لها أدواراً أعظم وأدق في جمع كافة البيانات غير العسكرية والتي تقيّد الاقتصاد والتنمية والموارد عن كافة الدول شاعت أو لم تشأ.

التجسس بالأقمار الصناعية:

هناك سيل منهمر من الأقمار الصناعية تطلقه الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، حتى أصبحت تعد بعشرات الآلاف، بعضها لأغراض سلمية معلنة وواضحة، وبعضها الآخر يتكتمون أغراضها والإعلان عنها، ولأن هذه الأقمار الصناعية تخدم أغراضاً عسكرية لاستطلاع أراضي الآخرين، فإنهم يطلقون عليها أسماء مهذبة تخفي حقيقة مهامها مثل (الإنذار المبكر) أو (الاستطلاع) وهي في حقيقة الأمر لخدمة التجسس العسكري، ويمكننا أن نقول بدقة أكثر: إنها لخدمة الاستطلاع من الفضاء.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى الأخرى لم تعد تعتمد على العنصر البشري في أمور التجسس على الدول الأخرى، بمثل التركيز الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الثانية، لأن التقدم التكنولوجي في حقل الفضاء أفضل على فن التجسس أبعاداً جديدة من أهمها

الشمول والدقة، مع عدم التعرض للاحتتمالات القائمة على المهارات الفردية أو التعرض لمخاطر الجهود الفردية التي تعتمد على العمل السرى أو التسلل إلى مناطق محظورة.

كما لم يعتمد على استخدام الصور الجوية المأخوذة بالطائرات، لأنها أصبحت وسيلة ذات فاعلية محدودة، قد تخدم أغراضاً تكتيكية فقط ولا تجدي في الأغراض الاستراتيجية.

فالصورة الفضائية المأخوذة من الأقمار الصناعية تغطي الواحدة منها قارة بأكملها، بل عدة قارات، وبذلك دخلت عمليات الاستطلاع طوراً جديداً.

والعهد بنا ليس في عدة مواقف، فقد لعبت الأقمار الصناعية دورها في فضح كل الأسرار أثناء (حرب فيتنام) و (حرب تحرير الكويت) وكل الحروب المحدودة التي تلتها، وكشفت عن مواقع نشر الصواريخ في أوروبا الشرقية والغربية، ولم يخف عنها أى تفجير نووي حدث في أى بقعة من العالم، وما من قاعدة للصواريخ تقام في الشرق أو الغرب، إلا ويعلم بها الطرف الآخر، وما من منشأ جديد أو تجمع أو تحرك عسكري، بآليات أو بالطائرات يمكن أن تخفى عدسات الأقمار الصناعية.

ولقد اضطرت الدول الكبرى إزاء ما استطاعت أقمار التجسس أن تهتكه من أسرار إلى تغيير خططها واستراتيجياتها وتطوير أسلحتها لتتلاءم مع مقتضيات الحفاظ على السرية، فقط أصبحت أساليب الإخفاء والتمويه التي كانت متبعة من قبل عصر الفضاء أمراً قاصراً عن تحقيق رسالته، ولم يعد التلاعب بالألوان وشباك التمويه أموراً ذات جدوى، لأن كل ما فوق سطح الأرض تستطيع الأقمار الصناعية كشفه بالتصوير نهائياً بالأشعة

المرئية لضوء الشمس بكاميرات ذات أنواع مختلفة وميول متفاوتة، ولا تعجز بعض أنواع منها عن التصوير في الظلام الدامس، لأنها لا تعتمد على الأشعة المرئية، بل على النقاط الصور بخاصية (الأحرار) أى: بالأشعة تحت الحمراء التى تصدر من كل الأجسام بشدة تتناسب مع درجات حرارتها.

وفى مجال دور المعلومات فى الحروب التجارية، فقد أصبحت صور الأقمار قادر على إستباط أقوى احتمالات عما فى باطن الأرض، حتى أعماقا معينة مثل المياه الجوفية أو المعادن المدفونة أو الآثار المطمورة أو الآبار البترولية، كما أن الأساس فى عمليات الاستطلاع والتجسس هو جمع أكبر قدر من المعلومات عن الطرف أو الأطراف الأخرى، فى عصر الطفرة فى تكنولوجيا الفضاء - أصبحت عملية جمع المعلومات لازمة تواكب التقدم العلمى المذهل.

ولقد ظفرت الحواسب الإلكترونية بعملية جمع المعلومات، وجعلت لها أبعاداً كثيراً، شجعت الدول الكبرى على إحصاء كل ما على سطح الكرة الأرضية كلها من موارد قد تفيدها يوماً، ويأتى ذلك من منطلق كون الحرب التجارية أصبحت أكثر أهمية من الاحتلال.

ثالثاً: إكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية

لكي يتكشف العالم العربي كنوزه، كان لابد له أن يستفيد من تلك الثورة التي شهدتها حقل الاستكشاف من الفضاء، حيث بدأ التصوير بواسطة الأقمار الصناعية يتخذ أبعاداً جديدة منذ أوائل الستينات، عندما استخدمت الأقمار الصناعية للتنبؤات الجوية في النقاط الصور للسحب المنتشرة حول الكرة الأرضية، وبدأ التنبؤ الجوي يتطور بسرعة مذهلة نحو إصدار تنبؤات جوية تتسم بالدقة والبعد عن الاحتمالات والترجيحات، والجزم بظواهر الطقس التي ستحدث خلال عدة أيام مقبلة، واستطاع المتنبؤون الجويون أن يصدروا النشرات الجوية حتى أسبوع مقبل، بالمطابقة الفضائية على خرائط الطقس التي يستخدمونها.

وتستقبل الصور الفضائية من الأقمار الصناعية، على ترددات خاصة بوسائل فنية مستحدثة تكشف عن كل ما يحيط بالكرة الأرضية من أنواع السحب، ولقد أصبحت تكنولوجيا الفضاء أهم أنواع التطبيقات العملية في عصرنا، وهي تلعب دوراً يتعاظم شأنه بعد آخر في كثير من المجالات، حيث تسربت تكنولوجيا الفضاء إلى تطبيقات أكثر دقة، وأصبحت قادرة على إكتشاف الآفات الزراعية وإظهار تحركات أسراب الأسماك في المحيطات، وأصبحت الأقمار الصناعية قادرة على إكتشاف أعماق التربة تحت سطح الأرض، والكشف عن ما تحت هذا السطح من كنوز المعادن، والآثار المغمورة، والمياه الجوفية، بل أصبح قادرة أيضاً على إعطاء الدلالات القوية عن وجود الآبار البترولية والكشف عن التكوينات الجيولوجية في باطن التربة، وإظهار مافيهها من فوالق وشقوق، ولم يعد البحث العلمي من

الفضاء مقصوراً على ما هو فوق الغلاف الجوي وحده، بل امتد إلى ما تحت سطح وفي باطن ترتبها.

وأول الكنوز هي الرواسب المعدنية، إذ لا شك أن المعادن الدفينة تحت التربة وفي المناطق الجبلية والصحراوية تكتسب حرارة من أشعة الشمس نهاراً أكثر مما حولها، ثم تصدر عنها إشعاعات تحت الحمراء خلال الليل تظهر بوضوح على الصور الفضائية، وأصبح ذلك مؤشراً على وجودها، بل أصبحت الصورة الفضائية أكثر تغلغلاً في باطن الأرض، بأجهزة أكثر حساسية لتصل إلى تحديد المناطق المحتمل وجود آبار البترول فيها، وإن كان ذلك يسير في خط متوازٍ مع الوسائل التقليدية للبحث عن الذهب الأسود، فإنها بلا شك تغني عن كثير من العناء وتوفر كثيراً من تكاليف الحفر والتنقيب عنه.

وعلى ذلك فقد أصبح في إمكان علماء الزراعة والمياه الجوفية الوقوف على أكثر الأماكن المحتملة لوجود المياه الجوفية واللازمة لتعمير الصحارى، والمناطق القاحلة، كما وجد علماء الآثار بغيتهم في تتبع علامات الحضارة القديمة تحت أكداس التراب والرمال، بل لقد امتد استخدام الصور الفضائية إلى إمكان التمييز في المناطق الزراعية التي أصابتها الآفات الزراعية، والمناطق التي لم تمتد إليها هذه الآفات.

ولقد أثبتت قائمة التجارب الموضوعية لرحلة الفضاء المشتركة أن أبحاث الفضاء لم تعد ترفاً في البحث العلمي، بل أصبحت ضرباً من العلم الملترزم لتحقيق الرفاهية للبشر على الأرض، ولذلك لا تقتصر التجارب على القياسات العلمية المجردة، بل تتسرب إلى واقع التطبيق لتحقيق مزيد من

التطبيقات الفضائية المستحدثة على الأرض، والتي يمكن أن تمتد لتشمل الآتى:

- تصوير الحالة الشمسية حول قرص الشمس المضيء (الفوتوسفير)، بغرض زيادة دراسة الطاقة الشمسية كحل بديل لأزمة الطاقة في العالم.
- قياس الإشعاعات فوق البنفسجية وخاصة أثناء الليل في طبقات الجو العليا، حيث تتعدم جزيئات الأوكسجين والإيدروجين، لمعرفة مسارات توزيع هذه الإشعاعات حول الأرض.
- تصوير مصادر تلوث البيئة في بعض الأماكن المشكوك فيها أو التي تعرضت للتلوث.
- إجراء تجارب طبية في الفضاء لدراسة إمكان فصل البروتينات والفيروسات والخلايا الحية من دم الإنسان لصالح مقاومة العديد من الأمراض.
- إجراء قياسات عن الجانبية الأرضية، وعمل مسح جيولوجي لبعض المناطق على الأرض، واستشعار أماكن احتمال حدوث الزلازل، وأماكن تجمع الرواسب المعدنية تحت القشرة الأرضية.

هذه بعض من قائمة من التجارب تبين أن برنامج الرحلة ذو نفع لبعض الدول لتحقيق مزيد من الدراسات التي يصعب إجراؤها بالوسائل التقليدية على الأرض.

هذا إلى جانب القيام بتصوير الصحراوات العربية للكشف عن مصادر ثرواتها الدفينة، سواء من النفط أو الغاز الطبيعي أو الثروات الطبيعية الأخرى إلى جانب مصادر المياه العذبة في جوف الأرض ودراسة حالة التربة ومدى صلاحيتها للزراعة، وذلك لتوسيع مجالات استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في الأنشطة المدنية، واكتشاف كنوز الثروة الموجودة سواء في باطن الأرض أو في المياه الجوفية والخلجان والبحار لمزيد من تحقيق الرفاهية والازدهار للمواطن والأمة العربية كلها.

وهنا وفي النهاية نطرح تساؤلاً: «ماذا عن شبكة الأقمار الصناعية العربية؟»!

لقد برزت فكرة القمر الصناعي في أوائل الستينات، وظلت فكرة تتناقلها العقول واللجان حتى اتخذت أول خطوة إيجابية لإبرازها إلى عالم الواقع عام ١٩٦٧م، فقد اتخذت توصية في اجتماع وزراء الإعلام العرب الذي انعقد آنذاك في مدينة (بنزرت) في (تونس) حيث اتخذ أول قرار في المؤتمر الثالث لوزراء المواصلات العرب عقد في القاهرة عام ١٩٧٦م، وفي عام ١٩٨٢م انتهت المنظمة العربية للاتصالات الفضائية من الدراسة اللازمة لإطلاق القمرين العربيين للاتصالات.

وقد علق القمر الصناعي العربي الأول فوق خط الاستواء عند تقاطعه مع خط طول + ١٩ شرقاً، وعلق القمر الثاني عند تقاطعه مع خط

طول + ٢٦ شرقاً، ويوجد هذا المكانان فوق منطقة الكونغو الأفريقية، ليغمرا بإذاعاتهما الرقعة العربية التي تمتد من الخليج العربي شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، ومن سوريا شمالاً حتى السودان والصومال جنوباً، فضلاً عن إتاحة الفرصة لوصول هذه التغطية إلى بعض الدول المتاخمة كتركيا وإيران واليونان وقبرص، ورغم أن هناك حدوداً سياسية تفصلها الآن إلا أن هناك روابطاً توحد بينها، ومن أهمها وحدة اللغة العربية الفصحى التي ينطق بها القرآن الكريم رغم اختلاف اللهجات، فضلاً عن وحدة المشاعر والمعتقدات، وهي أمور تخلق نسيجاً مشتركاً من الفكر لمخاطبة الشعوب.

ولقد تمّ إطلاق للقمر الصناعي العربي الأول، في فبراير ١٩٨٥م، بواسطة صاروخ (إريان ٢) الذي تتجه المنظمة الأوروبية لأبحاث الفضاء المعروفة باسم (أسرو) من قاعدة إطلاق للصواريخ في أمريكا الجنوبية.

وقد عهد إلى شركة فرنسية ببناء جسم القمر وأجزائه الإلكترونية بالتعاون مع شركة أمريكية متخصصة في هذا المجال.

بينما يحدد القمر الصناعي العربي الثاني طريقة حديثة للإطلاق هي استخدام مكوك الفضاء الأمريكي (تشالنجر) كمنصة إطلاق في الفضاء، ويكمل القمر حلقته إلى المدار الثابت بواسطة صاروخ دفع آخر أصغر حجماً.

وقد صمم القمر الصناعي العربي لكي يحقق ٢٦ قناة اتصال، منها ٢٥ قناة عامة، وقناة اتصال جماعية أي مشتركة تغطي المنطقة كلها بإذاعة موحدة، ويحقق القمر الواحد ٨٠٠٠ دائرة اتصال تليفوني، و٧ قنوات اتصال مرئي (تليفزيوني).

ويعمل القمر على موجة (استقبال) تعرف باسم (الموجة الصاعدة) على تردد متوسط (٦) ميغاهرتز (إرسال) تعرف باسم (الموجة الهابطة) على تردد، متوسط (٤) ميغاهرتز بينما تعمل القناة التليفزيونية الموحدة على تردد قدره (٢,٥) ميغاهرتز.

ونأمل أن يتواصل التقدم التكنولوجي العربي من خلال التنسيق العلمي بين الدول العربية، ليتمكن تغطية الفجوة الكبيرة في هذه التكنولوجيا بيننا وبين العالم.

وفي النهاية يمكن القول:

إن عمليات التجسس والحصول على المعلومات بشأن الصفقات التجارية والصناعية والمعمارية الكبرى خاصة تلك التي تمت خلال مراحل التطوير والنهضة التي تشهدها الدول الخليجية أو عمليات التعمير التي تمت بدولة الكويت بعد التجسس في مجال الحرب التجارية الجارية، سواء كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أو بينها وبين اليابان والصين وروسيا الاتحادية من جهة أخرى، حيث نجحت أساليب التجسس في الحصول على معلومات دقيقة عن حجم الصفقات التجارية والصناعية والتسليحية بأنواعها، الأمر الذي أدى إلى تقديم عروض أفضل من حيث التكلفة أو الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، أو من ناحية الوسائل والمعدات التكنولوجية التي طغت على الحروب والصراعات العسكرية في عصر التكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة، عصر القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: آثار الأسلحة المدمرة للبشرية

المستخدمة في الصراعات (النزاعات) المعاصرة

نظراً لأن الصناعات الحربية تعتبر جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعة على المستوى الإقليمي والدولي، وباعتبار أن القوات المسلحة تمثل جهة الاستخدام لهذه التكنولوجيا المتقدمة، فلقد كان للتطور التكنولوجي في مجال التسليح الأثر الكبير في تطوير علم وفن الحرب واختلاف عقائد وأساليب فن إدارة الصراعات المسلحة، وعلى ضوء ذلك، فإن هذه الدراسة تستهدف إلقاء الضوء على الآثار المدمرة للتكنولوجيات الحديثة للأسلحة المختلفة على البشرية وكل أوجه الحياة بصفة عامة، وعلى القدرات الاقتصادية والصناعية والبنية الأساسية للدول التي ستستخدم ضدها هذه النوعيات من الأسلحة بصفة خاصة.

وعلى ضوء الحقائق الرئيسية التي عكستها التكنولوجيا رفيعة المستوى على القدرة التدميرية والهائلة للأسلحة من ناحية، وعلى عقائد وأساليب وتكتيكات واستراتيجيات الاستخدام للقوة المسلحة باختلاف أفرعها من ناحية أخرى، سنحاول في هذه الدراسة البحثية الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: ماهو دور التكنولوجيا المتقدمة في تطور أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية الهائلة على البشرية وكل أوجه الحياة في الدولة المستخدمة ضدها؟

ثانياً: ماهو التطور الذي عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

ثالثاً: ماهي قواعد القانون الدولي التي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري؟

ولعل من المناسب قبل الإجابة على هذه التساؤلات أن نشير إلى أن التقدم التكنولوجي للأسلحة قد ساوى إلى حد بعيد بين القدرات التدميرية للأسلحة النووية والتقليدية بالقدر الذي جعل تأثيرهما يصل إلى حد درجة الإبادة الكاملة في بعض الأحيان لكل الكائنات الحية والتي تستخدم ضدها هذه الأسلحة.

فإذا كانت القنبلة الذرية الأولى التي ألقيت على مدينة (هيروشيما) اليابانية من عيار (١٨ كيلو طنّاً) خلال الحرب العالمية الثانية - قد بلغت خسائرها البشرية نحو ٦٠% من عدد السكان، حيث وصل عدد القتلى إلى ٥٥ ألف فرد، وعدد الجرحى إلى حوالي ١١٠ ألف فرد من إجمالي عدد سكان المدينة البالغ عددهم ٣٠٠ ألف فرد.

فإن استخدام الأسلحة التقليدية إضافة إلى الحصار الإقتصادي للعراق طبقاً لإحصائية وزارة الصحة العراقية في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩م نتج عنه خلال الفترة من عام (١٩٩٠م حتى ١٩٩٩م).

- وفاة ٢ مليون ، ٢٥٠ ألف ، ٩٠١ مواطن عراقي.
- ٥٠٢ ألف ٩٤٢ حالة وفاة لأطفال أقل من خمس سنوات.
- ٧٤٨ ألف ، ٤٠٩ حالة وفاة لأطفال أكبر من خمس سنوات.
- ١٠٨ حالة وفاة لأطفال رضع بين كل ألف ولادة حية.
- ٢٩٦ حالة وفاة لكل مائة ألف وفاة لأمهات حوامل عند الولادة.

هذا .. على الرغم التعتيم الإعلامي عن حجم الخسائر الذي أحدثته العمليات العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية في أفغانستان، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن العمليات العسكرية قد نتج عنها حوالي ٥٠ ألف قتيل، وحوالي ٨٥ ألف جريح، إضافة إلى فرار حوالي ٤ مليون أفغاني وتحولهم إلى لاجئين، و ٢,٥ مليون منهم إلى باكستان، و ١,٥ مليون منهم إلى إيران.

التساؤل الأول: ما هو دور التكنولوجيا المتقدمة في تطوير أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية على البشرية وكل أوجه الحياة في الدولة المستخدمة ضدها؟

لقد شمل التطوير والتقدم التكنولوجي مسارين متوازيين:

أولهما: تطور تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية والتي كان لها دور رئيسي في منع نشوب حرب عالمية ثالثة، نتيجة التوازن الدقيق بين القوى النووية الكبرى الذي وصل إلى التشبع النووي إلى جانب القدرات الهائلة لما يمكن أن ينجم عنها من دمار.

وثانيهما: التطور الهائل في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية بالقدر الذي أضاف قدرة جديدة للأسلحة التقليدية وفوق التقليدية تصل لمستوى تأثير الردع الموجود في الأسلحة النووية، وذلك من خلال التقدم التكنولوجي الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير لهذه النوعيات من الأسلحة.

التطور والتقدم التكنولوجي في أسلحة الدمار الشامل:

تشمل أسلحة الدمار الشامل الأسلحة النووية بأنواعها (الذرية والهيدروجينية والنيوترونية) والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها من غازات سامة قاتلة، أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضافة

إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولوجية بأنواعها سواء منها البكتريا أو الفيروسات أو الفطريات أو الميكروبات وغيرها، كما تتضمن المنظومة مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء طائرات القتال بأنواعها أو الصواريخ بأنواعها أو قطع المدفعية والهاونات بأنواعها.

الأسلحة الذرية:

بدأت معرفة السلاح الذري من خلال استغلال خاصية الإنشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل (اليورانيوم والبلوتونيوم) وهو ما يعرف بنظرية تفتت الذرة، وقد تركز الاستخدام لها في المراحل الأولى ضد الأهداف الاستراتيجية والمساحة الكبيرة.

وتعتبر القنبلة النووية الأساسية والتي كانت النموذج الأول لها هي تلك التي ألقيت على مدينتي (هيروشيما ونجازاكي) في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد اتجه تطور الأسلحة الذرية إلى السير في ثلاثة محاور:

أولها: إنتاج نوعيات ذات أعيرة مختلفة ومنها الأعيرة الصغيرة، وتصل قوتها حتى ١٠ كيلو طن، وأعيرة متوسطة تصل قوتها حتى ١٠٠ كيلو طن، وأعيرة كبيرة تصل قوتها إلى ١٠٠٠ كيلو ثم أعيرة كبيرة جداً تصل قوتها أكثر من ١٠٠٠ كيلو طن.

ثانيهما: القنبلة الهيدروجينية (Hydrogen Bomb)، والتي تستغل خاصية (الاندماج) بدلاً من (الانشطار) للحصول على قوة انفجار أكبر كثيراً من القوة الناتجة عن الإنشطار .. وذلك باندماج نواة أثقل مع نواة أخف

لنظائر الهيدروجين حيث يصاحب عملية الاندماج طاقة تفوق الطاقة الانشطارية عدة مرات.

وتقدر القوة التفجيرية للقنابل الهيدروجينية بما يعادل (١٠٠-٢٠٠ كيلو طن) كما توجد قنابل ذات قوة أكبر نتيجة تقنية (الاندماج نو المراحل).

وقد فجر الاتحاد السابق قنبلة هيدروجينية عام ١٩٦٢م بناتج يعادل (٥٨ مليون طن)، أى ما يعادل (٣٠٠ قنبلة عيارية) ، مثل قنبلة (هيروشيما ونجازاكي) ويعتبر إنتاج القنبلة الذرية الاندماجية أصعب كثيراً من الأسلحة الانشطارية غير أنها تفوقها كثيراً فى قدرتها التدميرية التى تحتوى على موجات الحرارة والضغط والإشعاع.

ثالثهما: إنتاج نوعيات ميدانية تستخدم فى ميادين القتال نذكر منها النوعيات الآتية:

١- اليورانيوم المستنفذ المنضب (اليورانيوم ٢٣٦):

وهو أحد مشتقات اليورانيوم الطبيعي ويعبأ به نوع من القنابل التى تطلق من المدافع أو تقذف من الطائرات للمقاتلة، ويعبأ به أيضاً رؤوس الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التى تطلق من السفن أو الطائرات أو من البر، وله قدرة عالية على إذابة المواد الصلبة الخرسانية والمدرعة؛ حيث تنتج عنه ثلاثة تأثيرات ضارة.

أولها: كمية هائلة من الطاقة تذيب وتصهر كل ما تصطدم به، هذه القدرة العالية جداً من الإذابة تحدث اختراقاً سواء للدروع القوية جداً أو الأسطح الخرسانية السمكة جداً.

وثانيها: اشتعال حرائق هائلة تصل درجة حرارتها إلى آلاف الدرجات المئوية تدمر كل ما تصل إليه من أوجه الحياة في منطقة استخدامها.

وثالثها: تنتج كمية هائلة من الإشعاعات نتيجة للتفاعل والانفجار تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات، ويصل تأثيرها الضار بالإنسان إلى درجة الإصابة بسرطان الدم، وسرطان الرئة، والعظام، إضافة إلى الإصابة بأضرار بالغة في الكلى، ويصل انتشار الغبار المشع المتطاير إلى دائرة قطرها يصل إلى ٣٠٠ كيلو متر من مركز الانفجار.

وتستخدم قذائف اليورانيوم المستنفذ ضد الدشم الخرسانية والملاجئ ومراكز القيادة المحصنة، وضد العناصر والوحدات المدرعة باختلاف أنواعها خاصة الدبابات؛ وهي لذلك يمكن أن تدخل في نطاق منظومة أسلحة الدمار الشامل؛ حيث يعني ذلك الدمار شموليته في كل أوجه الحياة في المنطقة أو المدينة أو الهدف أو المساحة التي يطلق عليها، مع استمرار الآثار الناتجة عن استخدامه لفترات زمنية تطول وتكثر طبقاً لحجم وقوة ودرجة التعرض لهذه الأسلحة، أي: من حيث قربها أو بعدها عن مركز الانفجار لهذه الأسلحة.

● وقد استخدمت قنابل اليورانيوم المستنفذ في حرب البلقان ضد صربيا وكوسوفا والبوسنة لمدة أربع سنوات متصلة، وقد استخدمتها الولايات المتحدة فقط.

● وقد بلغت الطلعات الجوية بنحو ١١٢ طلعة أطلقت خلالها حتى ١٠ طن من مادة اليورانيوم المستنفذ بما يعادل ٣١ ألف قذيفة.

يقول العالم الإنجليزي (روجر كوجيل): إنها سوف تتسبب في إصابة ١٠ ألف شخص بمرض السرطان .. كما استخدمت الولايات حوالي ٣٢٠ طناً منه في حرب الخليج الثانية من إجمالي ٥٠٠ طن تملكها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

- وتحقق قنابل اليورانيوم المستنفدة قدرة اختراق وإذابة وتدمير تزيد ٢٠% عن أي مثيل لها، إضافة إلى انفرادها بإنتاج إشعاعات اختراق الدروع والدشم الأخرى.

- وإذا كانت القنابل الذرية تستخدم ضد الأهداف الإستراتيجية والمساحية الكبيرة، والمدن والتجمعات القتالية من حيث الكثافة السكانية الكبيرة وغيرها، وبالتالي لا تستخدم ضد المنشآت أو الأهداف ذات المساحات الصغيرة.

- من هنا كان تطوير تقنيات التصغير لهذه القنابل ليتمكن استخدامها ضد الأهداف الصغيرة ومحدودة المساحة، وبالتالي كان اختراع ذخائر (اليورانيوم) المستنفدة والذي يعطي نفس النتائج، ولكن بقدر أصغر بكثير جداً من القنابل الذرية، حيث يقتصر استخدامها في مسارح العمليات ضد الأهداف محدودة الحجم، بالتالي التكتيكية وليس الاستراتيجية وتدخل في نطاق جرائم الحرب باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

- وقد كشفت صحيفة يونانية أن إسرائيل وتركيا من بين عشر دول في العالم حصلت على أسلحة نووية من إنتاج الولايات المتحدة على غرار اليورانيوم المستنفد التي قصفت به العراق والبلقان.

- وقد طالبت وكالة الطاقة النووية بإجراء مسح شامل للمواقع التي تعرضت للقصف بقذائف اليورانيوم المستنفذ، حيث أعلنت الوكالة أن السمووم الكيميائي للناجمة عن استخدامها تؤثر على صحة الإنسان، واعتبرتها ضمن أسلحة الدمار الشامل، وذلك لشدة فتكها بالبيئة ولوجه الحياة على الأرض، حيث يظل غبارها للنري عالقاً بالجو، ويصل إلى التربة والمياه الجوفية فيلوث الأرض والزرع والحيوان والإنسان ملايين السنين.

- وقد أثبت المسح المبني في العديد من المناطق التي دارت بها حرب الخليج إلى وجود مستويات إشعاعية عالية على سطح التربة وبتراكيز كبيرة، وهناك احتمال أن يكون جزء من هذه الملوثات قد تسرب عن طريق مياه الأمطار إلى مسارات المياه الجوفية، كما يظل غاز (الرائون) الناتج عنها عالقاً بالهواء، ولا يؤدي للإصابات السرطانية فقط بل إن تأثيراته على الجينات الوراثية مؤكدة وتظل إلى أجيال عديدة ما لم يتم الهجرة من هذه الأماكن الملوثة.

- كما أعلنت الولايات المتحدة عن توقف الإنتاج في الشركة الأمريكية التي تصنع اليورانيوم المستنفذ، كما قرّر سلاح البحرية في الجيش البريطاني وقف استخدامها.

- وقد أكدت أزمة البلقان أن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م كانت حرباً نووية، إذا أطلق الأمريكيون خلالها ما يقرب من مليون قذيفة مزودة باليورانيوم المستنفذ خلف وراءها ٤٠ طناً من الغبار المشع، وهي كمية تكفي لقتل نصف مليون عراقي

وكويتى، ويؤكد العلماء أن قصف مدينتى (هيروشيما وناجازاكي) بالقنابل النووية نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن الحرب النووية الوحيدة فى التاريخ بل إن حرب الخليج الثانية تصنف على أنها حرب نووية يمكن وصفها بالسرية، ولم يحرك لها أحد ساكناً.

٢. قذائف الأبخرة الحارقة:

وتشبه الآثار الناتجة عن القنابل النوورية الصغيرة، ولكن بدون إشعاع، وتطلق أساساً ضد المناطق المحصنة والملاجئ والكهوف والخنادق وغيرهما، وتشكل القذيفة الواحدة سحابة بخار تتغلغل فى الأماكن الصعبة، ويصل قطرها إلى (٦٠) قدماً وعمقها (٨) أقدام، حيث تقوم الشحنة الأساسية بتفجير خليط من البخار الحارق الذى ينتشر بسرعة تفوق سرعة الصوت، وينتج من الانفجار موجة من الضغط الجوى تصل قوته إلى (٣٠) كيلو جراماً.

ومع انفجار القذيفة تتكون سحابة تصيب من يتعرض لها بالارتجاج فى المخ أو العمى أو تمزق طبلى الأذن وانهيار الرئتين ونزيف داخلى.

٢. قنابل النابالم:

تصيب الكائنات الحية بحروق مميتة غير قابلة للإطفاء حتى تمام الوفاة، إضافة إلى الذخائر (الخارقة الحارقة) التى تنفذ إلى الجسم، ثم تنفث داخله مما يتسبب عنها آلام غير محتملة، وتؤدى بالضرورة إلى الوفاة.

٤. القنبلة الموجهة GBU٢٨:

يتم توجيهها بأشعة الليزر وتحمل ٢٦٨ كيلو جراماً مواد متفجرة، وتزن القنبلة ٢٢٧٠ كيلو جراماً، ويمكن لهذا النوع من القنابل الوصول إلى هدف بعمق ٣٠ متراً تحت الأرض أو اختراق ٦ مترات من الأسمنت المسلح أو ٣٠,٥ متراً من الأتربة المترامية.

٥. القنبلة (سمارت):

يصل وزنها إلى ١٠٠٠ رطل، ولها زعانف توجيه للمعاونة في ضبط عملية المسار بعد انطلاق القنبلة، ومزودة بمنصهرات في الذيل مهمتها تأخير لحظة الانفجار، حيث تتم عملية الاختراق أولاً لسمك يصل إلى ١١ قدماً من الخرسانة المسلحة وبعدها يتم الانفجار.

٦. القنبلة العنقودية:

تزن القنبلة ٩٥٠ رطلاً وتحتوي على ثلاثة أنواع من القنابل الصغيرة، هي ثلث مضاد للأفراد، وثلث مضاد للمدرعات، وثلث قنابل حارقة، وهي مزودة بزعانف يجعل القنابل الصغيرة بداخلها، والتي تصل إلى ٥٠٠ قنبلة تتطاير لتصيب ثلثها الأفراد والثلث للمدرعات ومنصات الصواريخ، والثلث الأخير يشعل حرائق هائلة.

٧. القنبلة الإشعاعية:

قنبلة تشمل مزيج من المتفجرات التقليدية والمواد المشعة مثل (مادو الكوبالت ٦٠) المتوفرة في العديد من المستشفيات والمصانع، وهي بذلك قنبلة بسيطة التكوين غير مكلفة مالياً وتتسم بالضعف النسبي للحجم، وتتطابق

الآثار التدميرية لها للمواد المشعة الناتجة عن القنبلة النووية وتؤدي الخسائر المحدودة والأضرار الناتجة عنها إلى إثارة حالة من الفزع وإلحاق خسائر اقتصادية نتيجة التلوث للبيئة المحيطة، ولكنها لا تتسبب في خسائر بشرية كبيرة، حيث تقتصر الخسائر على الذين تعرضوا مباشرة للانفجار، وتؤدي الإصابة إلى الموت البطيء، وهي مجال خصب لتنفيذ العمليات الإرهابية.

٨. وفي إطار السياسة النووية:

تسعى الولايات المتحدة للتوسع في إنتاج أسلحة نووية صغيرة لاستخدامها في ميادين القتال، حيث أوضح تقرير قدم للكونجرس في ٨ يناير ٢٠٢٢م، ونشرته صحيفة (لوس أنجلوس تايمز الأمريكية) أكد التقرير على أن هذه الأسلحة ستستخدم ضد سبع دول هي: (الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية، والعراق، وليبيا، وسوريا، وإيران).

كما دعا التقرير الذي قدمته إدارة الرئيس (بوش) للكونجرس الأمريكي أن هذه الأسلحة ستكون قابلة للاستخدام في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وإحتمال الحرب بين الصين وتايوان، أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم إيران أو أي دولة مجاورة لها.

هذا إلى جانب المضي قدماً في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ والذي تمت تجربة ناجحة لاعتراض صاروخ قصير المدى أطلق من قاعدة لإطلاق الصواريخ في المحيط الهادئ في يناير ٢٠٠٥م، كما طلب الرئيس (بوش) الابن زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٤٨ مليار دولاراً لتصل إلى ٣٧٩ مليار دولار لمواجهة السياسة النووية الجديدة.

الأسلحة الكيميائية (الغازات الحربية):

بدأ استخدام الغازات الحربية في ميدان القتال في ٢٢ أبريل عام ١٩١٥م خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تمكنت القوات الألمانية من فتح ثغرات في الدفاعات الحصينة للقوات الأنجلو فرنسية، وكان نتيجة الإطلاق المفاجيء لحوالي ١٨٠ ألف كيلو جراماً من ثاني الكلور فتح ثغرة بمواجهة ٨ كيلو مترات، وقد أصاب هذا الهجوم حوالي ١٥ ألف فرد منهم ٥٠٠٠ قتلى، وقد أنتج من هذه المواد حتى نهاية الحرب حوالي ٥٠ ألف طن استخدم منها أكثر من ١٢٥ ألف طن.

والغازات الحربية لها تأثير كيميائي وفسولوجي ضار بالكائنات الحية والأفراد، كما أنها تلوث الأرض والأسلحة والمعدات والمهمات وكل ما تصل إليه، وتقسم طبقاً للاستخدام إلى (غازات قاتلة) وتسبب الوفاة و (غازات شل القدرة) وتحدث تأثيرات ذهنية لفترة زمنية معينة، و (غازات مزعجة) ولها تأثير مهيج مؤقت طبقاً لدرجة تركيزها.

الأسلحة البيولوجية (البكتولوجية):

وتعنى الاستخدام المخطط للكائنات الحية أو سمومها لإحداث الوفاة أو إضعاف القدرة البشرية أو الثروة الحيوانية والزراعية سواء في مسرح العمليات أو ضد الجبهة الداخلية، ومن أنواعها (البكتريا) المسببة للأمراض الخطيرة، مثل الطاعون، والحمى الخبيثة، وحمى الأرانب، وحمى الغدد، والكوليرا، و (الفيروسات) المسببة لأمراض الجدري، والجديري، والحمى الصفراء، ومرض الورم المخي، و (الفطريات) التي تحدث التهابات الرئة للإنسان، هذا إلى جانب مجموعة المواد البيولوجية التي تصيب المزروعات من السموم الخطيرة والمبيدات النباتية ومواد مسقطات الأوراق، وتستخدم

الأسلحة ومستودعات الرش أو البالونات، أو بواسطة أفراد (الطابور الخامس)، الذي تستخدم لنقل الميكروبات إلى المناطق المراد إصابتها، أو بتلوث عمليات إنتاج المواد الغذائية مثل معامل الألبان ومصانع تعبئة السردين والأسماك واللحم والمشروبات وغيرها، أو تلويث المراعى والحقول الزراعية، بالإضافة إلى تلويث مصادر المياه ونقط الإمداد بها.

السلح البيولوجى:

تعد الأسلحة البيولوجية من أشد أسلحة الدمار الشامل فتكاً وتدميراً، لأنها تتكون من كائنات حية معدية تعيش وتتكاثر، وتزداد خطورتها بمرور الوقت والزمن، ويمكن صنع ترسانة من الأسلحة البيولوجية فى خلال وقت قصير بإمكانات مادية وتكنولوجية بسيطة وبعض الميكروبات التى تستخدم فى هذا العرض مثل بكتيريا (الأنثراكس) العضوية والتى يكفى استنشاق واحد على مليون من الجرام منها لقتل إنسان ضخم الجثة، ويكفى أن نعلم أن إطلاق ٥٠ كيلو جراماً من بكتيريا (الأنثراكس) من طائر على ارتفاع كيلو متر فى اتجاه الريح يمكنها أن تقتل من النصف مليون شخص إلى ٩٥٠ ألف فى الحال بمجرد إطلاقها، وتترك ما يقرب من ١٢٥ ألف شخص فى حالة إصابة خطيرة.

وقد تم تدخل علم الهندسة الوراثية، وكذلك البيولوجية الجزيئية والمناعة فى هندسة بعض الكائنات المستخدمة وراثياً، بحيث لا يؤثر فيها التطعيم الذى تم صنعه بناء على التركيب الجينى للكائنات العادية، وليست الهندسة وراثياً، وكذلك الحال بالنسبة للمضادات الحيوية، بحيث لا تؤثر فى هذا الميكروب الجديد، ولعل أقرب مثال لذلك هو (الطاعون السوبر) الذى تم تصنيعه بواسطة الاتحاد السوفيتى قبل تفككه، بحيث لا يؤثر فيه التطعيم

المتاح ضد الطاعون، وكذلك (٢٧) نوعاً من المضادات الحيوية التي كان من المعروف أن لها تأثيراً على هذا النوع من البكتيريا، وكذلك فيروس (حمى الذبح)، و (الأنثراكس)، و (التيفوس)، كما تمكن بعض العلماء من وضع جينات بعض الفيروسات أو البكتيريا القاتلة مثل الجدري أو الكوليرا داخل التركيب الجيني لبعض أنواع البكتيريا غير الضارة العادية، ولا يمكن هذا إلا من خلال فحص الميكروب جينياً بوسائل الفحص الحديثة للوصول إلى البصمة الجينية للميكروب.

تكلفة الهجمات البيولوجية:

إذا كان تكلفة السلاح التقليدي ٢٠٠٠ دولار للكيلو متر مربع، والسلاح النووي ٨ آلاف دولار للكيلو متر مربع، وتكلفة السلاح الكيميائي ٦٠٠ دولار للكيلو متر مربع، بينما نجد أن تكلفة السلاح البيولوجي هو دولار واحد دولار لكل كيلو متر مربع.

التطور والتقدم التكنولوجي في الأسلحة التقليدية:

يسير التقدم التكنولوجي في الأسلحة التقليدية في اتجاه إعطائها تأثير الردع الموجود في الأسلحة النووية الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير من خلال خمس تقنيات أساسية تشمل:

- التقدم في مجال الصواريخ وتكنولوجيا الإخفاء والتي لن تقتصر على إخفاء الأسلحة والمعدات فقط ولكنها تمتد إلى الأجهزة القاذفة والمتحركة وأجهزة الاستطلاع والمراقبة.

- التقدم الواسع في علم الإلكترونيات الدقيقة والذكاء الصناعي والذي قد يشكل أثراً هائلاً على أجهزة التوجيه والتحكم والإعاقة

والشوشرة وتوجيه إدارة النيران والاتصالات والسيطرة على القوات وأيضاً الطفرة فى مجالات الكشف الرادارى ومداه ودقة ومعدل بياناته .. إضافة إلى الطفرة التكنولوجية فى نظم الاتصالات واستخدام الأقمار الصناعية والتوسع فى مجال الإعاقة الإلكترونية ومقاومتها ونظم القيادة والسيطرة الآلية.

● التطور فى نظم الحواسب والتي تميزت بالقدرة على تنفيذ عمليات كثيرة فى وقت قياسى صغير جداً إضافة إلى تطور ذاكرة الحواسب فالتسعت جداً مع صغر حجمها، وأيضاً طرق أساليب وطاقة التخزين.

● تطوير القدرة التدميرية للرعوس المدمرة للصواريخ والقنابل لتتراوح القوة ما بين نصف طن إلى ٧٠ طناً مواد متفجرة للرأس أو القنبلة الواحدة.

التساؤل الثانى: ما هو التطور الذى عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

لقد انعكس التطور الهائل فى التكنولوجيا المتقدمة لوسائل التدمير من ذخائر وأسلحة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية، وغيّرت الكثير من مفاهيم الفن والعلم العسكرى الذى كان سائداً حتى الثمانينات من القرن المنصرم.. نذكر منها:

١. التغير فى مفهوم (استراتيجية الردع) والذي كان مستقراً على أن الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام الفعلى هجوماً أو دفاعاً، حيث اصطلح على تسميتها (الرادع النووى) باعتبار أن القوة التدميرية لها

كانت كبيرة وهائلة بحيث لم يكن متصوراً استخدامها، وبالتالي فقد استند فكر الردع إلى وضع التوازن النووي الذي ساد بين العملاقين خلال الحرب الباردة.

وقد جاءت السياسة النووية الجديدة للولايات المتحدة لتلغي نظرية الردع وتعلن إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوماً ضد دول غير نووية مثل: إيران والعراق وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية، إضافة إلى دول نووية مثل: روسيا والصين إذا ما تهددت المصالح الأمريكية، وبالتالي لم يعد استخدام الأسلحة النووية مرتبطاً بفكرة البقاء بل أصبح يتصل بحماية حليف أو تدمير أهداف مستعصية أو الرد على هجوم غير تقليدي مما ألغى مفهوم الردع.

٢. الاستخدام غير المحسوب من قبل الأنظمة القمعية الحاكمة لبعض نوعيات من الغازات الحربية والأسلحة الجرثومية والمواد المشعة لقمع الانتفاضات والثورات الشعبية أو حركات التحرر الوطني أو رموز المعارضة الوطنية لها .. (الانتفاضة الفلسطينية، ثورة الشيعة والأكراد شمال وجنوب دول العراق) إضافة إلى استخدام بعض المنظمات والجماعات المتطرفة لها باعتبارها الوسيلة المناسبة للتعبير عن احتجاجهم أو سخطهم نتيجة ليسر وبساطة وقلة التكلفة المالية لإنتاجها.

٣. لقد أصبحت القوة التدميرية للأسلحة هي التي تحسم نتيجة الصراع المسلح، حيث تراجع دور القوات البرية وأصبح يحتل المرتبة الثانية بعد الخسائر الفادحة والمدمرة التي تحدثها الأسلحة المعاصرة ولعل متابعة ما تم في العملية (عاصفة الصحراء) والعمليات العسكرية في

(أفغانستان) بالمقارنة بعمليات أكتوبر ١٩٧٣ أو عمليات يونيو ١٩٦٧م - خير مثال على تلك الحقيقة.

٤. إن التقدم التكنولوجي في أسلحة ومعدات القتال وما وفره من قدرات تدميرية عالية جعل الصراعات الحديثة لا تتسم بالمواجهات البشرية، وبالتالي الخسائر الجسيمة في كلا الطرفين خاصة في القوة البشرية نتيجة لهذه المواجهة .. بل أصبحت تتسم بإدارة القتال عن بعد باستخدام القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة والمدى الطويل ودقة الإصابة لها بالقدر الذي يحدث خسائر هائلة في الدولة التي تستخدم ضدها هذه الأسلحة فقط دون الجانب الذي قام باستخدامها خسائر لطرف واحد فقط.

٥. أصبح لسرعة الحصول على المعلومات وتوفرها من خلال التطور الهائل في وسائل الحرب الإلكترونية والأقمار الصناعية وكفاءة معدات وآلات التصوير المزودة بها طائرات الاستطلاع والإنذار والقيادة ذائعة الطائرات الموجهة بدون طيار، ما جعل الرعوس المدمرة للصواريخ والقنابل التي تلقىها القاذفات تصيب أهدافها بدقة بالغة، مهما طالت المسافة أو الإرتفاع عن الهدف، وذلك نتيجة دقة المعلومات التي يتم تغذية الحواسيب الآلية المزودة بها الرعوس الصاروخية والقنابل التي تقذفها قواعد الصواريخ والطائرات الجوية.

التساؤل الثالث: ما هي قواعد القانون الدولي التي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري؟

لقد صدرت الكثير من المواثيق والمعاهدات التي تدعو إلى ضبط التسلح خاصة أسلحة الدمار الشامل .. نذكر منها معاهدة منع انتشار الأسلحة

النووية وبروتوكول حظر امتلاك وإنتاج وتطوير الأسلحة الكيماوية وغازات الحرب.

كما أن قواعد القانون الدولي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري ومحاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

هذا وتمنع اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري ومبادئ القانون الدولي التي وضعتها لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٠ بناءً على محاكمة (نورمبرج) استخدام هذه الأسلحة اللا إنسانية طبقاً للنص الذي تأسست عليه المحكمة الجنائية الدولية، وينص القانون الذي تم إعداده بموجب تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/٣٩) على محاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، كما أن معظم الدول التي استخدمت هذه الأسلحة هم أطراف في البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف الخاص بحماية ضحايا الحرب والموقع في ١٠ يناير ١٩٧٧م.

هذا ويعتبر أن الدول المضارة من الاستخدام أو حتى الأفراد لهم الحق في رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية الدولية لمخالفة هذه الدول لالتزاماتها التعاقدية في بروتوكول جنيف الأول، كما أنه في إطار بروتوكول جنيف الموقع في يناير ١٩٧٧م يحق ملاحقة رؤساء الدول وقادة القوات وتقديمهم للمحاكمة الدولية لإرتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وقد قامت إسرائيل بمطاردة مجرمي الحرب من النازيين بعد الحرب العالمية الثانية وادعت استخدامهم لأسلحة مكرمة دولياً ضد المواطنين اليهود

فى البلاد التى تعرضت للغزو الألمانى وقدمتهم للمحاكمة باعتبار ما ارتكبوه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وهذا قد اعتبرت أحكام محاكمة (نورمبرج) ومحاكم (طوكيو) التى شكلت بعد الحرب العالمية الثانية سوابق قانونية فيما قررته من مسئولية دولية لمجرمى الحرب النازيين واليابانيين الذين استخدموا الأسلحة المحرمة، مثل النابالم والذخائر الخارقة الحارقة التى تتفتت داخل جسم الإنسان، كما شهدت بداية القرن الحادى والعشرين تشكيل محكمة (لاهاي) لمحاكمة رئيس دولة صربيا ومجرمى الحرب من قادة ضرب البوسنة الذين ارتكبوا أبشع الجرائم ضد مسلمى البوسنة من قتل جماعى أو اغتصاب للسيدات أو إعدام للمدنيين والأسرى ودفنهم فى مقابر جماعية فيما عرف ب (حرب البلقان) لتؤكد أن جرائم الحرب ضد الإنسانية لن تمضى دون عقاب مهما طال الزمن!!

ثالثاً: تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها

التعريف بالأقمار الصناعية:

- بدأ ما أطلق عليه (عصر الفضاء) أو امتلاك تكنولوجيا الفضاء في الخمسينات عندما أطلق الاتحاد السوفيتي السابق أول قمر صناعي عرفة العالم في ٤ أكتوبر ١٩٥٧م، ولم يمض شهر واحد حتى أطلق القمر الصناعي الثاني في ٣ نوفمبر ١٩٧٥م.
- بعد أربعة أشهر أطلقت الولايات المتحدة قمرها الصناعي الأول في ٣١ يناير ١٩٨٥م.
- بدأ السباق العالمي بين الدولتين .. وتطور الصراع إلى تسجيل نصر كبير بإطلاق الإنسان إلى الفضاء (رائد الفضاء السوفيتي «جارجارين») في ١١ أبريل ١٩٦١م، ثم تعاقب من بعده رواد الفضاء.
- يطلق على الأقمار الصناعية اسم (مجسات الفضاء)، حيث تطلق بصاروخ إلى ارتفاع معين في الفضاء في مسافة ٢٣٩ ألف ميل في المتوسط بين كوكب الأرض والقمر، ويتحدد ارتفاع القمر الصناعي طبقاً للهدف من إطلاقه.
- تختلف الأقمار الصناعية عن سفن الفضاء والتي تطلق لتخوض في أعماق الفضاء بين كواكب المجموعة الشمسية أو المحيط

بالقمر، وقد اتجهت البرامج الأمريكية في هذا المجال إلى هدفين: بلوغ القمر وإنزال رواد فضاء عليه، ودراسة كواكب من المجموعة الشمسية وهما كوكب الزهرة والمريخ.

أنواع الأقمار الصناعية .. أربعة أنواع:

- أقمار القياسات العلمية: وتقوم بجمع المعلومات العلمية، وكشف المجهول عن طبقات الغلاف الهوائي المحيط بالأرض، وقياس تحركات الأجرام الكونية، وتحليل الإشعاعات الناتجة عنها.
- أقمار قياسية: وتقوم بتسجيل المعلومات اللازمة بوضع أجهزة بداخلها طبقاً للغرض التي تطلق من شأنه.
- أقمار تطبيقية: وتستخدم لتطوير الحياة على الأرض، وتحسين الاستخدامات التكنولوجية لصالح رفاهية البشر، ومنها: الاتصالات اللاسلكية، والإذاعات التليفزيونية، والأرصاد والملاحة الجوية، والمسح الجغرافي، والاستشعار عن بعد.
- أقمار الأغراض العسكرية: سواء للاستطلاع والإنذار المبكر، والتصنت الإلكتروني، والتجسس لجمع المعلومات.
- وتعتمد الأقمار الصناعية على طرق تكنولوجية متقدمة جداً في امتلاك صورايخ إطلاقها أو مكوناتها أو ماتحملة من كاميرات التصوير الجوي وصناعة العدسات البصرية واستخدام الأشعة تحت الحمراء للتصوير في الظلام والأحوال الجوية السيئة، ومن

قراءة الصور الجوية بعد تكبيرها وإملاك تكنولوجيا الاستشعار
عن بُعد خاصة ما تتطلبه دراسة جغرافية الأرض أو باطنها.

إنتاج الأقمار الصناعية:

تتطلب قدرة عالية على الإنفاق، ولم يخض في هذا الميدان إلا أعداد
قليلة من الدول على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

- وتليها بإطلاق أعداد محدودة كل من بريطانيا وفرنسا ثم الصين
ثم دخلت حديثاً دول مثل اليابان وإيطاليا والهند وبولندا والبرازيل
وكندا وألمانيا الغربية، ثم إسرائيل.

- سادت المشاركة الدولية في إملاك تكنولوجيا الأقمار الصناعية
وإطلاقها منها على سبيل المثال.

- مشاركة بعض الدول الأوروبية مع استراليا في إنتاج صواريخ
فضائي لإطلاق أقمار صناعية حول الأرض للأبحاث العلمية.

- مشاركة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والسويد
وبلجيكا وهولندا وسويسرا والدنمارك وأسبانيا في تكنولوجيا
إطلاق صواريخ أوروبا ليحمل القمر الصناعي (أسرو).

- تعاون الولايات المتحدة مع كندا في إطلاق قمر صناعي كندي
الذي أطلق بصاروخ أمريكي.

- تعاون الاتحاد السوفيتي السابق مع دول أوروبا الشرقية في إنتاج
قمر صناعي للأغراض العلمية باسم (أنثركوزموس).

- تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل في إنتاج وإطلاق أربعة أقمار صناعية منذ الثمانينيات (مجموعة أفيك).

تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإسرائيل:

- φ إسرائيل تعتبر في حد ذاتها تجربة تكنولوجية ناجحة.
- φ وصلت إنتاجية الفرد في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ١٤٧ ألف دولار عام ١٩٩٥م، ولم يتجاوز ١٠ آلاف دولار في مصر.
- φ وصلت إنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات في إسرائيل إلى ١٥٠٠ دولار سنوياً، بينما وقف في مصر عند ثلاثة دولارات.
- φ انعكس ذلك في الانطلاقة الإسرائيلية الهائلة في مجال الصناعات الإلكترونية وصناعة البرمجيات .. وصلت قدرتها التصديرية إلى حوالي ٩ مليار دولار سنوياً.
- φ ركزت إسرائيل على تطوير العلم والهندسة في أنظمتها التعليمية، وانعكس ذلك في أن أربعة عشر من كل ألف يحملون درجات علمية في العلوم والهندسة، وتدريب علمائها بالخارج في بعثات للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، إضافة إلى هجرة ٣٠٠٠ عالم وفني المهارات العالية في تكنولوجيا الدفع الصاروخي وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل وهجرة العلماء اليهود من دول أوروبا الشرقية والغربية لتمكينها من إدارة برنامج نووي متقدم.

φ استثمرت إسرائيل مجالات تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ووقعت إسرائيل مذكرة التفاهم الاستراتيجي العسكري في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١م، شملت التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي العسكري وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة والتجهيز المشترك لمسرح عمليات الشرق الأوسط مع توسيع التعاون المشترك في مجالات البحث والتصنيع الجوي.

φ في مايو ١٩٨٦ وقّع الجانبان مذكرة تفاهم بخصوص إشراك إسرائيل في مبادرة الدفاع الإستراتيجي التي أعلنها الرئيس (رونالد ريجان) في مارس ١٩٨٣م، وقد أعطت لإسرائيل الحق في الاشتراك في الأبحاث التكنولوجية ذات الصبغة العسكرية مع التعهد بنقل جوانب تكنولوجيا الأبحاث الأمريكية لإسرائيل.

φ وقد انعكس ذلك على برنامج الفضاء الإسرائيلي سواء بتصنيع صاروخها الحامل للقمر الصناعي العسكري (أوفيك) أو قمر الاتصالات (عاموس)، مع طفرة واسعة في صناعة الطائرات المقاتلة والصاروخ (حيثس) المضاد للصواريخ.

φ في أوائل ١٩٨٧م تم الإعلان الأمريكي على أن إسرائيل حليف غير عضو في (حلف الناتو) طبقاً للقانون القومي الأمريكي رقم (١١٠٥) بما يسمح لها في الاشتراك في مشروعات التطوير والبحوث الأمريكية.

رابعاً: الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ

(الدرع الصاروخي الأمريكي)

أثارت قضية نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ المعروف بـ (الدرع الصاروخي الأمريكي) جدلاً واسع النطاق بين الحلفاء والأصدقاء للولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها المحور الرئيسي لأول زيارة لرئيس الولايات المتحدة (جورج دبليو بوش)، والتي شملت ست دول أوروبية واستغرقت خمسة أيام خلال الفترة من (١١ إلى ١٦) يونيو ٢٠٠٦م، ثم كان ختامها لقاء قمة مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين).

وقد قوبل مقترح الرئيس الأمريكي بردود أفعال متفاوتة لعل أبرزها أنها تمثل تحدياً لاستراتيجية روسيا بشأن نزع السلاح ونقضاً واضحاً من جانب الولايات المتحدة لاتفاقيات والتزامات وتعهدات قطعها الولايات المتحدة على نفسها في مجال ضبط التسليح والحد من إنتشار الأسلحة وتحقيق توازن الردع الاستراتيجي، بدءاً من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع التي أبرمت في موسكو عام ١٩٧٢م وما تلاها من معاهدات والتزامات بين العملاقين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة.

بدأ التفكير في نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ في عهد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) الذي أعلن في أغسطس ٢٠٠٠م أن قرار الاستمرار أو عدم الاستمرار في تنفيذ الدرع المضاد للصواريخ لخليفته، وذلك تجنباً للخلاف مع موسكو وبكين والحلفاء الأوروبيين للولايات

الأمريكية، إضافة إلى فشل العديد من التجارب التي تمت على طريق تنفيذ ذلك النظام، وقد تجاهل الرئيس (بوش) تحفظات الرئيس السابق (كلينتون)، واعتبر (الدرع الصاروخي الأمريكي) ضرورة باعتبار أن الحرب الباردة قد انتهت، وأصبح المفهوم السائد خلالها عن التوازن النووي بالياً وعتيقاً، كما أكد الرئيس الأمريكي على أنه يتعين على الولايات المتحدة حماية نفسها وحماية حلفائها الأوروبيين والآسيويين من أى هجوم بالصواريخ العابرة للقارات عن طريق الصدفية أو من قبل أشخاص مثل (صدام حسين) أو أى طغاة يكرهون الولايات المتحدة، ويكرهون الحرية والديمقراطية.

ارتكزت تحفظات الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) والتي تجاهلها الرئيس (جورج دبليو بوش) على حقيقة أن الولايات المتحدة فى إطار سياسية الوفاق مع الاتحاد السوفيتى السابق قد وقعت فى ٢٦ مايو ١٩٧٢م على معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية، والتي تمنع الطرفين من نشر نظام على المستوى الوطنى للدفاع ضد الصواريخ، وسمحت فقط لكل دولة منهما بنشر مائة صاروخ اعتراضى مقسمة على موقعين: أحدهما لحماية العاصمة، وثانيهما لحماية أحد مواقع الصواريخ والهجومية، وقد تم بعد ذلك خفض الموقعين إلى موقع واحد فى بروتوكول عام ١٩٧٤م بين العملاقين.

يعتبر مشروع (الدرع الصاروخي الأمريكي) تطويراً وامتداداً لبرنامج حرب النجوم الذى أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق (رونالد ريجان) عام ١٩٨٣م فى مبادرته للدفاع الاستراتيجى ضد الصواريخ، والذى كان يتضمن منظومة معقدة وشاملة ومتعددة الطبقات تقوم على اعتراض الصواريخ وما تحمله من رعوس نووية خلال مراحل طيرانها المختلفة بدءاً

من لحظة إطلاقها وأثناء رحلتها الطويلة في الفضاء خارج الغلاف الجوي، وعند دخولها الغلاف الجوي وعودتها إلى الأرض.

ومع المعارضة الشديدة واتخاذ الاتحاد السوفيتي السابق موقفاً معارضاً صلباً واتهامه للولايات المتحدة بالبدء في سباق تسلح جديد ونقض لمعاهدة ١٩٧٢م للأسلحة المضادة للصواريخ، توقف العمل في المشروع وتحول إلى برنامج للأبحاث ومنظمة لرعاية فكرة الدفاع الصاروخي وتذليل المصاعب والعقبات التكنولوجية التي تعترضها، وذلك بالتعاون مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وبلجيكا والنرويج وإسرائيل.

لم يكن قرار توقف العمل في برنامج حرب النجوم في الثمانينيات استجابة لاعتراض الاتحاد السوفيتي السابق فقط، ولكنه أشعل سباق التسلح بين العملاقين بالقدر الذي أسرع بإفلاس الاتحاد السوفيتي وتفككه ثم انهيار حلف (وارسو) أيضاً، حيث تضاعف الإنفاق العسكري إلى ثلاثة أضعاف ووصل مع مطلع ١٩٩٠م إلى حوالي ٨٠٠ بليون دولار تقريباً، وهو ما يعادل ٥% من الإنتاج العالمي، أو ما يعادل كل الإنتاج القومي لدول إفريقيا ودول جنوب آسيا مجتمعة، كما يعني أن كل فرد في العالم ينفق حوالي ١٧٥ دولار سنوياً على الاستعداد للحرب، وهو يقارب متوسط الدخل للفرد لنصف سكان العالم من الدول النامية، إضافة إلى أن أكثر من ٥٠% من الإنتاج الصناعي العالمي يذهب إلى القطاع العسكري!!

فكرة برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

برزت فكرة البرنامج مع مطلع التسعينات بعد أن تراكمت حصيلة تكنولوجية جيدة من عمل السنوات الماضية، وتزامنت مع توفرها قدرات

أكبر على التطبيق وظهور حاجة حقيقية من وجهة نظر الباحثين والعلماء ومراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة إلى أهمية بلورة برنامج جديدة للدفاع ضد الصواريخ خاصة بعد أن تصاعدت حرب المدن بالصواريخ (البالستية) في العراق وإيران، وانتشار في تكنولوجيا الصواريخ في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينيات.

ويقوم برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي على ثلاث أولويات:

أولهما: تطوير نظم دفاعية ميدانية على أن يبدأ العمل فيها بأسبقية عالية وطبقاً لبرنامج زمني محدد .. الأمر الذي عجل بالبداية في تنفيذها وأسفرت خلال عقده من الزمان عن تطوير النظام (باترويت الأمريكي) (وأرو الإسرائيلي) وأنظمة أخرى تحت التطوير مثل النظام (ثاد) والليزر المحمول جواً، و (ميداس) المضاد للصواريخ (كروز).

وثانيهما: تطوير نظام دفاعي وطني ضد الصواريخ، وهو الأصعب تكنولوجياً ويعتبر إحياء لمشروع (حرب النجوم) الذي تبنته إدارة (ريجان) وتم تعديله في صورة تتناسب مع التهديدات والمتغيرات الدولية الجديدة، وهو البرنامج الذي تبنته إدارة (بوش) والمثير للجدل، والذي تقرر أن تتولى منظمة الدفاع ضد الصواريخ (البالستية) الإشراف على تطويره ونشره بالتدرج من خلال ثلاث مراحل طبقاً لمستوى التهديد، حيث تم نشر المستوى الأول فيه عام ٢٠٠٥ بهدف مواجهة عدد محدود من الصواريخ العابرة للقارات البدائية التي تمتلكها دول مناوئة للولايات المتحدة خلال تلك الفترة، والمستوى الثاني يتكون من ١٠٠ صاروخ اعتراضى بهدف مواجهة عدد محدود من الصواريخ العابرة للقارات والأكثر تطوراً، ويبدأ نشره عام

٢٠١٠م، أما المستوى الثالث والذي يعتمد على قواعد أرضية وبحرية وفضائية بهدف مواجهة أعداد كبيرة من الرعوس المتقدمة تكنولوجياً.

هذا ويتكون هذا المستوى من العناصر الأساسية الآتية:

- نظام إنذار مبكر: يعتمد على رادارات أرضية وأقمار صناعية.
- وسائل تتبع فضائية وأرضية: لتمييز الرعوس الحقيقية من الهيكلية.
- صواريخ اعتراضية تطلق من قواعد أرضية: مزودة بقذيفة لتدمر الصواريخ المعادية بطاقة حركة الاصطدام المباشرة.
- نظام واحد للقيادة والسيطرة والإدارة: خاضع لسيادة الولايات المتحدة من خلال مركز للتحكم وإدارة النيران يعتمد على ما يطلق عليه (المكوك الفضائي)، والذي يتضمن مجموعة من الأقمار الصناعية لمتابعة الصواريخ المعادية من لحظة إطلاقها، ويشمل مجموعتين تتكون أولها من أربعة أقمار تدور على ارتفاعات عالية جداً وثانيهما يتكون من ٤٢ قمراً تدور في مدار منخفض، وتبادل المجموعتان المعلومات فيما بينهما خلال عملية الاعتراض، وثالثها: إجراء بحوث لبناء أسلحة ضد الصواريخ تعمل من قواعد قتال فضائية.

الهدف من برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

هناك هدف معلن للولايات المتحدة قد أعلنه وزير الدفاع الأسبق في إدارة الرئيس (بيل كلينتون) منذ أربع سنوات يحدد مهمة البرنامج الجديد في

(الدفاع عن الولايات الخمسين للولايات المتحدة ضد هجوم محدود بالصواريخ (البالستية) من إحدى الدول المارقة مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران).

أما الهدف الحقيقي والغير معلن ومن وجهة نظري فهو (سعى الولايات المتحدة للاحتفاظ بتفوق عسكري مطلق يؤكد سيادتها الكونية على البر والبحر والجو والفضاء الكوني، بما لايسمح لأى من القوى الصاعدة من منافستها في هذا المجال بالقدر الذى يمكنها من الاحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى واحدة بلا منازع لعدة عقود قادمة).

ومما يؤكد هذا الهدف أن عوامل قياس قوة أية دولة تتكون من عدة عناصر لعل أهمها على الإطلاق هى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، ومن منطلق أن القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبى الذى يسعى لتكون الولايات المتحدة الأوروبية وجمهورية الصين قد اقتربنا من الوصول إلى مستوى القوة الاقتصادية الأمريكية مما فرض على الولايات المتحدة أهمية البحث عن وسيلة تضمن لها السيادة والتفوق المطلق فى القوة العسكرية .. لذا كان عليها تبني نظام الدرع الصاروخى الأمريكى الذى يمكنها من تحقيق ذلك الهدف، وبالقدر الذى لايسمح لأى دولة فى العالم من إطلاق صواريخ تكتيكية أو استراتيجية تهدد مصالحها المتشعبة، ويضمن لها التفوق الغير قابل للمنافسة، بما يؤكد احتفاظها بمكانتها كقوة شاملة واحدة عظمى بلا منازع!!

برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي والشرق الأوسط:

لعبت أحداث الشرق الأوسط خلال فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات دوراً رئيسياً في اتجاه الفكر الأمريكي لتبنى نظام الدرع الصاروخي التي تستهدف بناءه، حيث استخدمت الصواريخ (البالستية) بكثافة في مسرح عملياته سواء من جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي بعد غزوة الكويت عام ١٩٩١م، فقد ألقتها بغداد على كل من الرياض والظهران في المملكة العربية السعودية، كما ضربت به تل أبيب، كما استخدمتها الحكومة العراقية والإيرانية بكثافة عالية خلال الحرب العراقية والإيرانية فيها أطلق عليه (حرب المدن)، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط (البالستية) التكتيكية أو متوسطة المدى خلال مراحل العملية (عاصفة الصحراء).

ويعتبر برنامج (الدرع للصاروخ الأمريكي) من البرامج التي لا يمكن لدولة واحدة أن تنهض به مهما كانت قدرتها وإمكاناتها، حيث يحتاج إلى شبكة عالية متكاملة للإنذار المبكر والنشر العملياتي واسع النطاق لنظم الدفاع المضادة للصواريخ من مناطق واسعة من العالم، وذلك ما يفسر عدم احتفاظ الولايات المتحدة بالسرية المطلقة التي تحيط بها برامجها التسلحية حفاظاً على تفوقها الكاسح في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبالتالي إضطرارها للإعلان عن برنامج درعها الصاروخي الجديد سعياً لحصولها على دعم سياسي ومشاركة فعلية واسعة من الحلفاء والأصدقاء في العالم.

وقد ركزت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨م على إدخال الشرق الأوسط مشروعاتها، وسعى وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليام كوهين) بكل السبل لإقناع قادة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وإسرائيل بالمشاركة في هذا البرنامج.

وقد أبدت دول المنطقة تحفظات على مشاركتها في البرنامج تتمثل في خشية هذه الدول من أن يؤدي هذا البرنامج إلى تصعيد سباق التسلح في المنطقة وبالذات في المجال الصاروخي ومن جانب إيران تحديداً !!

علاوة على أن هناك سياسية واضحة تجاه مشاركة إسرائيل في البرنامج، حيث يعتبر هذا العرض الأول من نوعه الذي يكون مطروحاً فيه مشاركة الجانب العربي والإسرائيلي في مشروع دفاعي وتسليحي مشترك حتى وإن كانت المشاركة غير مباشرة وتجيء تحت المظلة الأمريكية، هذا إضافة لأن التكلفة المالية العالية للبرنامج قد اعتبر مثار قلق للعديد من دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمثل ذلك عبئاً إضافياً ضخماً على عاتق الميزانيات الدفاعية المثقلة أصلاً لهذه الدول.

اتجاهات المعارضة للدرع الصاروخي الأمريكي

هناك ثلاثة اتجاهات تسير على طريقها المعارضة لبرنامج (الدرع الصاروخي الأمريكي) يختص الاتجاه الأول بداخل الولايات المتحدة ذاتها، ويختص الاتجاه الثالث بكل من روسيا والصين.

وقد تتلاقى هذه الاتجاهات أو تتباعد ولكنها جميعاً تؤكد عدة حقائق لعل أهمها:

- إنها تؤثر بالسلب على (الاستقرار الاستراتيجي) الذي تضمن التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجال ضبط التسلح والحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، وكان آخرها (معاهدة ستارت ٢) التي أبرمت بين كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في منتصف

عام ١٩٩٢ فيما عرف (بصفقة القرن)، حيث يتم بمقتضاها تدمير ثلثي كل من الترسانة النووية الأمريكية إلى ٣٥٠٠ رأس، بينما تصل الرعوس النووية السوفيتية إلى ٣٠٠٠ رأس فقط، وقد تركز التخفيض بموجب تلك المعاهدة على الصواريخ (البالستية) عابرة القارات التي تنطلق من البر، والتي تشكل عماد القوة الاستراتيجية النووية الروسية والمصدر الرئيسي لتفوقها على الترسانة الأمريكية، والتي تعتمد أساساً على الصواريخ العابرة للقارات التي تنطلق من الغواصات، وبالتالي لن تتأثر بتلك المعاهدة فيما يترك أثراً سلبيةً على الترسانة النووية الروسية تفوق كثيراً تلك التي تتعرض لها الترسانة الأمريكية، مما يؤكد أن تلك المعاهدة، كانت انعكاساً للمرحلة الراهنة في السياسة الدولية في مجال موازين القوى بين كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، مما يعني أن روسيا الاتحادية تنازلت طوعاً عن توازنها الاستراتيجي وارتنصت بالتفوق الأمريكي كبداية لعصر جديد بينهما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وبداية علاقات بينهما على أساس توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، حيث توالى معه اجتماعات لجان نزع السلاح في جنيف، وتوالى مراجعة اتفاقيات الحد من السلاح النووي وتدمير الأسلحة الكيماوية كمحصلة لهذا الجهد العالي المكثف في ذلك المجال.

- عدم قناعة الساحة الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها بفاعلية وجدوى التهديدات من دول مثل إيران أو العراق أو كوريا الشمالية، مما يعني عمق الخلافات ووجود المزيد من الشكوك

العميقة بوجود تهديد صاروخي فعلى للولايات المتحدة وارتباط مدى فعالية هذه التهديدات مع إمكانية تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من إيران أو كوريا الشمالية مستقبلاً.

• إن هذا الدرع الصاروخي سوف يؤدي إلى إلغاء أو تغيير اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ والتي تم توقيعها مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢م، وقد أعلن الرئيس الأمريكي (بوش) من جانب واحد أن الحرب قد انتهت، ويتعين علينا المضي قدماً في التحرر من قيود هذه الاتفاقية مما انعكس على اتهام الرئيس الأمريكي بالتكبر والفردية في السياسة الدولية خلال الفترة القصيرة التي مرت على إدارته للولايات المتحدة مما اضطر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في هذا الوقت إلى الإعلان عن التخلي عن مخطط تدمير الصواريخ النووية الاستراتيجية، والذي كان مخططاً أن ينتهي تدميرها بنهاية عام ٢٠١٠م طبقاً لاتفاقية (ستارت ٢) كما أعلن عن برنامج صواريخ متعددة الرؤوس النووية في محاولة لاختراق النظام الأمريكي الجديد إذا ما تم تنفيذه.

• إن البرنامج الجديد يحتاج إلى تكلفة مالية ضخمة تصل إلى (٦٠٠ بليون دولار) وقد تمتد ليصل إنفاقها إلى مئات البلايين، وبالتالي فإن التكلفة العالية هذه لم تقنع أياً من المعارضة الداخلية أو الخارجية للمشروع المزمع القيام به خاصة مع إدراك قادة أوروبا والصين وروسيا للهدف الحقيقي وغير المعلن للمشروع.

• إن إصرار الإدارة الأمريكية على المضي قدماً في تنفيذ هذا البرنامج يعنى عودة إلى أجواء الحرب الباردة وسباق التسلح من خلال السعى إلى محاولة اختراقه والالتفات حوله وتطويعه وخداعه بطرق عديدة، خاصة وأن السيطرة على الفضاء التي يستهدفها المشروع الأمريكي هو أمر يتجاوز نطاق امكانيات الولايات المتحدة إذا أرادت أن يكون كاملاً، حيث سيفقد جزءاً من فعاليته إذا لم يكن كذلك.

• لعل المتصل من الالتزامات والمعاهدات من جانب واحد مع عدم إبداء رغبة واشنطن في استمرار التفاوض بشأن خفض إنتاج الأسلحة النووية بصورة متعادلة مع روسيا، وعدم اعتبارها كشريك مساوٍ للولايات المتحدة قد دفعها إلى بناء (تكتل شنغهاي) الذي ضم كل من (روسيا، والصين، وقازاقستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وأوزباكستان)، ومن المنتظر أن يضم إليها باكستان والهندوتركمستان ومنغوليا)، والذي اجتمع في العاصمة الصينية في ١٣ يونيو ٢٠٠٦م قبل لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي والروسي في العاصمة (لوييانا) السلوفينية، وقد سعى الرئيس الروسي إلى كسب تأييد دول التكتل الجديد وبناء استراتيجية لمواجهة المشروع الأمريكي، حيث وقّع الأعضاء الستة للمنظمة وثيقة قانونية تحدد قواعد تعاونهم العسكري، وعقد وزراء الدفاع أول اجتماع لهم وأكدوا مشروعهم الخاص بتأسيس مركز إقليمي مضاد للإرهاب.

كما تمت الموافقة على مبدأ القيام بمناورات عسكرية مشتركة، مما يؤكد أن أهداف (تكنل شنغهاي) الذي لعبت بكين دوراً رئيسياً ومحركاً فيه لم تقتصر على الاقتصاد والثقافة بل أعطى أولوية متقدمة لموضوع الأمن والدفاع.

المصادر

- (١) IEEE Spectrum, Oct. ١٩٨٣: Technology in War and peace.
- (٢) Military Technology May ٨٦ gaining the upper hand .
- (٣) proceeding of the IEEE, jam. ٨٢: special iasue on very past
salid – state technology.
- (٤) International Defense Review, Des. ٨٥ precipices tactics and
products.
- (٥) الحروب الإلكترونية، مجلة التكنولوجيا والتسلح، العدد الثالث، يوليه ١٩٨٦م،
إصدار هيئة القوات المسلحة المصرية .
- (٦) International Defense Review, Des. ٨٥: Electronic warfare.
- (٧) نظم الأسلحة الليزرية والتكتيكية، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد الثاني،
العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسلح القوات المسلحة المصرية.
- (٨) مجلة التكنولوجيا والتسلح، مرجع سبق ذكره.
- (٩) الروبوت الحربي جندى المستقبل، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد الأول،
العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسلح القوات المسلحة المصرية.
- (١٠) الجديد فى الأسلحة والمعدات، المجلة العسكرية للقوات المسلحة المصرية،
العدد (٣٤٥)، مارس ١٩٨م، إصدار هيئة البحوث العسكرية.
- (١١) IEEE Tenancies on Here apace and Electronics syatens, jan. ١٧٨.

(١٢) نظم السيطرة الآلية الاستراتيجية، مجلة التكنولوجيا والتسليح المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٣) النظم الغربية الحديثة للدفاع الجوي، مجلة التكنولوجيا والتسليح المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو ١٩٨٧م.

(١٤) الرادارات المتعددة المهام، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٥) نظرة على الطائرات الحربية التي ستظهر في القرن الحادي والعشرين، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر ١٩٨٥م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٦) الطائرة شتليث، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٧) الجديد في الطائرات المقاتلة، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الثاني، إبريل ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٨) تطوير نظام القيادة والسيطرة للقوات الجوية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، العدد الثالث، إبريل ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة.

Proceeding of the IEEE, March. ١٩٨٧: prages in Space (١٩)
Form shuttle to statison.

IEEE Specteum, jan.٨٨ Technology ٣٨, Heroapase and (٢٠)
military .

(٢١) عميد علاء الدين ثابت: حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مجلة التكنولوجيا والتسلح، إصدار هيئة البحوث العسكرية المصرية، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٦٧).

(٢٢) حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مرجع سبق ذكره ص (٧١).

(٢٣) تكنولوجيا كسب الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٧٣).

(٢٤) النظام توماهوك يضاعف من دور البحرية في الحرب البرية، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٧٤).

(٢٥) الذخائر دقيقة التوجيه دور رئيسي في الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٩٨).

(٢٦) الحرب التي لم تكن، مجلة التكنولوجيا والتسلح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٩٨).

(٢٧) لواء زكريا حسين: تقييم نتائج حرب الخليج اقتصادياً وعسكرياً، إصدار أكاديمية ناصر العسكرية، توزيع محدود، مايو ١٩٩١ م.

(٢٨) لواء زكريا حسين: رسالة دكتوراه غير منشورة عن السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، عام ١٩٩١ م، التعاون الدولي في المجال التقليدي وفوق التقليدي والنووي لإسرائيل، ص (١٦٦).

(٢٩) لواء زكريا حسين: التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص (١٧٤).

(٣٠) جاف زيف: الآفاق المستقبلية للتعاون الدفاعي الأمريكي - الإسرائيلي، تحليل لإذاعة لندن، في ١٣/٨/١٩٩٢م.

(٣١) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجي والتحول للخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص (٢٤٦).

(٣٢) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجي والتحول للخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره.

الفصل
الثاني

البرنامج النووي
الإسرائيلي والأمن الإقليمي

أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

إن طموح إسرائيل في امتلاك الرادع النووي كان أحد الركائز الأساسية التي شكلت أركان بناء دولة إسرائيل وفرض وجودها وقبولها في المنطقة العربية مما يعنى ارتباطه الوثيق بعقيدة بناء واستمرار الدولة ذاتها، ولقد أدرك الإسرائيليون منذ قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨م - أهمية اللحاق بركب الدول الكبرى في شتى المجالات وبصفة خاصة المجال النووي، ومن هنا وبعد ثلاثة شهور فقط من قيام دولة إسرائيل أصبح مؤسسة الطاقة الذرية حقيقة واقعية، ففي أغسطس ١٩٤٨م بدأ نشاطها تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية متمثلاً في فرع البحث (١)، والتخطيط لاستكشاف مصادر (اليورانيوم) في (صحراء النقب).

وفي عام ١٩٤٩م بدأت أنشطة البحث والتطوير في معهد (وايزمان)، حيث تمكنت إسرائيل في أواخر الخمسينات من ابتكار طريقة لاستخراج (اليورانيوم) من خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة تجريبية لإنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات التي تعمل باليورانيوم الطبيعي غير المخصب.

وبالتالى مثلت تلك الخطوتان وضع نواة لمؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية ونقطة البداية الحقيقية لنشاط مكثف وإجراءات فعالة على طريق بناء قدرة نووية إسرائيلية (٢).

وفي عام ١٩٦٦م تمت إعادة تنظيم مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية، وألحقت برئاسة الوزارة الإسرائيلية، وتولى رئيس الوزراء رئاستها وزاد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً يختارهم رئيس الوزراء من بين أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية العالية، وتحدد مدة الخدمة بها لتكون عامين.

وفي يونيو عام ١٩٦٨م أنشئت اللجنة العسكرية الاستشارية للبحث والتطوير تابعة لوزارة الدفاع، وتحدد مهمتها لتكون إدارة البحوث الموجهة للشئون العسكرية، ولها دور طليعي في تقرير سياسة إسرائيل النووية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن المؤسسة العسكرية في إسرائيل هي التي بدأت البرنامج النووي الإسرائيلي، وهي التي تديره وتوفر له الخدمات لمختلف الأغراض، كما يلعب العسكريون دوراً أساسياً في المؤسسات السياسية في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النووية.

وتركز إسرائيل على العلوم والهندسة في أنظمتها التعليمية، حيث تأتي إسرائيل في مقدمة الدول التي تتميز بمستوى عالٍ للنشاط العلمي كالمجر وتشيكو سلوفاكيا وسويسرا، فقد أيقنت إسرائيل أن التطور العلمي شرط مهم لتعزيز كيانها ولكونه مفتاح التطور الاقتصادي والقوة العسكرية، حيث يوجد بإسرائيل أربعة عشر شخصاً (٣) من كل ألف مواطن عامل في إسرائيل يحملون درجات علمية في العلوم والهندسة .. إلى جانب قيام إسرائيل بتدريب علمائها في الخارج في بعثات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهولندا .. إلى جانب هجرة حوالي ٣٠٠٠ عالم وفني من ذوي المهارات العالية ممن لهم خبرة في تكنولوجيا الدفع الصاروخي وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة إلى

إسرائيل، إضافةً للعلماء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول أوروبا الغربية والشرقية.

وعلى ذلك، فإن إسرائيل تمتلك خبرة و ذخيرة كافية من المهارات المتمثلة في العلماء والمهندسين والفنيين مكنتها من إدارة واستمرار برنامج نووي عسكري.

بناء الترسانة النووية الإسرائيلية:

ساعدت الولايات المتحدة عن غير قصد البحوث الإسرائيلية حول القنبلة الذرية عام ١٩٥٥م، حيث قدم الرئيس (دوايت أيزنهاور) هذه المساعدة في إطار برنامجه (الذرة من أجل السلام) وكان البرنامج يهدف إلى محاولة تخفيف مشاكل الطاقة في الدول النامية عن طريق الطاقة النووية بتقديم مواد بديلة ومساعدات فنية للدول المشاركة في البرنامج وخلال الفترة بين عامي (١٩٥٥م - ١٩٦٠م) تلقى (٥٦) إسرائيلياً تدريباً في وكالة الطاقة النووية الأمريكية ومراكز بحوثها ومعاملها النووية في (أدجون)، (أواك رديج) (٤)، ثم كانت موافقة الولايات المتحدة على بناء مفاعل ذري لإسرائيل قوته خمسة ميجاوات، وذلك في منطقة (ناحال سورك) بالقرب من مستعمرة (يافين) حيث بدأ نشاطه في ١٦ يونيو ١٩٦٠م، مع فرض إجراءات تفتيشية عليه للتأكد من عدم استخدامه في صنع أسلحة نووية.

ويقدر بعض الباحثين أن إسرائيل يمكنها تصنيع (٤:٣) رؤوس نووية من طراز قنبلة (هيروشيما) من (اليورانيوم) المستخدم في مفاعل (سورك) إذا عمدت إسرائيل إلى ذلك.

وفي خلال الفترة من عام (١٩٦٠م : ١٩٦٦م) وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بـ (٥٠) كيلو جراماً من اليورانيوم (٢٣٥) بدرجة نقاء ٩٠% لتقوية مفاعل (سورك)، وهذه الكمية وبهذه الدرجة من النقاء وبدون عمليات إخصاب تكفي لصنع عدة قنابل ذرية (٥).

ورغم قيود الإتفاقية الأمريكية للأمن والتفتيش، والتي تمنع استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، وتُعطي لوكالة الطاقة النووية الأمريكية ومؤخراً الوكالة الدولية للطاقة النووية - حق التفتيش والتأكد من الالتزام الإسرائيلي بعدم الاستخدام في الأغراض العسكرية، إلا أن مفاعل (سورك) قد أعطى العلماء الإسرائيليين خبرات عالية المستوى في مجال استخدام وتداول المواد والمعدات النووية وأعدتهم للقيام بمشروعات أخرى أكثر طموحاً.

ويعتبر التعاون (الإسرائيلي - الفرنسي) في المجال النووي هو العون الرئيسي لإسرائيل في مسعاها للحصول على القنبلة النووية، فعلى مدى أربعة عشر عاماً من عام (١٩٥٣ : ١٩٦٧م) أثناء عهدي حكومة (جى مولية وشارل ديغول) عملت باريس وثل أبيب معاً في سرية في مجالى تكنولوجيا الأسلحة التقليدية والنووية (٦).

أولها: تورطها في حرب للإحباط أمام الثورة الجزائرية، حيث كانت تأمل فرنسا في إرغام مصر في عهد الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) لإيقاف مساعداتها للثوار في الجزائر.

وثانيها: سعى فرنسا بأن تصبح مستقلة عسكرياً عن (المظلة النووية) للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيامها بتبادل المساعدات الفنية وحصولها

على تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية الأمريكية من خلال إسرائيل في مقابل حصول إسرائيل على أسرار استخدام (اليورانيوم) من خامات ذات درجة تركيز منخفضة إلى جانب كمية مناسبة من الماء الثقيل اللازم لتصنيع السلاح النووي.

وقد أكد ذلك التعاون ما جاء في كتاب (هاركافي، ووليم بد) بعنوان (الولايات المتحدة وانتشار الأسلحة النووية)، حيث أشار إلى التعاون الفرنسي الإسرائيلي في المجال النووي إزداد توثقاً بعد أن عارض وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستردالاس) في إقامة علاقات خاصة مع فرنسا في المجال النووي كميثلها التي تدعمت في مجال العلاقات النووية الأمريكية البريطانية، وقد شارك موقف الصد هذا في ابتعاد فرنسا عن منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٠م، ودفع فرنسا إلى الاقتراب أكثر من إسرائيل.

وقد حصلت إسرائيل خلال سنوات المشاركة النووية مع فرنسا على المواد والإمكانات العلمية اللازمة دون أن تصبح قوة نووية، حيث صقل المهندسون والعلماء الإسرائيليون مهاراتهم في مركز البحوث النووية الفرنسية (٧)، الأمر الذي قد وصل إلى السماح للعلماء الإسرائيليين للحصول على مزيد من المعلومات عن نتائج اختبارات التفجيرات النووية التي كانت تجربها فرنسا خلال الفترة من عام (١٩٦٠ : ١٩٦٤)، والتي من المحتمل أن تكون نتائج هذه التجارب قد زوت إسرائيل بفكره تصميم أول جيل من القنابل الذرية المؤكدة انفجارها دون حاجة إلى إسرائيل لإجراء تجارب تفجير عليها، مما يفسر عدم قيام إسرائيل بأي اختبار لتفجيرات نووية تكشف سرية برنامجها النووي.

هذا وقد قامت فرنسا بإسهامات نووية متزايدة عندما قام مهندسي الطاقة النووية الفرنسيين بمعاونة إسرائيل في تصميم (٨) وبناء مفاعل نووي قوته (٢٦) ميغاوات في (ديمونة) وذلك بأن سمحت لـ (شركة سان جويان النووية) المعروفة باسم (الجمعية العامة للتكنولوجيا الحديثة)، والتي تمتلك إدارة الطاقة النووية الفرنسية حق الإشراف عليها بإقامة هذا المفاعل والذي يتميز بأنه يعمل بالماء الثقيل، ويستخدم اليورانيوم العادي كوقود بدلاً من اليورانيوم المخصب، مما يعطي إسرائيل القدرة على الاعتماد على مصادرها للوقود النووي، وبذلك تحرر نفسها من تدخل الولايات المتحدة وما تفرضه من قيود على برنامجها النووي، ويزيد من سرية البرنامج النووي الإسرائيلي.

ولقد أصبح مفاعل (ديمونة) مقراً لمركز البحوث النووية بالنقب والمعهد العلمي الرئيسي للعلوم النووية بإسرائيل ومركز للعديد من الأنشطة النووية الإسرائيلية.

ولم تنظم فرنسا أي إجراءات للإشراف أو التفتيش عليه سواء بواسطة فنيين فرنسيين أو من وكالة الطاقة النووية بغرض منع استخدامه في الأغراض العسكرية، ورغم إدراك الولايات المتحدة لطبيعة هذا المفاعل واستغلالها لنفوذها، إلا أنها نجحت فقط في الحصول على بعض الحقوق المحدودة وغير الكافية في التفتيش على هذا المفاعل.

ومع بدء إنتاج (البلوتونيوم ٢٣٩) من مفاعل (ديمونة) فإن إسرائيل تكون قد تغلبت على واحدة من العقبات الفنية الثلاث الرئيسية (٩) التي تقف في طريقها لبناء القنبلة الذرية، حيث أصبح لدى إسرائيل إمكانية تصنيع

كميات كبيرة من (البلوتونيوم) اللازم لأسلحتها النووية منذ بدأ مفاعل (ديمونة) في العمل في نهاية عام ١٩٦٣م، وبقي أمامها عقبتان:

أولهما: الحاجة إلى (اليورانيوم) الطبيعي لتغذية المفاعل ولتحويله إلى (بلوتونيوم).

وثانيهما: الحاجة إلى معمل للفصل أو الحصول على تصريح باستخدام منشآت الفصل دون أخرى لتكرير (البلوتونيوم) إلى درجة النقاء اللازم لصنع الأسلحة النووية.

وقد عبرت إسرائيل جميع المراحل في طريقها لتصنيع القنبلة الذرية عدا خطوة بناء معمل كيميائي للقيام بعملية فصل (البلوتونيوم) باعتبار أن هذه المعامل من الصعب إخفاؤها لضخامة حجمها وشكلها المميز الذي لا يمكن إخفاؤها عن الأقمار الصناعية وطائرات التجسس.

وقد تكلمت مجلة (التايم) نقلاً عن بعض مصادر المخابرات الغربية أن إسرائيل أتمت إنشاء معمل فصل البلوتونيوم عام ١٩٦٣م، كما جاء في التقرير السري لوكالة المخابرات المركزية إلى لجنة تنظيم الطاقة النووية عام ١٩٦٧م أن إسرائيل كانت تقوم بطريقة ما لفصل البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنابل الذرية في مفاعل (ديمونة) كما أعلن (فرنسيس بيرن) الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية الفرنسية بأن خلال السنوات التي شاركت فيها فرنسا في إنشاء مفاعل (ديمونة) شاركت أيضاً في بناء معمل لفصل (البلوتونيوم).

ومن المحتمل كما يقول (بيتر براى) في مؤلفه (الترسانة النووية الإسرائيلية) أن تكون إسرائيل قد توصلت أوائل عام ١٩٧٠م أو قبل ذلك

بقليل إلى تصنيع وفصل البلوتونيوم (٢٣٩) من النوعية المستخدمة في القنابل الذرية في مفاعل (ديمونة) وبالتالي سلّحت نفسها بأسلحة ذرية.

ويعتقد بعض المحللين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (١٠) أن إسرائيل قد تمكنت من تصنيع عدة قنابل ذرية عام ١٩٦٨م، وأنه يعتقد أن إسرائيل قامت منذ عام ١٩٦٩م بتصنيع خمس أو ست قنابل ذرية ذات قوة (١٩) كيلو طن كما أكد مدير وكالة المخابرات المركزية (ريتشارد هيلز) في حديثه أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس في ٧ يوليو ١٩٧٠ بأن الإسرائيليين يملكون الإمكانيات اللازمة لبناء قنبلة ذرية.

وعلى ضوء وباعتبار حقيقة امتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية إلا أنه يبدو من خلال ما تسرب من معلومات عن طريق الحكومة الإسرائيلية أن سياسة إسرائيل النووية لها أربعة أبعاد رئيسية:

أولها: أن إسرائيل سوف تستخدم القنبلة الذرية كسلاح للردع، وليس كأداة لتوجيه الضربة الأولى المستقبلية.

وثانيهما: أن إسرائيل سوف تستخدم للانتقام إذا كان ضرورياً.

وثالثهما: أن إسرائيل تتكر رسمياً قيامها بتصنيع أسلحة ذرية، ولكنها ألححت بوجودها عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية.

ورابعها: أن إسرائيل ستعمل على منع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية حتى لو تطلب ذلك القيام بعملية عسكرية لتدمير المفاعل النووي العراقي في (١٣ يونيو ١٩٨١م).

وقد تحول الرأي العام العالمي بالنسبة لموضوع إنتاج الأسلحة الذرية في إسرائيل من مرحلة الشك إلى الواقع المؤكد نتيجة تراكم الأدلة المقنعة على ذلك، فمنذ عام ١٩٦٠م توقعت عدت صحف رئيسية في ألمانيا الغربية أن إسرائيل تعمل في مجال القنابل الذرية، ولقد زعم رئيس الوزراء السابق (بن جوريون) لمراسل (صحيفة نيويورك تايمز) في مقابلة عام ١٩٦٣م أنه يحتمل أن تجرى إسرائيل تجارب ليس من المستحيل على علماء إسرائيل أن يعملوا من أجل شعبهم ما فعله (أينشتين وإينهايمر وتلر) وثلاثتهم من اليهود من أجل الولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٦٦م ولأسباب غير محددة منحت إسرائيل جائزة الدولة للأمن، فهي جائزة تمنحها للأشخاص الذين يشاركون في تحقيق الدفاع القومي عن إسرائيل إلى (آرنست يرجمان) وهو أكفأ علماء الذرة الإسرائيلية، ومستشار علمي لوزارة الدفاع، وقد منح (يرجمان) هذه الجائزة تدعيماً للتوقعات الخاصة بسعي إسرائيل للحصول على القنبلة الذرية.

وفي عام ١٩٦٨م قال رئيس الوزراء الإسرائيلي (ليفي أشكول): إن بلاده توصلت إلى معرفة طريقة صنع القنابل النووية، كما أدركت الولايات المتحدة في نفس العام أن إسرائيل تعمل على صنع القنبلة الذرية أو أنها صنعتها بالفعل من خلال تحليلها لعدة عوامل أهمها: عدم كفايات التفتيشات التي تجريها على مفاعل (ديمونة) وجو السرية الذي يحيط بمنشآته والغرض من البحوث المتتالية التي تجرى به إلى جانب عمليات سرقة اليورانيوم التي قامت إسرائيل بها من الولايات المتحدة ومن دول أخرى .. إضافة إلى صلات إسرائيل المتزايدة بفرنسا مع إعلانها عن قدرتها عن إنتاج أسلحة نووية وشواهد كثيرة أخرى تدل على القنبلة الذرية الإسرائيلية قد اكتشفتها

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من خلال قيامها سرّاً بوضع مبيّنات وأجهزة استشعار أخرى حول مفاعل (ديمونة) واكتشفت وجود كميات من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية تكفى لصنع عدة قنابل نووية.

وقد أمر الرئيس الأمريكى (جونسون) بالاحتفاظ بالسرية المطلقة لهذا الموضوع خوفاً من ردود الفعل السوفيتية آنذاك، واستمر الرئيس الأمريكى (جونسون) والإدارات الأمريكية التالية تتصل من مسئولية معرفتها أن إسرائيل قامت فعلاً بتصنيع قنابل نووية.

كما أن التعاون النووي بين إسرائيل وفرنسا والتعاون بينها وبين جنوب افريقيا وتايوان يعتبر أحد الجوانب التى تتعارض مع فرضية أن القنبلة الإسرائيلية وهمية لا وجود لها، كما أن حجم الأدلة التى تشير إلى وجود الأسلحة الذرية تكاد تقطع بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن وجود الأسلحة النووية الإسرائيلية هى حقيقة واقعة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تضع فى اعتبارها وجود الترسانة النووية الإسرائيلية كحقيقة لا شك فيها عند تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط (١١).

وطبقاً لتقرير مجلة (التايم) تحت عنوان: "كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟" فإن إسرائيل كان لديها ثلاث عشرة قنبلة ذرية فى الوقت الذى بدأ فيه الهجوم المصرى للسورى عام ١٩٧٣م، وكان فى إمكانهم إلقائها باستخدام الطائرات الفانتوم أو الكفير"، ويستطرد تقرير مجلة (التايم): "أنه فى المراحل الأولى من الحرب وخوفاً من أن تكون القوة المسلحة الإسرائيلية على وشك الهزيمة قرّر القادة الإسرائيليون الاستعداد لشن هجوم مضاد نرى كقرار يائس بعد أن تمكن المصريون من صد الهجمات المضادة الأولى على طول قناة السويس، وفى مرتفعات الجولان كانت القوات الإسرائيلية تتراجع

أمام الهجوم الشامل للدبابات السورية، وعلى ذلك فقد أعطت (جولدا مائير) الإذن إلى (دايان) وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت بتجهيزه (أسلحة يوم القيامة) الإسرائيلية (١٢) ، وبينما كان يتم تجميع كل قنبلة تمهيداً لدفعها إلى وحدات القوات الجوية الإسرائيلية، وقيل أن تتم آخر خطوة، تحولت المعركة على كلا الجبهتين في صالح إسرائيل بفضل الجسر الجوي الأمريكي المكثف بالإمدادات والمعدات مما ألغى ضرورة الحرب الذرية.

ويعتقد العديد من الخبراء في شئون الشرق الأوسط أن توفر الخيار النووي لدى إسرائيل يقوي من قدرتها على مساومة الولايات المتحدة، ويمكن الحكومة الإسرائيلية من الضغط عليها لتأمين معظم احتياجاتها من الأسلحة التقليدية الحديثة بالقدر الذي يوفر الأمن الكافي لإسرائيل مما يسمح لها بإعلان إنها أصبحت قوة نووية، باعتبار أن هذا الإعلان قد سبب كثيراً من التعقيدات للولايات المتحدة ويؤدي إلى إشعال سباق التسلح النووي في المنطقة إلى جانب أن احتمال لجوء إسرائيل في الأزمات إلى الخيار النووي يدفع الولايات المتحدة إلى تزويدها بوفرة من الأسلحة التقليدية وبذلك أصبح الغموض بالنسبة للأسلحة النووية الإسرائيلية هو أفضل ما يحقق مطالب إسرائيل الاستراتيجية، ويلتقى في نفس الوقت مع متطلبات السياسة الأمريكية التي تتطلب عدم الإعلان في المرحلة الراهنة بأن إسرائيل أصبحت قوة نووية.

وتأكيد لذلك في عام ١٩٨١م قام فريق من الأمم المتحدة بالبحث عن القدرات المحتملة لإسرائيل، وخلص إلى أنه بإمكان إسرائيل صنع قنابل ذرية خلال فترة قصيرة جداً إلا أن سياسة الغموض المتعمد التي تتبعها إسرائيل تجعل من المستحيل الجزم بأن إسرائيل تمتلك قنابل ذرية.

ورغمًا عن ذلك فإن حجم الأدلة وآراء الخبراء واستمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة ١٩٧٠م الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية جعلتها تؤكد النتائج التي توصلت إليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي التفت المصالح الأمريكية والإسرائيلية أن يستمر ذلك الغموض في المرحلة الراهنة فيما يعرف ب (الردع بالشك).

حجم الترسانة النووية الإسرائيلية:

تكون الأسلحة النووية إلى جانب الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية إضافة إلى وسائل حملها وإطلاقها من المقاتلات القاذفة والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى تكون جميعها منظومة أسلحة التدمير الشامل.

وقد أجمعت التقارير الاستراتيجية ومراكز الأبحاث وتقارير العلماء إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية أن حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية يقدر بمائتين بين رأس وقنبلة نووية تم تجميعها ويصل قوة البعض منها إلى أكثر من مائة كيلو طن، ويحتمل أن يكون بعضها ذا قوة مختلفة (١٣).

كما يتوفر لإسرائيل القدرة على إنتاج غازات الأعصاب في منطقة محظورة في النقب بالقرب من (ديمونة) تم أنشاؤها عام ١٩٨٢م إلى جانب تعدد البحوث العملية المكثفة من غازات الحرب الأخرى ووسائل الدفاع ضدها إضافة إلى تطوير النظم الدفاعية لتشمل صناعة معدات الوقاية ووسائل الإنذار والإكتشاف المبكر لاستخدامها مما يشكل منظومة كاملة من الأسلحة الكيماوية.

آفاق البرنامج النووي الإسرائيلي في العقد القادم:

من المنتظر استمرار إسرائيل في بناء المفاعلات النووية من (١-٢) مفاعل قوى من طراز (ISDU) مع عدم إخضاع هذه المفاعلات لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ينتظر أن تعمل إسرائيل على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية لقناعة قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق أمن إسرائيل.

كما ينتظر أن تسعى إسرائيل لدخول مجال إنتاج القنابل (الهيدروجينية) و (النيوترونية) حيث تسعى لاكتساب الخبرة في هذا المجال منذ عام ١٩٨٣م (١٤).

وقد صرح الخبراء والكتاب الإسرائيليون في الآونة الأخيرة أنه يجب على إسرائيل عدم الاكتفاء بأن تكون قوة ردع نووية تعتمد على السلاح النووي الإستراتيجي (القنابل الذرية والهيدروجينية) فحسب بل يجب أن تعتمد على السلاح النووي التكتيكي (قنابل النيوترون) (١٥)، حيث إن وجود مثل هذا السلاح يغطي الثغرات في السلاح النووي الاستراتيجي، إضافة إلى أن قنابل (النيوترون) تحقق قتل الأفراد دون تأثيرات تدميرية كبيرة بفعل موجة الضغط أو موجة الحرارة الشديدة، إلى جانب أنه لا يخلف تلوثاً إشعاعياً له مدد استمرار متفاوتة كما يمكن التركيز بهذا السلاح على قتل العسكريين دون قتل المدنيين خصوصاً في المعارك التي تدور بالقرب من المدن والمناطق الآهلة بالسكان.

ثوابت الموقف الإسرائيلي:

تسمح إسرائيل بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المفاعل الإسرائيلي في (ناحال سوريك)، والذي حصلت عليه من الولايات المتحدة فقط، بالإضافة إلى بعض المنشآت الثانوية والتي تحصل على مواد مشعة من هذا المفاعل، أما بقية منشآت إسرائيل النووية، فإنها لا تخضع لأي رقابة.

ومنذ عام ١٩٦٩م لم تسمح إسرائيل لأي أجنبي بزيارة المنشآت النووية في (ديمونة)، وقد جاء في تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٨٢م، أن إسرائيل لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن طبيعة استفادتها من منشآتها النووية.

وبعد ضرب السلاح الجوي الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي (تموز-١) بالقرب من بغداد، فإنه من غير المقبول أن يظل المجتمع الدولي مسلماً بأن تحكم إسرائيل منفردة على النوايا النووية للدول الأخرى في الشرق الأوسط بينما لا تقبل أن يناقش أحد نواياها في هذا المجال.

ويرتكز مفهوم الأمن الإسرائيلي على ضمان توفير القدرات الشاملة لتأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية، وبصفة خاصة من خلال القدرات العسكرية المتطورة والمعتمدة على أوجه التقدم التكنولوجي المعاصر، والتي تمثل من وجهة نظر إسرائيل خياراً رئيسياً لدعم كيانها وبقائها وعناصر استمرارها في مواجهة أية مخاطر وتهديدات من أي شكل من الأشكال، وفي أي اتجاه وفي أي وقت.

وتواصل إسرائيل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة في تحقيق مجموعة من المزايا الاستراتيجية نذكر منها أربعة رئيسية:

أولهما: الإخلال بالتوازن الإستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها، وبما يتيح لها فرصة فرض بعض مفاهيمها ووجهات نظرها في مواجهة الجانب العربي.

وثانيها: دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تكنولوجي.

وثالثهما: استخدام الخيار التكنولوجي كأحد الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكري.

ورابعها: دفع الجانب العربي لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذي قد يلحق به من جراء التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة وجود نوايا هجومية.

إن هناك خصوصية للتعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، حيث أعيد تقنين ذلك التعاون خاصة في المجالات الحيوية من خلال التوقيع (١٦) على اتفاقية ٢٣ أبريل ١٩٨٨م، والتي تسمح لإسرائيل بالدخول في مجال الفضاء وبرنامج حرب الكواكب بما يسمح لها بالحصول على أرفع مستوى تكنولوجي في هذا المجال.

كما قامت الولايات بإمداد إسرائيل بالقنابل العنقودية وطائرات القتال التي يمكنها حمل قنبلة نووية زنة (٧٥٠ - ١٠٠٠) كيلو جرام، إضافة إلى

نوعيات متقدمة من الصواريخ (لانس وبيرشنج) إلى جانب المدفعية بعيدة المدى القادرة على إطلاق قذائف نووية.

وتضع إسرائيل ثلاثة شروط لوضع ترتيبات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

أولها: التفاوض المباشر الذي لا يخضع لأي شروط مسبقة بينها وبين الدول العربية.

وثانيها: اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ضرورية لدعم الثقة المتبادلة بينها وبين دول المنطقة.

وثالثها: أن يتم التصديق على الاتفاقية المنشئة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع الدول المعنية.

ولقد أوضح الجنرال (مرد خاي جور) نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ثلاثة شروط للدخول في إطار متبادل من الأمن وضبط التسلح برزت خلال مناقشات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف التي كانت جارية في إطار صيغة مدريد للسلام.

أولها: مرور عدة سنوات يترسخ فيها التعايش بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

وثانيها: قيام الدول العربية وخاصة سوريا بتخفيض مستويات قواتها المسلحة وإنفاقها العسكري.

وثالثها: تأكد إسرائيل من أن بولاً مثل العراق وإيران لن تتمكن من تطوير قدرات نووية خاصة بها، ولم تعد تشكل تهديداً إقليمياً على جيرانها.

واستطرد قائلاً: (عند ذلك يصبح في إمكان أى حكومة إسرائيلية التفكير جدياً في تخفيض قواتنا المسلحة، وإنفاقنا العسكرى بشكل ملموس والتوجه في استراتيجيتنا بعيداً عن توازن الردع القائم حالياً نحو توازن قائم على الأمن والمصالح المتبادلة بيننا وبين جيراننا العرب).

ولم تعترف إسرائيل صراحة بامتلاكها أسلحة نووية، ولكنها تلوح دائماً بها ضمن إطار واسع يؤدي نفس الهدف دون تحديد صريح بوجود ذلك السلاح النووي، حيث يتداول كافة المسؤولين في إسرائيل طرح تعبير (الردع الاستراتيجي) وهو معنى يؤدي نفس الغرض دون الاعتراف صراحة بكلمة السلاح النووي.

وفي إطار ذلك يقول (زائيف تشيف) كبير المحللين الإسرائيليين في الشؤون العسكرية والاستراتيجية (إننا نحتفظ دائماً بالتفوق التكنولوجي والنوعي، حيث علينا أن نتذكر دائماً أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، بينما الأمر ليس كذلك إطلاقاً بالنسبة للعرب، فإسرائيل لا تستطيع تهديد وجود سوريا أو مصر أو السعودية أو أية دولة عربية أخرى، بينما ذلك قد يكون صحيحاً بالنسبة لإسرائيل إذا ما أراد أى طرف عربي ذلك).

ومن هنا فعلينا الاحتفاظ برادعنا الاستراتيجي المستقل، وإننى أقول صراحة: إن من يعتقد أن إسرائيل ستتخلى عن رادعها الاستراتيجي مجاناً

ودون مقابل هو من الحالمين، أما إذا تم إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة، فإن جميع الأبواب تصبح مفتوحة وجميع الاحتمالات تصبح واردة.

ثانياً: التهديد النووي الإسرائيلي

للأمن القومي العربي

من واقع أن إسرائيل تخفي قدرتها النووية، فمن الطبيعي أن تخفى وبدرجة عالية جداً من السرية خطة استخدام تلك القوة بما تتضمنه من أماكن إنتشار أسلحتها النووية ووسائل حملها وإطلاقها، وأيضاً قد تحتفظ بقنابلها النووية إما مفككة أو جاهزة للتركيب أو مركبة بالكامل وجاهزة للاستخدام الفوري.

والمرجح أن مخزون إسرائيل الاحتياطي من القنابل الذرية يشتمل على خليط من الأسلحة المفككة جزئياً والجاهزة للتركيب والأسلحة المركبة بالكامل، حيث يسمح لها هذا التخطيط بمواجهة كافة الاحتمالات، وأيضاً يوفر أكبر قدر من التأمين للمخزون الاستراتيجي النووي ضد الأخطار التي يمكن أن تتهددها إلى جانب أن المخزون النووي المفكك أو الجاهز للتركيب يسمح لإسرائيل بالدفاع عن وضعها كدولة غير نووية، كما أن الأجزاء المفككة تزيد من الصعوبات البالغة في جانب التوصل إلى مكونات القنبلة الواحدة، والتي تنتشر أجزاءها في أكثر من مكان إلى جانب صعوبة إعادة تجميع مكوناتها بشكل صحيح.

ويمكن نستنتج أن كل القواعد الجوية الإسرائيلية المدنية منها والعسكرية تصلح مكاناً مناسباً لتخزين السلاح النووي، ومن أكثر الأماكن مناسبة لتخزين النووي هو قاعدة (حانسریم) العسكرية، والتي تعتبر أقرب

قاعدة لمفاعل بانتشارها الواسع وضعف كثافتها السكانية تعتبر أيضاً مكاناً مثالياً لإخفاء الأسلحة والرعوس النووية الإسرائيلية.

هذا الانتشار الواسع لأماكن تخزين الأسلحة النووية الإسرائيلية مع امتلاكها لكافة وسائل الحمل والإيصال من المقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات النقل والهيلوكبتر إلى جانب الصواريخ بأنواعها والمدفعية طويلة المدى باختلاف مدياتها تجعل كافة الأهداف الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية على امتداد الوطن العربي على كامل اتساعه طويلاً وعرضاً شرقاً وغرباً في متناول التدمير الذري وباقي أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية (١٧).

ويكفي القول هنا أن الطائرة (الفانتوم) قادرة من حيث المدى على توجيه ضربة ذرية ضد ليبيا والعودة دون إعادة التزويد بالوقود، وبالتالي يمكنها الوصول إلى إيران ومصر، كما يمكن للطائرة (النشر) أن تضرب مدينة طهران في إيران والرياض ومكة في السعودية والخرطوم في السودان، وأبعد من هذا فيمكنها أن تصل إلى مدينتي (وردستوف وباكوف) في روسيا.

وتعتبر الطائرة (F15) هي أفضل طائرات إسرائيل على الإطلاق للعمل كقاذفة قنابل نووية بما لديها من قدرات تكنولوجية وإلكترونية ومدى بعيد نسبياً.

هذا وتزداد درجات التهديد النووي الإسرائيلي كلما أمكن استخدام أكثر من وسيلة لإيصال الرعوس والقنابل النووية، وبالتالي فإن دول الطوق

العربية والتي لها حدود مشتركة مع إسرائيل، ومنها مصر تواجه خطراً متزايداً ومتصاعداً وبدرجات متفاوتة للأمن القومي حالياً ومستقبلاً.

ومن واقع أن مصر في أعقاب تصديقها على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في فبراير ١٩٨١م، ومع زيادة إثباتها لحسن النية فقد شهدت حقبة الثمانينيات العديد من الآراء والمناقشات التي اتسع نطاقها لتضم أطرافاً من مختلف القوى السياسية والعلمية المتخصصة من المؤيدين والمعارضين لمشروع إقامة المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر، والذي كان برنامجاً طموحاً لإنشاء ثمانى محطات نووية لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية ثمانية آلاف ميغا وات، حيث كان يفترض الانتهاء من إقامتها قبل نهاية القرن العشرين، إلا أن المناقشات المكثفة انتهت إلى اتخاذ قرار بتجميد المشروع منذ عام ١٩٨٤م (١٨) بسبب الأعباء المالية واعتبارات الأمان النووي (في أعقاب حادث تشيرنوبل).

وقد ساهم ذلك إلى جانب الانطلاق النووي الإسرائيلي ليس فقط في مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية بل تخطاه إلى الاستخدامات العسكرية ساهم ذلك في زيادة التهديد المباشر للأمن القومي المصري، وأدى إلى خلق ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر.

أولها: فجوة أمنية

وقد اتضحت معالمها نتيجة لاختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الانفراد الإسرائيلي بامتلاك القدرات النووية.

وثانياً: فجوة اقتصادية

بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعدلات المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثالثها: فجوة تكنولوجية

بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمي في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي.

ومن هنا فقد ساد التفاؤل كافة الأوساط العلمية في مصر، وذلك عند قيام الرئيس محمد حسنى مبارك يرافقه الرئيس (كارلوس منعم) في ٤ فبراير ١٩٩٨م بإفتتاح المفاعل النووي المصرى المصمم للأغراض الصناعية والزراعية والطبية والمصنع الملحق به لإنتاج الوقود اللازم لتشغيل المفاعل والخاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مدينة (أنشاص)، كنموذج للتعاون الناجح بين مصر والأرجنتين فى هذا المجال، ودعماً لدور الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فى دفع عملية التنمية، إضافة إلى توقيع مصر مع الأرجنتين لاتفاقية تعاون فى المجال العلمى والتكنولوجى، فيما يعتبر خطوة هامة من جانب مصر على طريق تقليص الفجوة التكنولوجية التى تفاقت نتيجة التأخير فى عدم إدخال هذه التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية.

ثالثاً: الخيارات المتاحة لمجابهة

التهديد النووي الإقليمي

تعتبر مصر بأوضاعها الجيوبولتكية (١٩) من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تعرضاً للتهديدات العسكرية من جانب إسرائيل، حيث توجد القوة العسكرية الإسرائيلية لدولة تعتبر مجالها الحيوي ممتداً ليضم كافة الدول العربية، وقد عملت على تحقيق توازن عسكري (تقليدي وتقليدي ونووي مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها (مصر - سوريا - الأردن).

ورغم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن إسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعاتها الحربية وقوتها النووية والتي يتمركز جزء رئيسي منها في (صحراء النقب) المتاخمة للحدود المصرية، الأمر الذي أكد حقيقتين بارزتين:

أولهما: إن امتلاك إسرائيل السلاح النووي أصبح أمراً مؤكداً، بل وإنها تسعى دائماً لزيادة قدراتها في هذا المجال بما يكسبها مزيداً من القدرة والتفوق، ويدفعها إلى استمرار السياسات العدوانية التي تستهدف فرض الأمر الواقع والتوسع.

وثانيهما: إن النشاط النووي الإسرائيلي لم يقتصر على السعي لإملاك الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها فحسب، بل تجاوز ذلك إلى امتلاك وسائل إطلاق متنوعة أبرزها الصواريخ (أرض - أرض)، والطائرات التي تمكنها من حمل القنابل النووية إلى مختلف المسافات وبأساليب استخدام متباينة.

وفى ظل تلك المعطيات، فإن متطلبات تحقيق الأمن القومى المصرى لمجابهة التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - إلى جانب الثوابت التى وضعتها إسرائيل للتخلص من رادعها الاستراتيجى، والتى قد يستغرق فى تحقيقها عقد أو عقدين من الزمان على الأقل.

على ضوء ذلك فإن هناك خمسة خيارات أمام المخطط الاستراتيجى المصرى لمجابهة التهديد النووى الإسرائيلى باعتباره تهديداً للأمن القومى المصرى.

الخيار الأول: قبول الأمر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الإسرائيلية

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر إلى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والإسلامية، إضافة إلى أنه لن يحقق الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل اختلال توازن القوى الذى يستمر معه التهديد المباشر للأمن القومى المصرى، إضافة إلى أن استمرار الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووى سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل

أولها: استمرار سياسة الابتزاز الإسرائيلى المستمر وعدم الالتزام بالجدول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل موانئق السلام الموقعة عليها خير مثال لذلك.

وثانيهما: إضعاف فعالية مصر فى التأثير على الأحداث فى المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل فى عملية السلام، بما يتيح لإسرائيل تحقيق مطامعها وفرض السلام الذى يحقق الأمل الإسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الأمن القومى المصرى والعربى.

وثالثهما: التهديد غير المباشر وانتزاع المستمر بإنزال العقاب على مصر بما يقنعها دائماً بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسباً للخسائر المحتمل

أن تتعرض لها في ظل القدرة التقليدية وغير التقليدية والنوعية المنتشرة على حدودها.

ورابعهما: عدم إتاحة المناخ الملائم لتحقيق الأهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسي المصري بما يؤدي إلى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته، الأمر الذي يخرج عن حدود وقدرات أي قيادة مصرية وطنية.

إن قبول الأمر الواقع والاستسلام لتفوق إسرائيل وسيادتها النووية في المنطقة يتنافى مع رؤية أي محلل للعلاقات الدولية سواء في مصر أو المنطقة العربية أو في العالم بأسره.

ولعل الرؤية التي طرحها (حزقيال درو) أستاذ العلوم السياسية والإدارة في الجامعة العبرية في القدس المحتلة خير دليل على ذلك، حيث قال (إن دوافع أية دولة للتوجه للخيار النووي هو لتحسين أمنها خاصة إذا كان مهدداً بخطر جدي يهدد البقاء، أو توضع في ظروف يصبح الاختيار النووي، - رغماً عن مخاطره - أفضل البدائل الأخرى مثل بلد يواجه خصوماً نوويين، أو بلداً مهدداً للابتزاز).

ورغم أن (حزقيال) يتحدث أصلاً وفي ذهنه إسرائيل، فإن ما رآه مبرراً لإسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية هو بعينه مبرر كافٍ لمصر وللغرب لامتلاك نفس السلاح، لأنه لا يمكن لمصر أن تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووي تنتفع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة في فرض سياستها وأهدافها.

الخيار الثاني: استمرار السعى للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى

وقد تتحقق هذه الضمانات إما في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي إطار عالمي مقنن أو عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين .. وقد سبق لمصر في منتصف الستينيات أن بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام إسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاتحاد السوفيتي السابق قد رفض تقديم أسلحة نووية لمصر سواء قبل أو بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، كما رفض أيضاً أية ضمانات نووية ضد إسرائيل (٢٠).

وقد كانت القطيعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينيات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيد الاحتمال، كما أن الأوضاع العالمية بعد التحولات الأخيرة في دول المعسكر الشرقي زادت من عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن طبيعة علاقتها مع إسرائيل وضغط اللوبي اليهودي في واشنطن تمنع إمكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد إسرائيل.

ورغم أن مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي تتمتع بالضمانات التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥ لسنة ١٩٦٦م)، ورقم (٩٨٤ لسنة ١٩٩٥م) إلا أن وجهة نظر مصر والتي عرضها وزير خارجيتها السيد (عمرو موسى) في ذلك الوقت في الكلمة التي ألقاها في ٢٠ أبريل عام ١٩٩٥م أمام المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك لبحث تمديد

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتي جاء فيها: (إن الضمانات الدولية التي وردت في قرار مجلس الأمن لا تزال قاصرة عن توفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية من مخاطر هذه الأسلحة، حيث أغفلت عناصر أساسية وهي عناصر (الردع والحماية والفعالية، فعنصر (الردع) يركز على أن يقوم المجلس فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تهديد نووي في إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، أما عنصر (الحماية)، فهم لتأكيد المسؤولية الجماعية للمجلس باتخاذ تدابير مشتركة لقمع العدوان، وأخيراً عنصر (الفعالية) بعدم استخدام حق النقض وذلك للحيلولة دون عرقلة مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته.

ومن منطلق أهمية ألا تسمح مصر مهما كانت الظروف أن تجعل أمنها القومي المهدد نووياً من إسرائيل رهناً بضمان خارجي لعدة اعتبارات:

أولها: إن هذا الضمان قد يؤدي إلى خضوع مصر لا بتوازن سياسي حول طرق ووسائل حل الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل.

وثانيها: قد لا تتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقاً مطلقاً مع مصر، وبالتالي قد تتخذ قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية.

وثالثهما: إن معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الأوان، وبعد أن تتم الضربة النووية فعلاً مما يجعلها عديمة الجدوى.

ورابعهما: إن مسائل الأمن القومي غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة.

هذا وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار أن ذلك الامتلاك لا بد أن يستند إلى تخطيط استراتيجي عربي كإطار مرحلي أن يسد فجوة عدم التوازن في القوى الناشئة عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

الخيار الثالث: امتلاك مصر لأسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية تمكنها من مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي:

ويقصد بهذه الأسلحة عدة أنواع من أنظمة التسليح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ أرض - أرض أو الأسلحة فوق التقليدية الكيماوية والبيولوجية وأسلحة التفجير الحجمى "مقابل الارتجاج".

وقد رجح كثير من المفكرين والسياسيين والعسكريين العرب على ضرورة سعى الدول العربية لإمتلاك هذا السلاح فوق التقليدى المتطور بإعتباره من أهم الخيارات المتاحة، ويؤكد مؤيدى هذا الخيار على عدة حقائق ...

أولها: رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الأسلحة

وثانيها: المرونة فى استخدامهما بالمقارنة بالأسلوب المعقد والقنوات العديدة لاتخاذ قرار استخدام السلاح النووي والذي يصل لحد موافقة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامهما.

وثالثها: أن الاستخدام غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة.

هذا وقد أكدت جميع الآراء التى نالت بهذا الخيار أن امتلاك هذه الأسلحة لابد أن يستند إلى تخطيط استراتيجى عربى كإطار مرحلى يمكن أن يسد فجوة عدم التوازن فى القوى الناشئة عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وإن امتلاك مصر والعرب للردع التقليدى وفوق التقليدى يعتبر هدفاً مؤقتاً لملء الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووي.

الخيار الرابع: إعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية:

من خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصري والعربي تجاه التهديد النووي الإسرائيلي يتضح أنه لا سبيل أمام مصر والدول العربية إلا السعي منفردة أو من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتهما النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية.

ورغم الضغوط والمحاذير والأزمة الاقتصادية في مصر، إلا أن ثوابت الموقف الإسرائيلي واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية، بل وباقي أسلحة التدمير الشامل الأخرى، فإن مطلب حماية الأمن القومي المصري والعربي يسلّزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي.

ولقد صرّح (نو الفقار على بوتو) مؤسس البرنامج النووي الباكستاني (٢١): (إذا امتلكت الهند قنبلة نوية فعلى الشعب الباكستاني أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض، أو حتى الموت جوعاً في سبيل صنع قنبلة نوية، وليس هناك بديل لذلك).

إن مطلب توازن الردع النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي (قبل وأثناء الحرب وتفكك الاتحاد السوفيتي) - كان السبيل الوحيد لمنع حرب نووية بينهما، وسيظل توازن الردع النووي بين الدول العربية وإسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس، وهو الرادع الوحيد الذي يؤمن الدول العربية من التهديد النووي.

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المارّة التي تتحملها القيادات العربية في مواجهة تهديد أمنها القومي إزاء التهديد النووي الإسرائيلي المباشر لحاضرها ومستقبلها فكل الخيارات المطروحة لحماية

الأمن القومي المصري والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التي أصبحت مطلباً لكل شعوب المنظمة بما فيها إسرائيل نحو مستقبل أفضل يبني على توازن المصالح وليس توازن القوي الذي أنهك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والإسرائيلية، واستنزف العديد من الأموال في تسابق تسلح لا نهائي بين العرب وإسرائيل.

من هذا المنطلق وإدراكاً لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤م، وانتهت المناقشات في ديسمبر ١٩٧٤م بتبني الجمعية العامة للاقتراح واعتماد القرار رقم (٣٥٦٣) في الدورة التاسعة والعشرين حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض إسرائيل عام ١٩٨٠، ويتوالى صدورهِ سنوياً منذ هذا التاريخ.

الخيار الخامس: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو الخيار الوحيد الواقعي الذي تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام إسرائيل به على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوة السلام، مع إثبات حسن النوايا الإسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي والتي تعنى فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية إسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتي لا تدخل في نطاق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث يتركز طويلاً وعرضاً داخل إسرائيل، وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي إلى العودة إلى سباق تسلحي لا مفر منه في ظل إصرار إسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه تحقيقاً للأمن القومي المصري والعربي.

كما يتماشى هذا الخيار مع مبادرة الرئيس (محمد حسنى مبارك) فى ١٨ أبريل ١٩٩٠ والتى أكدت ما سبق وأعلنته وفود البرلمانات العربية فى لقاءها مع ممثلى البرلمانات الأوربيين فى (دبلن) فى سبتمبر ١٩٨٩م من ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، كما التقت مع مبادرة الرئيس الأمريكى (جورج بوش) بمنع انتشار هذه الأسلحة فى الشرق الأوسط فى ٢٩ مايو ١٩٩١م.

كما التقت مع ما جاء فى (إعلان الدوحة) الذى صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى انعقد فى دولة قطر فى الفترة من (٢٤: ٢٧) مارس ١٩٩٨م من التأكيد على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى إفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا، وأيضاً فقد جدد البرلمانيون العرب فى ختام مؤتمرهم الذى انعقد فى (صنعاء) يوم ١٨ مارس ١٩٩٨، جددوا الدعوة إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل مع إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعوة المجتمع الدولى إلى الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً: مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل

إن اهتمام مصر بقضية الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ليس جديداً ولا طارئاً، فقد كانت مصر من أوائل الدول التي ساهمت في مناقشة معاهدة منع الانتشار النووي قبل عرضها للتوقيع عام ١٩٦٨م، كما لها إسهامات متكررة سواء للدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط أو جهودها المتواصلة في مجال إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل على إطلاقها.

وينطلق الموقف المصري من خلال قضيتين مترامنتين:

أولهما: قضية حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيهما: قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

١- الموقف المصري من حظر انتشار الأسلحة النووية:

لقد بدأت مصر الدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤م، حيث تقدمت بمشروع قرارها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظلت مصر تقدم مشروع قرارها كل عام إلى الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٠م، حيث صدر القرار بذلك، ومنذ ذلك الحين يصدر هذا القرار سنوياً بموافقة كافة الأطراف بما فيهم إسرائيل.

ويتضمن مشروع القرار المصري أربعة بنود:

أولها: الدعوة لإنضمام جميع الأطراف في المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيهما: أن تقوم هذه الدولة بإعلان الامتناع - على أساس متبادل- عن إنتاج الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي أو الحصول عليها أو حيازتها على نحو أو آخر وعن السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية على أراضيها.

وثالثها: أن توافق الدول المعنية على خضوع جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورابعها: دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بأن يواصل استقصاء إمكانيات تحقيق تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

في عام ١٩٨١م قامت مصر بالتصديق على معاهدة منع الانتشار النووي لتصبح طرفاً كاملاً فيها على الرغم من وجود توجه في ذلك الوقت يحذر من الإقدام على هذه الخطوة طالما بقيت إسرائيل خارج المعاهدة.

ومع موعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووي بعد مرور (٢٥) عاماً على توقيع الدول الأعضاء فيها، والبالغ عددهم (١٧٠) دولة من ضمنهم مصر، ومع طرح الولايات المتحدة لقضية التمديد اللانهائي لتلك المعاهدة ومع استمرار امتناع إسرائيل عن التوقيع عليها، فقد تركز الموقف المصري على شرطين رئيسيين:

أولهما: عدم الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة.

وثانيهما: ممارسة الضغط على إسرائيل والدول الإقليمية الأخرى للانضمام إلى المعاهدة، وهو من ثوابت الموقف المصري في هذا الشأن.

ومن منطلق أن السياسة الناجحة تعنى (فن الممكن) فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتعامل مع الواقع لطرح رؤيتها من معاهدة منع الانتشار النووي، فهي لم تغفل حقيقة ارتباطها بالمعاهدة منذ تصديقها عليها ١٩٨١م، وأيضاً حقيقة عدم التوقيع الإسرائيلي عليها رغم التأكد من امتلاكها للسلح النووي وغير النووي.

هذا ويعرض (٢٣) د. مصطفى سلامة وكيل كلية حقوق الإسكندرية لموقف القانون الدولي من تلك القضية، والذي نشرته (جريدة الأهرام)، والذي تدركه القيادة السياسية المصرية فى خطوات تصعيدها للمسألة النووية على إطلاقها، حيث عرض ثلاثة اعتبارات يتعين على مراعاتها من منطلق التزامها بأحكام بالقانون الدولي.

الاعتبار الأول: إنه فى حالة توافر الأغلبية اللازمة لمد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووي، فإن على كل الدول أطراف المعاهدة والسابق تصديقهم عليها، عليهم الانصياع لما ارتأته الأغلبية، وبالتالي فإن رفض مصر الموافقة على مد سريان المعاهدة لا يمنع من الالتزام بأحكامها حتى لو استمرت إسرائيل على موقفها الرافض لها.

الاعتبار الثانى: إن المادة العاشرة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعرض للاقتراح الخاص بالانسحاب منها .. باعتبار أن القانون الدولى العام يقر ما يطلق عليه (التحلل المشروع والشامل من الالتزامات الدولية بمقتضى حق الانسحاب من المعاهدات) ، حيث يأتى ذلك فى نص صريح فى المادة (٥٤) من اتفاقية (فيينا) للمعاهدات لعام ١٩٦٩م.

وهكذا جاءت المادة العاشرة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتؤكد أن لكل دولة طرف فيها الحق فى الانسحاب منها إذا رأت أن حوادث

طارئة متعلقة بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها القومية العليا، وذلك بأن تخطر جميع الدول الأطراف فيها، وكذلك مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بانسحابها قبل ثلاثة شهور من تاريخ الانسحاب على أن يتضمن هذا الإخطار بياناً بالحوادث الطارئة التي ترى الدولة أنها تهدد مصالحها العليا، والذي عرضها (د. مصطفى سلامة) ، حيث قال (إن الانسحاب وإن كان حقاً لكل دولة في المعاهدة، فإنه يتطلب لمباشرته عدة شروط:

أولها: ضرورة وجود حوادث أو أمور ذات طبيعة طارئة غير عادية.

وثانيها: أن يترتب على هذه الحوادث تهديداً لأمن الدولة المعنية، وهذه مسألة يترك تقديرها لكل دولة في ضوء ما ترى أنه يهدد مصالحها العليا.

وثالثها: القيام بإخطار الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة ومجلس الأمن بأمر هذه الحوادث قبل ثلاثة شهور من تاريخ سريان الانسحاب.

وبتطبيق هذه الشروط الثلاثة على الموقف المصري من خلال الرفض الإسرائيلي لها مع حقيقة امتلاكها للسلاح النووي، فإن مد المعاهدة لمدة أو بدون تحديد يعد تكريساً أبدياً للواقع الذي يمنح مشروعية حيازة إسرائيلية للأسلحة النووية باعتبار أنها ليست طرفاً فيها، ويحرم مصر من السعي لامتلاك القدرات النووية من واقع التزامها بالمعاهدة مما يتصاعد معه عدم التوازن الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل بما يفضي في النهاية إلى وجود تهديد مستمر للأمن القومي المصري.

وهكذا فإن كلا من حيازة إسرائيل المؤكدة للأسلحة النووية ورفضها الانضمام للمعاهدة النووية يشكل مع قابلية هذه المعاهدة للسريان الدائم، تشكل حوادث طارئة تبرر لمصر الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة.

ورغم أن هذا الانسحاب خيار متاح لمصر يفرضه القانون الدولي، إلا أن هذا الخيار غير وارد في الدبلوماسية المصرية، إلا أنه لا يعنى الأخذ به إذا ما استمر التهديد المتزايد للأمن القومى المصرى مستقبلاً.

وإن الموقف المصرى الثابت فى هذا الشأن، والذي أعلنه رئيسها محمد حسنى مبارك (٢٤) بعد اجتماعه باللجنة الاستشارية التى شكلها لبحث تمديد المعاهدة النووية، والتى التقت مقترحاتها مع موقف الخارجية المصرية والذي تمثل أربعة ثوابت رئيسية تحكم هذا الموقف المصرى:

أولها: أن مصر ضد انتشار الأسلحة النووية.

وثانيها: أن مصر مع عالمية المعاهدة وضد استثناء أى دولة فى المنطقة من الانضمام والالتزام بالمعاهدة.

وثالثها: أن مصر تتحرك فى إطار الشرعية الدولية والالتزام بالقوانين الدولية.

ورابعها: أن مصر تسعى لى تشمل المعاهدة كل دول المنطقة فى ظل السلام الشامل الذى تهدف إليه

٢- مصر وقضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

تعتبر قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع خلق توازن إقليمي فى الأسلحة التقليدية هى المحصلة النهائية التى تسعى إليها القيادة السياسية المصرية من كل جهودنا المتواصلة فى هذا المجال.

ولقد طرحت مصر رؤيتها من قضايا الأمن ونزع السلاح أمام لجنة نزع السلاح في (جنيف) في عام ١٩٩٤م.

ففي مجال الأسلحة التقليدية، فإن هناك معايير ثلاثة تحكم موقفها:

أولها: دعم التوازن التسليحي الإقليمي، والذي يعنى توفر القدرة التسليحية لكل دولة في المنطقة بالقدر الذى تتطلبه احتياجاتها الدفاعية من أسلحة تقليدية لرد أى عدوان خارجى عليها.

وثانيها: السعى للخفض الحقيقى للتسلح تحقيقاً لذلك التوازن المنشود بالقدر الذى لا يسمح بتفوق أى دولة عن الأخرى.

وثالثها: شمولية التوازن دون تمييز بين دولة وأخرى في المنطقة.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل .. حددت مصر رؤيتها في أهمية إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتدمير المخزونات الاستراتيجية منها في إسرائيل أو أية دولة عربية أو شرق أوسطية أخرى مع إعداد نظام مراقبة طويل المدى لمنع تصنيع هذه الأسلحة مستقبلاً.

إن الصورة التى تراها مصر من قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تتقارب مع الصورة التى يتم بها تجريد العراق من تلك الأسلحة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن رقم (٦٧٨) الذى صدر عقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والذي تطلب تشكيل أكثر من خمسين لجنة فنية للقيام بتلك المهمة، إلى جانب ضرورة التعاون الكامل مع تلك اللجان، حيث إن المعرفة الدقيقة لمخزونات تلك الأسلحة تعتبر من أدق أسرار الدولة الحائزة عليها.

إلى جانب انتشار تلك المخزونات في كل الرقعة الجغرافية المقامة عليها الدولة في إطار خطة استراتيجية متكاملة لاستخدام تلك المخزونات الأمر الذي يعنى توفر القناعة الكاملة للقيادة السياسية لهذه الدولة بضرورة المعاونة في تدمير هذه الأسلحة، تلك هي الصورة المستهدفة الحقيقية التى تضمن الأمن الحقيقى والجاد لكل دول منطقة الشرق الأوسط.

إن الجهود المصرية تواصلت فى هذا المجال من خلال مبادرة الرئيس (محمد حسنى مبارك) فى ٨ أبريل ١٩٩٠م حول إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، والتى تأكدت بإعلان الرئيس الأمريكى السابق (جورج بوش) عن مبادرته بشأن منع انتشار هذه الأسلحة فى الشرق الأوسط فى ٢٩ مايو ١٩٩١.

إن إدراك كافة الأطراف بأهمية اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتجاوب الجميع دون استثناء مع الدعوة المصرية والدعوة الأمريكية فى هذا الشأن، والذي يعتبر موضوع تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتوقيع إسرائيل عليها هو أحد مراحلها هو المنطلق الرئيسى الذى يحكم موقف مصر من تلك القضية.

وإن قبول العرب لإسرائيل وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بينها وبين جيرانها، والذي يتنافى ويتناقض مع تفوقها فى الأسلحة المطروحة وتوقيعها على إطار مبادئ لاخلاء الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، ثم الاتفاق على مراحل التنفيذ تتزامن مع مراحل التقدم فى عملية السلام كخطوة تالية أخرى هامة وحاسمة على طريق تحقيق الأمن الإقليمى المتوازن والحقيقى الذى تسعى إليه كافة الأطراف.

المحادثات متعددة الأطراف:

تعتبر المحادثات المتعددة الأطراف مكملًا للمحادثات الثنائية التي عقدت بين أجل تحقيق السلام وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان للتفاوض من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط في إطار ما سمي بـ (صيغة مدريد للسلام) التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٩٣م

وتعتبر لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي إحدى لجان خمس انبثقت عن المحادثات المتعددة الأطراف، ولا تقتصر المناقشات في هذه اللجنة على الوفد الإسرائيلي والوفود العربية، بل تشارك فيها أكثر من عشرين دولة أخرى.

وقد نقلت هذه اللجنة محادثات ضبط التسلح إلى مستوى إقليمي إلى جانب ماهو مطروح على الساحة الدولية بشكل عام بعد أن كان الحديث عن ضبط التسلح على المستوى الدولي فقط.

وقد عقدت هذه اللجنة أكثر من سبعة اجتماعات متواصلة ولم تنته إلى نتائج مما دفع مصر إلى طرح إعلاناً للمبادئ به كافة الأطراف المتفاوضة تضمن مراحل ضبط التسلح وصولاً لأهداف محددة خلال فترات زمنية.

هذا ويؤثر غياب أطراف عربية رئيسية في سرعة التوصل إلى نتائج حاسمة خاصة في مسألة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتي تشترط إسرائيل مناقشتها مع كافة الدول المعنية دون استثناء.

فسوريا تقاطع المباحثات بينما لم توجه الدعوة لحضور مؤتمر مدريد لدول أخرى يعتقد أنها تمتلك برامج للبحث النووي مثل الجزائر وإيران

والعراق وليبيا .. وتجادل إسرائيل في أن غياب هذه الدول ينفي احتمال أى نقاش جوهري حول موضوع نزع الأسلحة النووية بصفة خاصة.

ولقد شهدت الجولة والتي انعقدت في منتصف نوفمبر من العام ١٩٩٤م (٢٦) ، والتي تم تخصيصها لبحث تفاصيل مشروع إنشاء مركز لمنع وحل وإدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

وقد قامت وفود تسع دول في المنطقة بما فيهم إسرائيل بتحديد وتعريف احتياجات الدول المعنية في هذا المركز في إطار مرحلة بناء الثقة اللازم بين دول المنطقة، حيث تحددت مهمة المركز في الأسلوب الأمثل لإدارة الصراع أو الأزمة التي قد تنشأ والدبلوماسية الوقائية التي تسعى لحل الصراع أو الأزمة قبل تصاعدها وأساليب الإنذار المبكر وأساليب منع وقوع الصراع بشكل عام.

وقد تم الاتفاق على إطار عام لأهداف ذلك المركز الذي يعنى بمسائل وقف إطلاق النار وتخفيف التسلح على الجانبين الإسرائيلي والعربي وتجهيز مناطق لفة الاشتباك وذلك عند نشوب الصراع.

أما في حالة نشوب أزمة فينقل نطاق أهداف المركز إلى خلق فجوات زمنية وإجراء الاتصالات والحوار لخلق تفاهم عسكري وتعاون الجانبين في الأزمة من خلال المعلومات.

وتتواصل مهمة المركز لدراسة مسائل ضبط التسلح من الناحيتين الهيكلية والعملية وانتهاءً إلى نزع السلاح، إذا تطلب الموقف، ويستمر تعميق الإجراءات السابقة وصولاً إلى مرحلة السلام الشامل.

وبناءً على أهداف المركز، فقد تم تحديد وظائفه التي تم تقسيمها بدورها إلى ثلاث فئات من الوظائف:

أولها: وظائف على المدى القصير

وتشمل المساعدة في دفع مفاوضات السلام، وتقليل فرص نشوب الصراع مع البدء في إنشاء قاعدة معلومات.

وثانيها: وظائف على المدى المتوسط

وتشمل دعم اتفاقيات السلام، وتنفيذ إجراءات ضبط التسليح من الناحيتين الهيكلية والإجرائية، وتبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الإخطارات، وعقد حلقات البحث، وتأسيس نظام أمنى تعاونى شامل، وتأسيس لجان اتصال لفض الخلافات حول تفسير الإتفاقات.

وثالثها: وظائف على المدى البعيد

وتشمل دعم والحفاظ على اتفاقيات السلام مع الاستمرار في التقدم في إجراءات ضبط التسليح والأمن الإقليمي، مع إجراء أعمال المراقبة والتفتيش إلى جانب تغيير العقيدة العسكرية من هجومية إلى دفاعية وتأسيس مؤتمر للأمن والتعاون، ونزع السلاح في الشرق الأوسط.

خامساً: خلاصة الموقف

لقد أثار الموقف المصري المتصاعد من قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع تنامي الترسانة النووية الإسرائيلية، وذلك في الوقت الذي كان قد اقترب فيه موعد المراجعة للمعاهدة النووية في ١٧ أبريل عام ١٩٩٥م والتي كانت مصر إلى جانب مائة وسبعين دولة أخرى قد التزمت بها، وتخلت عن طموحاتها طواعية في إنتاج الأسلحة النووية، في الوقت الذي تواصل فيه الدول النووية الخمس الكبرى ضغوطها لتمديد المعاهدة النووية إلى ما لا نهاية.

وقد أضاف الإصرار المصري بُعداً جديداً للمسألة النووية خاصة في ظل انفراد إسرائيل بالسلح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى مما يعد تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري والعربي.

وقد امتدت المساندة للموقف المصري إلى الجامعة العربية، والتي أعلن مجلسها في ختام (٢٧) دورته الثالثة بعد المائة في بيانه الختامي إلى أن تكريس الوضع الراهن بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل بنظام منع الانتشار النووي يشكل خطيراً، إضافة إلى أن استمرار بقاء برنامجها النووي خارج النظم الدولي ينال من مصداقية وعالمية المعاهدة.

وطالب البيان مجلس الأمن بحكم مسئولية عن حفظ الأمن والسلام الدوليين بضمان عالمية تطبيق كافة الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون إزدواجية وتوفير ضمانات آمنة وشاملة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها مع ضرورة تنفيذ ما نصت عليه

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من تمكين الدولة غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقد واكب الموقف المصري من المسألة النووية تحرك دولي واسع من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حيث نظمت حملة دولية لنزع السلاح النووي وأجريت مناقشة في البرلمان البريطاني حول هذا الموضوع ركزت على أن يكون مد هذه المعاهدة مدّاً محدوداً، وليس لأجل غير مسمى، وبحيث يكون المد خاضعاً للتفاوض نحو الوصول إلى معاهدة جديدة متوازنة، وتشمل دول العالم كلها.

وقد أعلنت اللجنة المنظمة لهذه الحملة في بيان صدر عنها أن ثمانين دولة غير نووية على الأقل تؤيد المد المحدود للمعاهدة باعتباره الطريق الأفضل لعالم يتخلص من الأسلحة الذرية.

وقد امتد الرفض العالمي للمد اللانهائي للمعاهدة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز، إلا أن نجاح الولايات المتحدة من الضغط للحصول على أغلبية بسيطة من الأصوات اللازمة لتمديداتها قد أحبط كل هذه الجهود.

وقد أدى الموقف المصري الحازم حفاظاً على مصالحها العليا وأمنها القومي للدرجة التي أدت إلى قيام إسرائيل بطرح مشروع إعلان نوايا من نقطتين تتضمن الأولى منها إلزام إسرائيل بالدخول في محادثات لإقامة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشروق الأوسط بعد عامين من تحقيق السلام الشامل في المنطقة وتتعهد في النقطة الثانية بدراسة الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي بعد ذلك.

وردت مصر بمقترحات مضادة طالبت فيها بتحديد جدول زمني يتضمن التزاماً إسرائيلياً بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد عامين من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل، وفتح مفاعل (ديمونة) الإسرائيلي للتفتيش، وأن تبدأ مفاوضات إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فوراً في نطاق محادثات اللجنة الإقليمية لضبط التسليح المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

وعلى النطاق العالمي فقد نجحت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية في حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم نووي، حيث أعدت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين مسودة القرار رقم (٩٨٤) لمجلس الأمن، تم عرضه في مؤتمر نيويورك الخاص بتمديد معاهدة منع الانتشار النووي وهدفت الدول الخمس فيما عرضته من ضمانات أمنية إلى إقناع دول أخرى على الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة، إضافة إلى دفع الدول التي لم توقع عليها مثل إسرائيل والهند وباكستان إلى أن تفعل ذلك.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى خمس حقائق رئيسية:

أولهما: أن مصر ملتزمة بتطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في حالة الحصول على أغلبية دولية لاستمرارها سواء وقعت عليها إسرائيل أم لا، وبالتالي فليس هناك من جدوى لربط موقفها من تمديد المعاهدة بضرورة التوقيع الإسرائيلي عليها.

ثانيها: أن هناك فارقاً بين إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل من خلال بناء مراحل ثقة متبادلة وتوازن تسليحي، وبين السعي كمرحلة أولى لمنع الانتشار النووي بتوقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووي إثباتاً لحسن النوايا، والذي يعنى فقط خضوع منشآتها النووية لتفتيش

الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يمنع من استمرار تطوير وزيارة ترسانتها النووية القائمة دون التعرض للمخزون الإسرائيلي، وبالتالي فالتهديد الإسرائيلي سيظل قائماً سواء وقعت إسرائيل على المعاهدة من عدمه.

ثالثها: أن استمرار تملك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة النووي منها يعنى تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري والعربي فيما سيؤدي إلى سباق تسلح في هذا المجال يضاف إلى سباق التسلح في الأسلحة التقليدية كمطلب ملح لمواجهة ذلك التهديد، وكحق مشروع للدفاع عن النفس أقرته كافة القوانين الدولية.

وهذا يتناقض مع التوجه الاستراتيجي لمساعي السلام، وبالتالي فإن توقيع إسرائيل على المعاهدة النووية، والتي لا تعنى تدمير ترسانتها ومخزوناتا منها، ضرورة ملحة يتزامن معها وضع خطة زمنية ومراحل معينة تواكب مراحل التقدم في مسارات السلام والتعاون الاقتصادي لتصل في النهاية إلى إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشاملة، وهو الهدف النهائي الذي يجب أن تؤدي إليه مرحلة السلام الواقعي والحقيقي بين العرب والشعب الفلسطيني وإسرائيل من منظور الأمن المتبادل لكافة الأطراف.

رابعها: أن حقيقة امتلاك إسرائيل لترسانة نووية وباقي أسلحة الدمار الشامل يستدعي تعاوناً عربياً كاملاً بين الدول العربية نحو السعي لإملاك رادع مصدق من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية مع السعي لامتلاك الرادع النووي مستقبلاً كوسيلة للضغط على إسرائيل باعتباره كارت تفاوضي لإمكانها فرض تجاوبها مع فكرة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وكمطلب ملح لتصحيح الخلل الإستراتيجي القائم ومواجهة التهديد الحقيقي للأمن القومي المصري والعربي.

خامساً: أن مصر قد نجحت في تصعيدها لمسألة تجديد معاهدة منع الانتشار النووي في قيادة حملة إقليمية وعالمية ضد المد اللانهائي للمعاهدة وإزدواجية المعايير التي تعامل بها الدول بشأن التسلح النووي والضمانات التي يجب أن تقدم للدول غير النووية في حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم رغم تنازلها طواعية بموجب توقيعها للمعاهدة بعدم السعي لامتلاك السلاح النووي مع النظر في أمر دعمها بمفاعلات نووية للاستخدامات السلمية مثل الوضع الذي حدث مع كوريا الشمالية نظير ذلك الالتزام.

المصادر

- ١- ١٩٨٤ - Nuclear proliferation to day Lenard Sprator - ١١٨ P.G
- ٢- فتحى محمود حسان: بنية إسرائيل النووية الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ١٩٨٧ م ، ص (١٢١).
- ٣- أنتوني . هـ . كودسمان، إبراهيم ر. واجنر: دروس الحرب الحديثة، ترجمة المشير أبي غزالة، يونيو ١٩٩٤ م ، ص (٤٢٩).
- ٤- Israel's Nuclear Arsenal - peter - westview Croom Helm. - ١٠. June - ١٩٨٧ p.g
- ٥- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٣).
- ٦- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٦).
- ٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (٩٣).
- ٨- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (٢٠).
- ٩- نيكولاس فاليري: مغامره إسرائيل بالقنبلة، عالم جديد، ١٩٦٧ م، ص (١٠٦).
- ١٠- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره ، ص (٤٥).
- ١١- تود فرايدمان: الخيار النووى لإسرائيل، نشرة علماء الذرة، المجلد (٣٠)، سبتمبر ١٩٧٤ م.
- ١٢- تقرير مجلة التايم: (كيف حصلت إسرائيل على القنبلة)، وتستند المقالة على شهادة لبعض الإسرائيليين الذين يشغلون مناصباً عالية.
- ١٣- دروس الحرب الحديثة، مرجع ذكره، ص (٤٢٩).

- ١٤- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١١٣).
- ١٥- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١٠٧).
- ١٦- زكريا حسين: التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (٢)، العدد (١)، أكتوبر ١٩٩٤م، ص (٢٧).
- ١٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٥٢، ١٥٤).
- ١٨- د. زكريا حسين: السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، الهيئة العامة للاستعلامات، أكتوبر ١٩٩٢م، ص (٢١٩).
- ١٩- مجموعة باحثين، تهديدات الأمن القومي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م، غير منشورة، عام ١٩٨٨م، ص (٤١).
- ٢٠- إسماعيل صبري مقلد، التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام، عام ١٩٧٨م، ص (٥١).
- ٢١- التحدي النووي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص (٥٢).
- ٢٢- من خطاب (ذئ الفقار على بوتو) أمام المجلس القومي الباكستاني، عام ١٩٦٥م.
- ٢٣- د. مصطفى سلامة، وكيل كلية حقوق الإسكندرية: مسألة الانسحاب من اتفاقية منع الانتشار النووي، مقالة في جريدة الأهرام ١٦ مارس ١٩٩٥م.
- ٢٤- جريدة الأخبار المصرية، ٢٠ مارس ١٩٩٥م، العدد (١٣٣٧٥).
- ٢٥- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١٠٨).
- ٢٦- اجتمع لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٤م، باعتبار ان اجتماعات اللجنة وجنول أعمالها وقراراتها تحاط بدرجة عالية من السرية.

الفصل
الثالث

البرنامج النووي
الإيراني وآفاق المستقبل

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

وبرنامج إيران النووي

يأتى تصعيد حدة المواجهة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى حول الإدعاء بقيام إيران بتطوير برنامجها النووي، وما صاحبه من تصعيد الاتهام بالسعى لامتلاكها أسلحة نووية .. يأتى ذلك فى إطار الحملة المنسقة التى تهدف إلى تجريد الأمة العربية والإسلامية من كل مقومات قوتها ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتصادية والسياسية والعقائدية والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل والمشروع الصهيونى المتوافق تماماً مع أهداف الولايات المتحدة والدول العربية عموماً. وقد زادت هذه الحملة شراسة منذ أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) والتى قامت بها قلة من جماعة أصولية إسلامية، نجحت وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية فى تضخيمها وتتميتها والترويج لها، حتى وضعت الدول العربية والإسلامية كلها فى قفص اتهام واحد، وتوالت الخطط المنسقة وتكوين الائتلافات والتحالفات الدولية لمواجهة كل ما هو عربى وإسلامى تحت شعار (الحرب ضد الإرهاب).

وتأتى المواجهة الجديدة مع جمهورية إيران الإسلامية ، وتصعيد اتهاماتها بامتلاك أسلحة نووية مع تصعيد نفس المواجهة مع الجمهورية السورية باعتبارهما الدولتين المرشحتين أن يمتد إليهما التهديد باستخدام القوة الأمريكية فائقة القدرة فى إطار ما سُمي (باننقام أمريكا) ، والذي بدأ باحتلال

أفغانستان، ثم غزو جمهورية العراق، والضغط على الجمهورية الليبية وإبترازها مالياً واقتصادياً، وذلك على طريق مخطط التغيير المنتظر لدول الشرق الأوسط، وإخضاع العالم العربي والإسلامي وتأديبه وردعه وتجريده من كل مصادر قوته لصالح تنامي المشروع الصهيوني تحت ذريعة محاربة الإرهاب من جهة والانتقام الأمريكي من جهة أخرى.

هذا وليس غائباً عن الذهن تلك التهديدات المتصاعدة للعديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى سواء منها المملكة العربية السعودية أو جمهورية مصر العربية .. رغم كل ما قدمته هذه الدول من عون صادق للولايات المتحدة سواء في حملتها العسكرية ضد أفغانستان أو غزوها للعراق، أو كل مجالات حربها ضد الإرهاب (أمنياً ومخابراتياً ومعلوماتياً).

ويتزامن ذلك مع قيام صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية بنشر تقرير في الأول من أكتوبر ٢٠٠٣م أعدته لجنة شكلتها إدارة الرئيس (جورج بوش) الابن تحت اسم (المجموعة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة في العالم العربي والإسلامي)، ورأسها السفير الأمريكي السابق (إدوارد جير)، والتي ضمت في عضويتها (ثلاثة عشر) من الأكاديميين والدبلوماسيين والكتاب، وبعد قيامها بزيارة العديد من دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا خلال عدة أشهر سابقة .. انتهت إلى صياغة تقرير يؤكد (أن مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وصلت إلى مستويات تبعث على الشعور بالصدمة والقلق، وأن واشنطن مطالبة بإجراء عملية تحول استراتيجي جذري وشامل في سياستها من أجل التخفيف من مستوى العداء لها).

وأشار التقرير أن الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إبان العشر سنوات الماضية لنزع السلاح من جانب واحد (في إشارة إلى الدول العربية).

قد أسهمت في نقشي مشاعر العداء للأمريكين وتعريض البلاد لكثير من التهديدات الخطيرة المستهدفة مصالح وسلامة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية!!

هذا وقد أكد التقرير إلى جانب تلك الحقائق أن الغزو الأمريكي للعراق وتزايد حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط قد زادت من غضب المسلمين والعرب).

المقومات الاستراتيجية الإيرانية:

تحتل إيران موقعاً استراتيجياً على طول الخليج وشمالاً بحر العرب، ولها حدود تمتد ما بين الاتحاد السوفيتي السابق والخليج، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

ومساحة إيران حوالي ١,٦٢ مليون كيلو متر مربع، ولها حدود تمتد ١٦٩٠ كيلو متر مع الاتحاد السوفيتي السابق، و ٤٩٩ كيلو متر مع تركيا، و ١٤٤٨ كيلو متر مع العراق، و ٩٠٩ كيلو متر مع باكستان، و ٩٣٦٠ كيلو متر مع أفغانستان، ولها شواطئ على امتداد الخليج تصل إلى ٣١٨٠ كيلو متراً.

وتعتبر إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسية، ولديها احتياطات بترولية أقل من العراق، وأقل بكثير من المملكة العربية السعودية، ويمثل قطاع البترول ٩٠% من صادرات إيران، وقد أنتجت منه حوالي ٢٩ مليار برميل حتى نهاية عام ١٩٩٠م، ولها نسبة احتياطي عالية نسبياً تقدر بحوالي ٩٢,٨٦ مليار برميل حتى أول يناير ١٩٩٢م، ولديها احتياطي من الغاز الطبيعي يمثل ١٢% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، إضافة أنها تنتج بترول بمعدل (٣,٢ : ٣,٣) مليون برميل يومياً.

يبلغ تعداد سكان إيران ٥٩ مليون نسمة - تفتقر إلى التجانس الكامل، حيث تتكون من أكثر من جنس وديانة وأصل عرقي منها الفرس والأكراد والعرب والمسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود والبهايين والجرلاك من أصل صيني والبالوشي وآخرون، كما يوجد بها عدد كبير من اللهجات، حيث يتكلم ٥٨% من السكان فقط اللهجة الفارسية، و ٢٦% التركية، و ٧% لهجات أخرى.

وقد خرجت إيران من حربها مع العراق بخسائر بشرية وصلت إلى ٧٥٠ ألف قتيل، ووصل حجم المديونية إلى ٤٢ مليار دولار والمديونية من البنك المركزي الإيراني ما يعادل ١٥٠ مليار دولار، وبلغت نسبة التضخم حوالي ٦٠% ووصلت نسبة البطالة إلى حوالي ٥٠% من القوة العاملة، أي ما يعادل ١٥ مليون عامل.

هذا وقد فتح الإنهيار ثم التفكك اللاحق للاتحاد السوفيتي السابق فرصاً وآفاقاً جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع الدول المجاورة التي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية، خاصة في ضوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل (جيو - استراتيجي).

ولا شك أن إيران تعاني من الصراعات سواء داخل أو فيما بين الجمهوريات الأخرى المحيطة بها في ذلك الأقليم، مثل النزاع (الأذاري - الزماني) حول إقليم (ناجورنو - كارباخ)، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين إلى إيران، هذا إلى جانب أن الحكم الإيراني قد اكتسب جزءاً من شرعيته من مهاجمة الشيوعية والقيام بأنشطة دينية وسياسية وثقافية في آسيا الوسطى، وذلك في الفترة السابقة لعام ١٩٩١م.

وقد لعبت إيران دوراً مساعداً لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين في تطوير مراكز ومؤسسات تعليمية ومعاهد تكنولوجية، إضافة إلى قطاعات تطوير الطاقة وشبكات الاتصالات ومجالات الثقافة والإعلام.

كما أنشأت بالاشتراك مع روسيا ودول أخرى مطلة على بحر قزوين (كارخستان، أذربيجان، تركمنستان) منظمة للتعاون فيما بينها اختارت طهران مقراً له، حيث أدركت إيران أن حصولها على نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حواراً وتفاعلاً مسبقين مع روسيا خاصة في ضوء الوعي الإيراني المتزايد بأن دول الإقليم تتفصل اقتصادياً عن روسيا في المستقبل المتطور.

هذا وقد انحسر التغلغل الإيراني في الجمهوريات المسلمة في آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وقيام الائتلاف الدولي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بغزو أفغانستان والقضاء على حكم طالبان وعناصر القاعدة بها!!

ثانياً: النشاط النووي الإيراني

تحاول إيران منذ فترة طويلة إنشاء برنامج خاص بها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، حيث بدأت طهران في هذا الجهد في عهد الشاه، والتي كانت له علاقات خاصة ومتميزة مع التكنولوجيا الغربية، وقد نجح في الحصول على أول مفاعل نووي صغير بقدرة خمس ميجا وات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧م، وكان خاضعاً لتفتيش دورى منتظم بواسطة وكالة الطاقة النووية الدولية.

كما قام الشاه بإنشاء منظمة الطاقة النووية لإيران عام ١٩٧٤م، ووقع عقداً مع الولايات المتحدة الأمريكية عشر سنوات للحصول على وقود نووي، ومع ألمانيا عام ١٩٧٦م ومع فرنسا عام ١٩٧٧م.

وفي عام ١٩٧٥م اشترى نسبة ١٠% من مصنع (يورانيوم منشط) تم بناؤه في فرنسا وطبقاً لهذا العقد كان من حق إيران الحصول على تكنولوجيا التشغيل.

وكان هدف الشاه من تطوير البرنامج النووي هو تقليل الاستهلاك الداخلى للبترول وتوسيع البنية الأساسية الصناعية لإيران، وأدى ذلك إلى وضع خطة طموحة تهدف إلى إنشاء ٢٣ محطة طاقة نووية في كل أنحاء إيران كان من المفروض أن تعمل في منتصف التسعينيات.

وعند سقوط الشاه في يناير ١٩٧٩م كان العمل قد بدأ في إنشاء محطتين ١٣٠٠ ميجا وات في (بوشهر) بواسطة شركة ألمانية، وكان قد تم فعلاً تنفيذ ٦٠% و ٧٠% منهما، إضافة إلى بدء العمل في أول محطة

فرنسية قوة ٩٥٥ ميجاوات في (داخووين) وكان يجري تدريب الإيرانيين على التكنولوجيا النووية في فرنسا وألمانيا الغربية والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد حاولت إيران شراء ٢٦,٢ كيلو جراماً من (اليورانيوم المخصب) من جنوب افريقيا وكانت الصفقة هذه معلقة عندما سقط الشاه.

وبدأت حكومة الخميني في إعادة تنشيط البرنامج النووي عام ١٩٨١م، وقدمت الحكومة تمويلاً جديداً لفريق البحث الذي يقوم بتشغيل المفاعل الذي كان قد تم شراؤه من الولايات المتحدة في مركز (أمير أباد)، وذلك رغم استمرار في العمل تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية.

وفي عام ١٩٨٤م افتتحت إيران مركزاً جديداً للبحوث النووية في أصفهان وقد حاولت إيران الحصول على معونة فرنسية وباكستانية لبناء مفاعل نووي للأبحاث لهذا المركز، ولم تبلغ وكالة الطاقة الذرية الدولية بمركز (أصفهان) حتى عام ١٩٩٢م عندما سمحت إيران للوكالة بالتفتيش سريع عليه.

ولقد تعرضت تلك التفاعلات للقصف العراقي خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وبالتالي أصبح هناك شكوك كبيرة حول القدرة النووية الإيرانية.

وقد حاولت إيران عام ١٩٩٢م شراء مفاعلات نووية من الهند، حيث تم التفاوض على شراء مفاعل نووي للبحوث قوته ١٠ ميجا وات - ورغم صغر حجمه إلا أنه قادر على إنتاج (بلوتونيوم أو يورانيوم) منشط كاف لإنتاج مادة انشطارية تكفي لإنتاج قنبلة واحدة سنوياً ولكن الاتفاق تأخر أو تم تعطيله بتدخل من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أفادت بعض التقارير بأن إيران اشترت رؤساً نووية من (كازاخستان) ومع ذلك فقد قامت وكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش على

ستة من المواقع المشكوك فيها في فبراير عام ١٩٩٢م، ولم تجد أى دلالة على نشاط لإنتاج هذه الأسلحة فى أى منها.

كما أفادت التقارير عن تأجير إيران لعدد كبير من علماء سوفيت وشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى السابق إلا أنه قد أتضح أن تلك أمور مبالغ فيها.

وفى تقرير لرئيس وكالة المخابرات المركزية أمام الكونجرس فى فبراير ١٩٩٢م ذكر أن إيران كانت تقوم ببناء قدرات تسليح خاصة لجزء من برنامج ضخ لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية، إلا أن الصعوبات التى تواجهها إيران فى مجال انتشار التسليح النووي قد يزيد من سرعتها فى إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية وتطور وتنتج نظاماً أشد فتكاً.

ويعتقد المحللون الغربيون بأن للحكومة الإيرانية طموحاتها فى المجال النووي وأن لديها قدرة أساسية على صنع الصواريخ (البالستية) وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رأس نووي، كما قدر المسئولون فى الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران ربما اكتسبت قدرة نووية من خلال (٨-١٠) سنوات.

وقد دعا (إسحاق رابين) رئيس وزراء إسرائيل فى يونيو ١٩٩٤م، الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء ليس فقط نظام الحكم فى كل من إيران والعراق، بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة فى منطقة الشرق الأوسط.

أزمة البرنامج النووي الإيراني وتطورها:

منذ أواخر عام ٢٠٠٢م بدأت حملة تصعيد أمريكية ضد إيران زادت من عمليات البناء والتطوير فى برنامجها النووي سعياً إلى امتلاك السلاح

النووي، وذلك من خلال الادعاء بأن إيران قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين من أجل إنتاج (يورانيوم) على درجة عالية من التخصيب تمهيداً لصنع أسلحة نووية. كما كان اتهام إيران بالسعى ببناء مفاعلين جديدين لإنتاج الماء الثقيل الذي يمكن استعماله لصنع (البلوتونيوم) اللازم لصنع الأسلحة النووية، وعلى ضوء هذا الاتهام سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام (محمد البرادعي) في نهاية فبراير ٢٠٠٣م بزيارة منشأتها النووية للوقوف على الأنشطة الحقيقية التي تجري في إيران خاصة المواقع المثيرة للشبهات.

ولكن هذه الزيارة لم تبدد الاتهامات الأمريكية بصفة مطلقة، بل زادت الشكوك بأن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النووي، حيث اتضح للوكالة نجاح إيران في تخصيب (اليورانيوم) من خلال امتلاكها لمعدات طرد مركزي جديد لم تخطر الوكالة الدولية بها، وأن هذه الخطوة تمهد لخطوات لاحقة تؤكد سعى إيران لامتلاك السلاح النووي.

وقد أصرت الوكالة الدولية للطاقة النووية على التعامل مع المسألة النووية الإيرانية من منظور فني، وليس من منظور سياسي، حيث أشار مديرها (محمد البرادعي) في تقريره إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوليو ٢٠٠٣م أن إيران في طريقها لتصحيح ومعالجة هذا الخلل، وذلك لقطع الطريق على الولايات المتحدة لاستغلال ذلك الموقف، وتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مما يطرح إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران!!

هذا وقد اقتصر موقف الوكالة الدولية للطاقة النووية على مطالبة إيران بالتوقيع على بروتوكول إضافي يسمح بمتابعة البرنامج النووي

الإيراني عن قرب من خلال عمليات المراقبة المستمرة أو عمليات التفتيش المفاجئة.

وما زالت إيران ترفض التوقيع على هذا البروتوكول من خلال أن التوقيع عليه يحتاج إلى إجماع وطني إيراني تشارك فيه السلطة التنفيذية ومجلس الشورى وكافة الفعاليات السياسية في البلاد.

على أن الجانب الإيراني حريصاً على تفادي التصادم مع الولايات المتحدة سعياً للخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي إلا أن ذلك لم يفلح في تهدئة حدة الموقف الأمريكي ضد إيران.

وقد أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣م مشروع قرار تقدمت به فرنسا وألمانيا وبريطانيا، إضافةً إلى الولايات المتحدة يمهل حكومة طهران حتى نهاية أكتوبر من نفس العام لتنفيذ التزامها في مجال عدم الانتشار النووي، واستغلالاً لذلك فقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بانتهاك بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، وأيدت مشروع القرار الذي أقرته الوكالة الدولية.

هذا وقد طالبت روسيا إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن روسيا مقتنعة بأنه يمكن الأجابة على كل الأسئلة المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال تعاون إيران مع الوكالة الدولية.

كما ندد وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بما أسماه غطرسة بعض الدول الغربية وموقفها المتطرف في تعاملها مع الملف النووي الإيراني مهدداً بإعادة النظر في تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا فرضت وجهة نظرها عليها.

وقد تزامن مع ذلك إعلان وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن فرضت عقوبات على شركة روسية لقيامها بنقل قذائف مدفعية موجهة بالليزر لإيران، وتقرر حرمان الشركة من المساعدة الأمريكية لمدة عام أو عقد صفقات بينها وبين أية شركة أمريكية باعتبارها تتقبل معدات عسكرية لدولة راعية للإرهاب.

وعلى طريق إيجاد مخرج لأزمة البرنامج النووي الإيراني وعدم تصاعدها وتحويلها من أزمة فنية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية إلى أزمة سياسية من خلال تحويل ملفها إلى مجلس الأمن القومي بما يسمح للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من فرض عقوبات اقتصادية على إيران وبداية سلسلة من الإجراءات العقابية أسوة بما اتبع في الحالة العراقية.

وتفادياً لذلك الموقف وافقت إيران على قيام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية بزيارة المواقع النووية الإيرانية في الأول من أكتوبر ٢٠٠٣م، كما أعلن وزير الخارجية الإيراني أن حكومته ملتزمة بالتعاون الفعال الذي يتسم بالشفافية مع مفتشي وكالة الطاقة الدولية الذين، يزورون المواقع النووية الإيرانية، وأضاف أن حكومته ستوافق على مناقشة توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي إذا حصلت على ضمانات بأنها ستكون قادرة على مواصلة برنامجها النووي السلمي بعد توقيع الوثيقة.

هذا وقد وضعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أربعة شروط حتى توافق على التوقيع على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة حظر الانتشار النووي، والتي تقضي بالتفتيش المفاجيء للوكالة الدولية على المنشآت النووية الإيرانية.

وقد أعلن الرئيس الإيراني السابق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام (على أكبر هاشمي رافسنجاني) تلك الشروط، والتي يتصل أولها بعدم الإساءة إلى أمن إيران القومي، وثانيها بعدم المساس بقيم إيران الإسلامية، وثالثها بعدم الكشف عن الأسرار العسكرية غير المرتبطة بالبرنامج النووي، ورابعها أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية بشكل عام بواجباتها دون أن يوضح ما هي تلك الواجبات.

وتعد هذه هي المرة الأولى التي يضع فيها مسئول إيراني رفيع المستوى شروطاً حول احتمال توقيع إيران البروتوكول الإضافية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورغم ذلك فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: السلاح النووي الإيراني بين الحقيقة والإدعاء

فى البداية نطرح تساؤلات هامة: هل صحيح أن إيران أصبحت دولة نووية؟

وهل صحيح حصل الإيرانيون - فعلاً - على أسلحة نووية، وأصبحوا يملكون صواريخاً قادرة على حمل رؤوس نووية؟

١- القدرات النووية الفعلية المحتملة:

طرحَت هذه التساؤلات مجدداً بعد صدور تقرير أمريكى عن لجنة تابعة للكونجرس الأمريكى يحذر من أن إيران أصبحت تملك فعلاً السلاح النووى، وأن إيران أصبحت دولة نووية، وأنها تملك أسلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوساً نووية، ويكشف هذا التقرير أن إيران حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من إحدى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، منها اثنان جاهزان (للانطلاق) وعيار كل منها ٤٠ كيلو طناً يمكن أن يحملها (صاروخ أرض - أرض) من طراز (سكود)، وقنبلة هوائية يمكن إطلاقها من طائرة (ميج - ٢٧) بقوة انفجار تتراوح ما بين (٥٠ - ٥٠٠) كيلو طن، إضافة إلى قذيفة مدفعية نووية وزنها كيلو طن واحد^(١).

ويوضح التقرير أن الإيرانيين حصلوا على هذه الرؤوس الحربية النووية من جمهورية (كازاخستان)، وأنهم بدعوا يبنون مصنعاً لإنتاج الأسلحة النووية سيخضع لإشراف خبراء من روسيا وكوريا الشمالية

^(١) يجب التعامل مع مثل هذا التقرير بشيء من الحذر قياساً على التقارير الأمريكى التى قدمت إبان غزو العراق واحتلاله، والتى ثبت بها لا يدع مجالاً للشك عدم دقتها.

والصين، وأن هذا المصنع مقره أصفهان، ويعزو التقرير الفضل إلى الروس في حل المشكلة الأولية التي نجمت عن وصول الرعوس النووية (الشفرة) اللازمة لتشغيلها، إلا أنه يشرح سبب وصولها من دون الرموز، مع أن المراقبين المطلعين يشيرون إلى أن إجراءات التنشيط تحفظ عادة في موسكو، وليس في كازاخستان، أما الصواريخ من طراز (سكود)، فهي من صنع كوريا الشمالية والصين، وتحتاج عملية إلقاء القنبلة الهوائية النووية إلى تدريب خاص للطيارين، ولا سيما على استخدام الإجراءات والمناورات اللازمة لتفادي المنطقة فور إلقاء القنبلة لكي لا تقع الطائرة التي تحمل القنبلة ضحية للعملية.

وفي هذا الصدد يقول التقرير: إن قوة جوية إيرانية من طائرات (الميج - ٢٧) شوهدت (والافتراض هنا أن هذا حدث من خلال الصور التي التقطها الأقمار الصناعية الأمريكية)، وهي تقوم بتدريبات على هذه العملية في قاعدة شيراز الجوية، كما يقول: إن الطيارين الإيرانيين تلقوا تدريبات على الهجمات الجوية في قاعدة (وان سان) في كوريا الشمالية.

ويضيف التقرير أن الرعوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريق تركماستان، ولا سيما أن منطقة الحدود المفتوحة بشكل عام، وأن مد الطرق في منطقة الحدود بين (إيران وتركمناستان) شهد طفرة كبيرة من بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيل، كما يذكر التقرير أن إيران فيها ما يكفي من رعوس حربية نووية لصد أي هجوم مفاجيء، وأنها حصلت على منظومات متقدمة متوسطة المدى من الصواريخ (أرض - أرض)، والقادرة على حمل رعوس حربية نووية أو جرثومية أو كيميائية بالإضافة إلى حصولها على عدة أسراب من الطائرات (الميج - ٢٣).

ويشير التقرير إلى دور الدكتور (مهدي شميران) في هذا الجهد من خلال زيارته للعديد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتفاوض معها، ويصف التقرير (شميران) بأنه ضابط مخبرات وإرهابي، كما يرد اسم شخص آخر هو (قمبيز)، ويصفه بأنه خبير في أسلحة الدمار الشامل، ويتحدث التقرير أيضاً عن الزيارة التي قام بها الابن الشرعي للرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) إلى إيران لبحث المساعدات التي يمكن أن تقدمها كوبا إلى إيران في برنامجها النووي.

ويذهب التقرير الأمريكي إلى مدى أبعد، حيث يذكر أن طهران تدعم قدراتها من الصواريخ متوسطة المدى لتكون قادرة على ضرب الأهداف الإسرائيلية من قواعد داخل إيران، كما ذكر أحد المسؤولين بوزارة الدفاع الأمريكية، وهو خبير في قضايا انتشار الأسلحة النووية (أن كل ما ورد في التقرير الأمريكي معظمه صحيح، إذ ليس هناك شك في أن إيران تريد امتلاك قدرة نووية ضاربة لكي تسترد مكانتها التي حظيت بها في عهد (الشاه)، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك)، ولكنه يذكر أن عدم ذكر مصادر هذا التقرير، قد أعطى احتمالات كبيرة أن مصادره هي المخابرات الإسرائيلية، ومع ذلك فإن المسألة تستحق المراقبة والتدقيق، خاصة وأن إيران من مصلحتها أن تجعل الجميع يعتقدون أنها تمتلك قدرة نووية، لأن هذا يشير الخوف والحذر عند أعدائها كما لو كانت تمتلكها فعلاً (الردع بالشك).

ويحذر التقرير من أنه إذا ما تمكنت إيران من الحصول على الأسلحة النووية، فإنها ستعزز مركزها القيادي إلى حد كبير في هذه المنطقة.

أما (روبرت جيتس) (المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) فيقول في الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي في مارس عام ١٩٩٢م : إن إيران تتفق المليارات

على مشروعات التسليح، وأن المشتريات الإيرانية تضمنت شراء صواريخ (أرض - أرض) قادرة على حمل رؤوس نووية، وذلك من الصين وكوريا الشمالية، وأن إيران تسعى بالفعل إلى امتلاك الأسلحة النووية.

كما يتفق عدد من المسؤولين والخبراء الأمريكيين أن إيران يتوقع أن تحصل على قدرات نووية كأمر محتمل مع بدايات القرن الحادى والعشرين، وقد يكون قبل ذلك حتى تتمكن من إنتاج أول سلاح نووي.

وفى تصريح لـ (غازى مالهولين) الذى يعمل فى مشروع ويسكونسين) لأبحاث منع انتشار الأسلحة النووية: إن إيران تتلقى مساعدة فى هذا الصدد من الصين وكوريا الشمالية، وربما أيضاً من باكستان، وأن إيران كانت تهتم فى البداية بإنتاج وقود نووي من النوع الذى يصلح لإنتاج الأسلحة باستخدام أسلوب القوة الطاردة المركزية، ولكنها حولت اهتمامها إلى أسلوب استخدام (الكالترونات) (أجهزة تحليل الطيف لكثلة المادة) التى يسهل إخفاؤها عند التصوير الجوي، والتفتيش الأرضى فى مرحلة البحث والإنتاج.

وينكر (ديفيد أوبرايت) من مؤسسة (أصدقاء الأرض) فى تقرير قدمه إلى مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية أن جهاز تحليل الطيف الذى اشترته إيران من الصين، مخصص للعمل فى مفاعل صغير بأصفهان، وتبلغ طاقته (٢٧ كيلو وات)، وأن هذا الجهاز يستخدم لتصميم جهاز أكبر يتم صنعه محلياً، ولكن ذلك يتطلب قاعدة صناعية أكثر تقدماً واتساعاً من القاعدة الصناعية التى تمتلكها إيران، وأن هناك جهوداً إيرانية مكثفة من أجل شراء هذه المعدات من الخارج.

ويذهب أحد العاملين من مختبر (لوس الأموس النووي) وهو المركز الرئيسى للبحوث النووية فى الولايات المتحدة أبعد من ذلك، إذ يقول:

(إن الأمر سيستغرق العديد من السنوات من العمل الدؤوب من جانب إيران حتى تتمكن من إنتاج سلاحها النووي الأول).

ويقول (مالهولين) الذي يعمل في مشروع (ويسكونسين) : (إن الولايات المتحدة نفسها باعت إلى إيران صادرات حساسة تبلغ قيمتها ٦٠ مليون دولار، وتشتمل على (٩٢) ترخيصاً بالتصدير، ويشير (مالهولين) إلى أن هذه الصادرات موجهة إلى أغراض مدنية، ولكن بعضها يحتوي على تقنية (مزوجة الاستخدام) يمكن تطبيقها في الأغراض العسكرية مثل الأسلحة النووية أو الصواريخ التقليدية البعيدة المدى، وقد تضمنت هذه الصادرات (٣٠) جهاز كمبيوتر، وصفقات لمعدات الملاحة، وتعيين الاتجاه وأجهزة الرادار أو التي يمكن استخدامها في توجيه الصواريخ وتحديد الأهداف، وجهازين لقياس الذبذبات (يمكن استخدامها في تحليل الإشارات الصادرة عن تجارب الأسلحة النووية)، ومجموعتين من الوصلات اللاسلكية، وأجهزة حفظ التوازن وتحديد الاتجاه، وأجهزة قياس الزيادة في السرعة (يمكن استخدامها في نظم توجيه الصواريخ)، مع ذلك كانت هذه الأجهزة متواضعة بمقاييس الصناعات النووية.

وتفيد المصادر الأمريكية المسئولة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلقت تقريراً من أجهزة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) يسلط الضوء على قوة إيران النووية^(٢).

وجاء في هذا التقرير: إن المعدات التي اشترتها إيران من الاتحاد السوفيتي السابق، جعلها تحصل على (كل ما تحتاج إليه) لإنتاج القنابل

^(٢) يجب كذلك التعامل مع التقارير الإسرائيلية عن إيران بشيء من الحذر لما تجمله من مبالغيات تهدف إلى دفع الولايات المتحدة إلى تصعيد الموقف مع إيران.

النووية والرعوس النووية اللازمة للصواريخ (أرض - أرض)، وقال التقرير: إن إيران وعدت بتزويد سوريا (بمظلة نووية) تحميها من التهديد النووي الإسرائيلي، وادعى التقرير الإسرائيلي أن مدير البرنامج النووي الإيراني لإنتاج الأسلحة النووية هو الدكتور (مهدى شميران)، الحاصل على درجة الدكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة كاليفورنيا في (بيركلي)، وأضاف التقرير أن إيران عملت على تجنيد (٥٠) و (٢٠٠) فني من معهد (كورتشانوف) في موسكو، وأن من بين هؤلاء عالمان مشهوران هما (فلاديمير كوبوف، وفيليب جورخانيان)، وهما اللذان يتوليان مسئولية الإدارة الفنية، وتسهيل شراء الوقود والمعدات المختلفة من روسيا، وكذلك هناك أسماء أخرى ورتبت بالتقرير، مثل العالم (أرسين حميدية) الذي كان يعمل في المركز الثقافي الفضائي السوفيتي السابق في (كازاخستان)، و(الكسندر أحمد يادة) من جمهورية (تركمانستان) المجاورة لإيران.

وذكر التقرير أيضاً أن ثلاثة آلاف صيني، وفريقاً من كوريا الشمالية، وأيضاً فريقاً من كوبا يعملون في البرامج الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأن إيران ستنتج صاروخ (أرض - أرض) متوسط المدى من طراز (إم - ١١)، والقادر على حمل رعوس نووية.

ويقول المحللون العاملون في أجهزة المخابرات الأمريكية إن هذا التقرير يتضمن (عناصر حقيقية تهدف إلى منحة المصادقية)، ولكن هناك مجالاً كبيراً للشك في إعداد العلماء والفنيين الأجانب الذين يعملون في إيران، والواردة بهذا التقرير، ويذكر التقرير أن إيران تحرز تقدماً سريعاً في برنامجها الخاص بالتزود بالأسلحة النووية، وأن الرئيس (رافسنجاني) في وقت رئاسته شكل فريقاً من العلماء يقوم بالإشراف على تنفيذ البرنامج

النووي الإيراني، وكان يقوم شخصياً بمتابعة جميع الخطوات، وهذا يوضح مدى إصراره في الحصول على هذا السلاح النووي.

وتعليقاً على مضمون هذا التقرير الإسرائيلي، قال مسئول في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: (إن الإسرائيليين يحاولون عن طريق معلومات كهذه تبرير امتلاكهم أسلحة نووية، وامتناعهم عن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنهم يحاولون إقناع الإدارة الأمريكية بعدم ممارسة ضغوط عليهم في المستقبل لإخضاع منشآتهم النووية للرقابة الدولية أو لوضع حد لإنتاج الأسلحة النووية في بلادهم، ونحن نتلقى أمثال هذه التقارير ونطلع عليها، لكن لدينا مصادراً أخرى أكثر دقة لمعرفة حقيقة ما يجري في إيران على هذا الصعيد.

٢- قدرات إيران على تصنيع الأسلحة الذرية:

وفي مجال الإجابة على التساؤل الذي يحدد مدى قدرة إيران على تصنيع أسلحة ذرية خاصة مع توافر وسائل التوصيل لهذه الأسلحة، إلى الأهداف المعادية لإيران؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يلزم لنا استعراض عناصر خمسة مهمة هي الأساس في تحقيق المقدرة النووية لأية دولة، وهي:

أ- توافر الإرادة السياسية للدولة:

إن الخيار النووي قرار رئاسي إيراني جاء على لسان رئيس الدولة السابق والقيادة الإيرانية السياسية والعسكرية، وكان نائب الرئيس الأول (آية الله مجراني) قد صرّح في أكتوبر عام ١٩٩١م بأنه على ضوء أن إسرائيل ما زالت تحتفظ بأسلحة نووية فإننا - نحن المسلمين - يجب أن نتعاون معاً لأجل أن ننتج أسلحة نووية بدون النظر إلى محاولات الأمم

المتحدة لمنع انتشار هذه الأسلحة، ونظراً لأن للعدو قدرة نووية فيجب على الدول الإسلامية أن تملك مثل هذه القدرة، وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك مساواة بين القدرة النووية لإسرائيل والمسلمين، وليس من حق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما قال إن باكستان أصبحت قوة نووية بفضل عملها في هذا الموضوع سنين طويلة، ويجب على المسلمين، أن يعملوا من أجل الحصول على القدرة النووية لكي يصبحوا أقوى، وهو ما يعنى رغبة أكيدة للحصول على السلاح النووي.

ب- الأموال اللازمة:

رصدت إيران المبالغ اللازمة للحصول على السلاح والتكنولوجيا اللازمة لها ولم تبخل عن توفير أية مبالغ مطلوبة للحصول على الأسلحة الإيرانية، خاصة مع توافر الأموال البترولية باعتبارها عضواً رئيسياً في المنظمة العالمية لتصدير البترول (أوبك) وذلك تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية ولتحقيق أمنها القومي.

ج- الخبرات الفنية:

إيران أول من سعت بشتى الطرق لإعداد الكوادر الفنية اللازمة لمشروعها النووي، وقد تحقق لها ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول:

الاستفادة من علماء الذرة من دول الكومنولث السوفيتي (السابق)، وقد أغرت العديد منهم للهجرة والعمل في إيران، ووصل منهم أعداد كبيرة واشتركوا في العمل في مراكز الأبحاث النووية الإيرانية.

المحور الثاني:

محاولتها دعوة واجتذاب علمائها العاملين في مراكز الأبحاث النووية في الخارج، ولاشك أن هؤلاء العلماء سيقومون بنقل خبراتهم إلى إخوانهم العاملين في مراكز الأبحاث النووية في وطنهم.

المحور الثالث:

البعثات التدريبية للخارج، وقد أرسلت العديد منهم للتدريب في مراكز البحوث النووية في الخارج، مثل روسيا والصين وباكستان وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها من مراكز الأبحاث النووية المنتشرة في العالم.

د- التكنولوجيا النووية:

هذا وتشمل الخطة النووية خطة تخصيب (اليورانيوم) بأساليب مختلفة وإنشاء مفاعلات أبحاث بعضها ذو أهمية عسكرية، علاوة على زيادة القدرة على فصل (البلوتونيوم) في داخل المعامل وبناء مفاعلات الطاقة. وفي فترة حكم (الشاه) أجرى الإيرانيون أبحاثاً في مجال تخصيب (اليورانيوم) بطريقة فصل النظائر بأشعة الليزر، وبطريقة سرية حصل الإيرانيون من الولايات المتحدة على ٤ أجهزة ليزر ذات قدرة فنية مناسبة تصلح لهذا الغرض.

ويتردد أيضاً أن الإيرانيين طلبوا أحد خبراء الليزر الباكستانيين من لجنة الطاقة النووية الباكستانية للاستعانة بخدماته.

وبنهاية القرن العشرين أعلن عن منشأة تخصيب (اليورانيوم) في معامل (كيلالة) بمساعدة الصين وباكستان، ومن المحتمل أن يقوم الإيرانيون بتخصيب (اليورانيوم) بواسطة القوة الطاردة المركزية، وهي طريقة تستخدمها باكستان والصين، كما يتردد أن الصين قدمت لإيران معدات لفصل (اليورانيوم) بالطريقة الإلكترومغناطيسية، والمعرفة باسم (كليورترون)، وأن إرسال الصينيين (الكليورتون) يساعد إيران على الحصول بسهولة على التكنولوجيا اللازمة لنقل المعدات وتطوير نماذج مناسبة لتخصيب (اليورانيوم).

هذا بخلاف مساعدات الأرجنتين في هذا المجال أيضاً كما سعت إيران لشراء مفاعلات أبحاث، وخاصة المفاعلات التي تعمل بـ (اليورانيوم) الطبيعي والمياه الثقيلة، والتي لها أهمية عسكرية، ومعروف أن (اليورانيوم) يباع في الأسواق العالمية ويمكن لأية دولة تتوافر لها الأموال الحصول عليه سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة.

كما حاولت إيران مع الهند أيضاً لإنشاء مفاعل طاقة نووية من طراز (كاندو) وبقوة (٢٣٥ ميجا وات) وله طاقة عسكرية خطيرة، لأنه يستطيع إنتاج (بلوتونيوم) بكميات كبيرة لكنها لم تتجح.

ويؤكد النوايا الإيرانية ما أوضحته بعض المصادر الأمريكية نقلاً عن كبير مسؤولي وكالة الطاقة الذرية في روسيا بأن موسكو وعدت في أول يناير ١٩٩٥م ببيع معدات يمكن أن تستخدمها في إعداد المادة اللازمة لتصنيع قنبلة ذرية، ومنها معدات متطورة لتخصيب (اليورانيوم).

وهناك ضغوط أمريكية لمحاولة إقناع روسيا بالتخلي عن عقد نووي مع إيران ينص على بناء موسكو (٤) مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، والتي جاءت في اتفاق جانبي في العقد الذي وقع بين روسيا وإيران لبناء مفاعلات في ميناء (بوشهر) الإيراني.

هـ - المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية:

حيث لوحظ تعددها وتوافرها في أكثر من مكان داخل إيران، وطبقاً للتصريحات الإيرانية، فإن إيران تخطط لبناء ١٠ مفاعلات نووية حتى عام ٢٠٢٠م إذا توافر لها التمويل اللازم، كما وافقت روسيا على تقديم (اليورانيوم) المخصص المطلوب لتشغيل هذه المحطات (يوضح الملحق "أ" المرفق (المواقع المختلفة للمنشآت النووية الإيرانية).

ويتمثل المكون الأكثر أهمية في هذه المنشآت في محطة (بوشهر) الواقعة في جنوب إيران والتي تقترب إتمام التشييد، وينتظر أن يؤدي اكتمال بنائها إلى أحداث طفرة كبرى في البرنامج النووي الإيراني، حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة عند التشغيل بين (١٠٠٠-١٣٠٠ ميجا وات)، وهي حسب التقديرات المتاحة تمثل (١٠-٢٠%) من استهلاك البلاد من الكهرباء، وكان العمل في هذه المحطة قد بدأ عام ١٩٧٤م في عهد (الشاه رضا بهلوي) وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان، وكان المستهدف أن تضم المحطة مفاعلين نوويين، وأدى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م إلى إيقاف العمل فيها، ثم جرى تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب (العراقية - الإيرانية) تحت تأثير الغازات الجوية والصاروخية العراقية.

وفي عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤م) نجحت إيران في الاتفاق مع الحكومة الروسية على استكمال بناء المفاعل النووي، واتفقت إيران مع الصين على

إنشاء مفاعلين صغيرين بالقرب من مفاعل (بوشهر) بطاقة تبلغ (٣٠ ميجا وات) وبتكلفة حوالي "١٠٢ مليار دولار"، على أن ينتهى العمل فيهما فى فترة لا تتجاوز آخر عام ٢٠٠٥م.

وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً مكثفة للحصول على المساعدات فى أعمال دفع وتطوير برنامجها النووي، ولا سيما مع الصين والتي تتركز على ما يبدو فى مجال الطاقة السلمية وفقاً للتشريعات واللوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تقوم الصين بمساعدة إيران فى بناء محطة للطاقة النووية، وزودت إيران فى هذا الإطار بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي، خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، علاوة على مفاعل نووي صغير، وأبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب كما ذكرت أن التعاون يتم بالكامل فى إطار التشريعات الدولية.

مستقبل الصراع فى المنطقة والآثار المترتبة على امتلاك إيران الأسلحة النووية:

فى منتصف أبريل ١٩٩٥م، عقد المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى اجتماعاً طارئاً برئاسة الرئيس (هاشمى رافسنجاني) حضره كبار قادة الحرس الثوري والجيش وقوات الأمن الداخلى فى ضوء التهديدات الأمريكية لإيران نحو برنامجها النووي والمقاطعة الاقتصادية عليها، وقال (رافسنجاني): إيران لن تتخلى عن إتمام بناء مفاعل (بوشهر) النووي، وإنها ستستمر فى المضى قدماً فى بناء قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الأمريكى).

كما أعلن نائب وزير الخارجية الإيرانى (حسين شيخ الإسلام) بأن بلاده تستعد لمواجهة ضربة عسكرية محتملة قد تشنها الولايات المتحدة أو

إسرائيل ضدها، مؤكداً أن إيران سوف ترد الضربة إذا هوجمت، وأن تلك الضربة لن تكون أقل قوة من الضربة الأمريكية أو الإسرائيلية.

وفى ضوء ذلك هددت إيران بأنه لا مفر من المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، ودعت القوات المسلحة إلى الاستعداد للحرب، ففي تصريح لـ (محسن رفائلي) قائد قوات الحرس الثوري : إن الولايات المتحدة تستعد لشن حرب على إيران، وعلى كل القوى العسكرية والمليشيات الثورية أن تستعد لهذه المعركة المصيرية، وقد استمرت تبادل التصريحات والتهديدات بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي من جانب وإيران من الجانب الآخر.

١- تداعيات امتلاك إيران للأسلحة النووية في دول المنطقة:

رغم أن إيران تعد من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في بداية السبعينات، إلا أنها لجأت لتنفيذ برنامجها النووي الحالي، بما يحمله من أخطار مستقبلية إقليمية ودولية، وقد يهدف هذا البرنامج في مراحله الأولى إلى توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية، ولكنه بطبيعة الحال، لابد وأن يتطور في المستقبل ليضمّل الأمن العسكري مما يدعم استراتيجية إيران الدفاعية لتبصعيد توجهه الهيمنة والتوسع الإقليمي لدى النخبة السياسية الحاكمة في طهران، وذلك كمحاولة للاستفادة من ظروف الخلل والفراغ الإقليمي الذي نشأ في منطقة الخليج العربي، وتفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) رغم أن الفراغ تشغله حالياً الولايات المتحدة باحتلالها للعراق، وبالتالي ينطوي هذا البرنامج على أخطار حقيقية في المنطقة العربية.

والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية حين تهدد إيران لمحاولتها امتلاك السلاح النووي وتجزئ وتصرح وتوافق لإسرائيل بجيازته، فإنها تتبع

سياسات الإزدواجية (والكيل بمكيالين) نحو قضية واحدة، حيث توافق وتسمح لطرف (إسرائيل)، وتمنع طرفاً آخر (إيران)، وهو ما يخلق عدم المصادقية لدى العديد من أطراف المنطقة إزاء السياسات الأمريكية في هذا الموضوع ولاشك أن امتلاك إيران لهذا السلاح النووي سيؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة العربية، وهو ما يؤرق الولايات المتحدة، ويجعلها تضع إيران تحت مراقبتها باستمرار، لأن المصالح الأمريكية والغربية في الخليج ستصبح مهددة باختلال توازن القوى في المنطقة، الذي حتماً يهدد أمنها القومي.

ومع ازدياد النشاط التسليحي الإيراني، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى تفجر صراعات مستقبلية بالمنطقة وهو ما سيعد كارثة على الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة باعتبار أن هذه الحرب ستكون حرباً مدمرة ستؤدي إلى تدمير مصادر الطاقة النفطية ومنشآتها وتدمير الأهداف الاستراتيجية لدول المنطقة وبنيتها الأساسية، بل وستؤثر على التنمية الاقتصادية في المنطقة، بل ويمكن أن تحدث خللاً في إمكانات الطاقة العالمية وفي إنعاش السوق الاقتصادية العالمية، وتوقف حركة التجارة العالمية، وتسبب في حدوث خلل في الموازنات الاقتصادية العالمية، وأسعار العملات، وحدث تضخم عالمي، بل ويمكن أن تستغل بعض القوى العالمية والإقليمية هذا الصراع من أجل تنفيذ أهدافها الكامنة.

ومن الواضح في ضوء الاستراتيجية الإيرانية لتملك أسلحة نووية أن الخليج العربي يمثل لها واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية والاستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوستراتيجي للخليج إنما بالنظر أيضاً إلى المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المرتكز الرئيسي لنقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم.

مواقف الدول المختلفة من البرنامج الإيراني الأول:

١ - الموقف الخليجي من إيران:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة هي:

- المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج.
- المسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.
- إنه يجب التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وبين أمن الملاحة في الخليج على اعتبار أن إيران دولة تطل على الطرف الآخر للخليج، حيث إن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي ويتعلق بوحدة المصير المشترك، فالواقع أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربي، وأن أمن واستقرار منطقة الخليج مرهون بأمن المنطقة العربية بصفة عامة.
- إنه يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون.
- إضافة إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى - طناب الكبرى - طناب الصغرى) من أجل تحقيق علاقات حسن جوار مع دول المجلس.

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن خلل التوازن العسكري في المنطقة واتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية يعدان من أهم الأسباب التي تساعد على زيادة احتمالات تفجر الصراعات العسكرية بالمنطقة.

٢- الموقف العربي من إيران:

هناك بعض الدول العربية ترى أن حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري من أجل تحقيق التوازن مع إسرائيل، وبالتالي حدوث توازن في المنطقة، وهو أمر له إيجابياته، كما يرى هذا الطرف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الأمور في المنطقة بمكباين، فهي تسمح لإسرائيل بالانفراد بالتسلح النووي وتهدد العالم العربي ولا تريد أن تمتلك إيران هذه القدرات التي يمكن أن تحقق التوازن في مواجهة المخاطر الإسرائيلية، كما يرى هذا الطرف أيضاً أن أية محاولة من جانب إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية يمكن أن تؤدي إلى تعاطف شعبي عربي في مواجهة إسرائيل، ويمكن أن تؤدي إلى تأزم الموقف بالمنطقة، بل وقد تؤدي إلى النيل من استقرار منطقة الخليج، وتتخوف الولايات المتحدة من نشوب حرب مفاجئة تحدث بالخطأ تكون الحرب الثالثة في المنطقة، ومن ثم فهي ترى أهمية حل الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون حول جزر الخليج في إطار التحكيم الدولي، وحتى لا تستغل هذه في جر قوى إقليمية ودولية في هذا الحرب يمكن أن يتسع نطاقها بما يؤدي إلى خلق أزمة طاقة عالمية.

٣- الموقف التركي من إيران:

هناك توجه ظاهر للتعاون الإيراني التركي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، غير أن هذا التوجه الهادئ يحفى وراءه تنافساً شديداً، حيث فاجأت إيران تركيا بالإعلان عن إقامة تجمع آخر للدول المطللة على بحر قزوين اشتركت فيه كازاخستان التي تشترك في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بصفة مراقب رغم ترحيبها بنتائجه، كذلك اشتركت في

التجمع الجديد كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان، واختيرت طهران مقراً لهذا التجمع.

وقد سعت تركيا إلى دعم علاقاتها بشكل ملحوظ مع جمهورية تركمانستان المشتركة في رابطة دول بحر قزوين حتى تتمكن من متابعة التحركات الإيرانية على هذه الساحة، وإزاء هذا التقارب التركي التركماني بادرت إيران بالإعلان عن رابطة للدول المتحدثة باللغة الفارسية في آسيا، وتركت الباب مفتوحاً للدول المهتمة بالثقافة الفارسية، على أن علاقات التنافس بين إيران وتركيا، وعندما سأل مراسل صحيفة الأخبار اليومية التركية الرئيس (هاشمي رافسنجاني) عن موقف إيران من نجاح (حزب الرفاه) الإسلامي في الانتخابات التركية قال: إننا لا نميل إلى التدخل في شئونكم الداخلية، ولكننا سوف نسعد لنجاح الإسلاميين، ولا شك أن أسلوب التنافس الإيراني بين البلدين، يرجع إلى الأسلوب العلماني الذي تنتهجه تركيا من ناحية، وعلاقاتها الحميمة بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وترى إيران أن تركيا تعمل في منطقة الشرق الأوسط -! ليس لصالحها فقط، وإنما لخدمة مصالح الغرب، مما يمثل عائقاً أمام التعاون أو التقارب الإيراني - التركي.

وترى تركيا أن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يهدد دول المنطقة سواء الدول العربية أو إسرائيل، والتي ترتبط معها بعلاقات طيبة، ومن استمرار إيران في سياستها الرامية نحو امتلاك سلاح ذري.

هذا ولم يعد خافياً أن الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد لا تكف عن التلويح بالعصا والجزرة للقائمين على نظام الحكم في طهران حتى يقلعوا عن التطلع إلى تخطي العتبة النووية، كما تؤكد أن الإيرانيين يقومون بعملية تخصيص (اليورانيوم) سعياً وراء امتلاك القنبلة

الذرية، التي سوف تصبح بلا شك تهديداً صارخاً لأمن وسلامة إسرائيل على ضوء امتلاك إيران لوسائل الإيصال وآخرها الصواريخ شهاب والتي تطول أعماق إسرائيل.

ويتبلور رأي إيران في أن ما تقوم به من أجل البناء الاقتصادي عن طريق خلق مصادر جديدة للطاقة، وعلى رأسها الطاقة النووية التي سوف تساهم مساهمة فعالة في هذا المجال.

ورغم كل ذلك يمكننا أن نخلص إلى أنه نتيجة لاحتتمالات أن تطول الآثار السلبية لتدمير منشآت إيران النووية كل من القوات الأمريكية وقوات التحالف وأيضاً إسرائيل، فإن ذلك يمكن أن يعد مؤشراً لصعوبة (ضعف) احتمال قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، حيث يختلف الموقف في إيران، وخاصة مفاعل (بوشهر) عن موقف مفاعل (أوزيراك) العراقي الذي قامت إسرائيل بقصفه عام ١٩٨١م، لأن الشحنة النووية لم تكن موجودة في قلب المفاعل وذلك على خلاف مفاعل (بوشهر).

ملحق (أ)



رسم توضيحي للمواقع المختلفة في أنحاء إيران (أ.ف.ب)

رابعاً: حقائق الموقف وآفاق المستقبل

ومن العرض السابق نلخص إلى عدة حقائق رئيسية:

الحقيقة الأولى:

إن جمهورية إيران الإسلامية يحيط بها التهديدات من أكثر من جانب على حدودها، سواء من تركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، والتي يتمركز بها أكبر القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط، إضافة إلى تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، والذي يستهدف كل من إيران وسوريا بالدرجة الأولى، أو حدودها مع دولة العراق التي يسيطر عليها قوة احتلال عسكرية أمريكية قوامها حوالي ١٣٠ ألف مقاتل بكامل أسلحتهم المتطورة ذات التقنية العالية، أو حدودها مع أفغانستان، والتي يسيطر عليها نظام حكم (قرضاي) الذي نصبته الولايات المتحدة، وتتولى قوة من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة تأمينه والسيطرة على مقدراته.

كما تمتد شواطئها على الخليج العربي، والذي تتمركز بها قوات مسلحة أمريكية في أكثر من دولة خليجية من ناحية أو خلال القواعد العسكرية المنتشرة به من ناحية أخرى، مما يعنى أن التهديد العسكري يحيط بالجمهورية الإسلامية من كل حدودها مع الجوار تقريباً، ما يستلزم توفير القدرة العسكرية المناسبة لها لتمكينها من مواجهة هذه التهديدات المتصاعدة في إطار حقها الشرعي للدفاع عن النفس!!

الحقيقة الثانية:

إن جمهورية إيران الإسلامية تمثل الدائرة البعيدة للتهديد الإسرائيلي والذي أقرها المؤتمر الدوري الثالث للأمن القومي الذي عقد في مدينة (هرتزل) الإسرائيلية في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢م، والذي كان يستهدف تحديد دوائر التهديد لأمن إسرائيل والتوصيات والتصورات لصياغة ما أطلق عليه (العقيدة القتالية بعيدة المدى) ومتطلبات بناء القوة المسلحة الإسرائيلية التي تتوافر لها القدرة لمواجهة هذه التهديدات من خلال قيامها ببناء قوة ردع مركبة لها أضلاع تقليدية ونووية وفضائية، حيث وضعت تصوراً لهيكل هذه القوة الذي يركز على قوة نووية وفوق تقليدية (جرثومية وكيميائية) تعتمد على تحديث الأسطول الجوي والصواريخ الاستطلاع الاستراتيجي ونقل منظومة فضائية توفر لها قدرة عالية وفائقة لعمليات الاستطلاع الاستراتيجي وقلة توعية في مجال الاتصالات والإنذار إضافة لإقامة ثلاثة مستويات من أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ لمواجهة أنظمة الدفاع العربية والشرق أوسطية (إيران - باكستان).

الحقيقة الثالثة:

إن ما تملكه الجمهورية الإسلامية من قدرات تسليحية لا يحقق الدفاع عن نفسها لمواجهة هذه التهديدات المحيطة بها من كل جانب، خاصة وأنها ما زالت تعاني من مرحلة إرهاق ما بعد الحرب العراقية التي استمرت ثماني سنوات، وأن من حقها استكمال بناء قوتها المسلحة وامتلاك ناصية التكنولوجيا المتقدمة من خلال تطوير برامجها النووية الذي تأكد من بداية خطواتها أنها للأغراض السلمية.

الحقيقة الرابعة:

إن الاتهامات الموجهة لجمهورية إيران الإسلامية سواء لمساندتها الجماعات الأصولية الإسلامية أو سعيها لتصدير ثورتها وتهديدها للجوار من الدول الخليجية لم يَقم عليه أى دليل منذ قيام الثورة الإسلامية، وأنها كلها ادعاءات قامت إسرائيل بتغذيتها مستغلة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

الحقيقة الخامسة:

إن القيادة السياسية الإيرانية منذ انتخاب الرئيس (محمد خاتمي) الذي يمثل الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية كان قد أطلق نداء لفتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر أن معالجة العلاقات (الأمريكية-الإيرانية) حول حوار الحضارات والثقافات والتفاهم لتسوية الخلافات المعلقة وتطبيع العلاقات في عالم بعيد عن هيمنة دولة واحدة مهما كان حجمها وقوتها.

وقد كانت البداية لتحسن العلاقات الإيرانية الغربية هو ما وصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يقضى بإلغاء العقوبات التي كانت واشنطن تعتزم فرضها على شركات أوروبية وروسية وماليزية لمشاركتها في مشروع ضخمة للتقيب عن الغاز في إيران، وذلك خلال القمة البريطانية - الأمريكية التي عقدت في لندن في ١٨ مايو ١٩٩٨م، وكلها كانت دلالات على دعم التوجه السياسي الجديد نحو الاعتدال والانفتاح والتعاون إقليمياً ودولياً، كما كانت تأمل القيادة السياسية الإيرانية المعتدلة بعد دعمها للحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقيام إيران بدعم تسليح تحالف الشمال المعارض في أفغانستان مما ساهم بشكل فعال في هزيمة حكومة طالبان.

كما قامت بدعم الحملة العسكرية (الأنجلو - أمريكية) في غزوها للعراق والقضاء على نظام (صدام حسين) وذلك تأكيداً لاستمرار خط الاعتدال الإيراني وأملاً في مزيد من الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ودول الجوار الخليجية بشكل خاص.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول:

إن المأزق الذي عانت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) في العراق وأفغانستان والتضخم الكبير في الموازنة الأمريكية وتجاوز عدد العاطلين عن العمل لنحو ٢,٧ مليون مواطن أمريكي إضافة للمقاومة المتنامية في العراق واستهداف القوات الأمريكية وغياب الأمن وتفشي الفوضى بشكل عام مع زيادة متطلبات الإنفاق العسكري الأمريكي على حساب الإقتصاد بالقدر الذي اعتبره المحللون (عسكرة الإقتصاد الأمريكي) كل هذه أمور تعتبر كابحة لأي مغامرات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط!! كما أنها كانت من الأسباب الرئيسية وراء نجاح (باراك أوباما) وحزب الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٨م.

وأخيراً .. فإن الأزمة الخاصة بالبرامج النووي الإيراني مرشحة للانتهاء بتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة النووية والقيادة الإيرانية، والتي وقعت على جميع الاتفاقيات الخاصة بضبط والحد من التسليح النووي والكيمياوي والجرثومي وتاريخها حافل بالتعاون في هذا المجال مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وتولت لجنة من الدول الخمس الكبرى إلى جانب ألمانيا - فتح حوار وعرض مغريات لحسم هذه الأزمة النووية.

هذا وقد أعلن الرئيس الإيراني في ٩ أبريل ٢٠٠٧م دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي وبالتالي انضمام إيران للدول المنتجة للوقود النووي على النطاق الصناعي.

وأعلن أن هذا الإنجاز سيسهم في توفير ٢٠ ألف ميجاوات سنوياً من الطاقة الكهربائية التي تساعد في المجالات الزراعية والطب وإنتاج الكهرباء مؤكداً حق بلاده في امتلاك التكنولوجيا النووية.

■ دخلت إيران بهذا الإنتاج (المرحلة الصناعية) من إنتاج الوقود النووي.

■ أكد الرئيس الإيراني أن بلاده ستسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في حالة فرض عقوبات دولية أو ممارسة ضغوط إضافية عليها.

■ عرضت إيران للمرة الأولى صاروخاً جديداً طويل المدى أطلقت عليه اسم (قد) يصل مداه إلى ١٨٠٠ كيلو متر، كما نجحت في إنتاج طائرة متطورة جديدة مقابلة باسم (الصاعقة).

■ استقالة (على لارجاني) مسئول الملف النووي الإيراني يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م احتجاجاً على سياسة التصعيد الإيرانية.

■ أعلنت إيران أنها جاهزة لإطلاق ١١ ألف صاروخ على أهداف أمريكية اللحظة الأولى لأي اعتداء أمريكي.

■ كشفت صحيفة (صنڊاي البريطانية) يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧م عن أن الإدارة الأمريكية تستعد لشن حرب على إيران، وأن واشنطن تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين طهران لسعيها للحصول على أسلحة نووية، وأوضحت الصحيفة أن المخططين في وزارة الدفاع

الأمريكية (البنتاجون) وضعوا قائمة بنحو ٢٠٠٠ هدف إيراني يمكن تفجيرها، وأوضحت الصحيفة أن البيت الأبيض وضع برنامجاً متأنياً للتصعيد يمهد الطريق لمواجهة عسكرية مع إيران.

■ أكدت الصحيفة أن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) يريد أن يضمن تجريد إيران من القدرة على إنتاج سلاح نووي قبل انتهاء رئاسته الحالية.

■ وقد نشرت بعض من هذا المخطط حينما شملت الأهداف شن غارات عبر الحدود مع العراق لمهاجمة معسكرات التدريب الإيرانية ومصانع القنابل وقاعدة الفجر التابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني.

■ وتشير التوقعات بأن إيران ربما سترد على هذه الهجمات بقطع إمدادات البترول عبر الخليج مما يعطي الولايات المتحدة مبرراً لشن غارات جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية وربما قواعدها الدفاعية أيضاً.

■ كما أعلنت مصادر مخابراتية أن الجيش الأمريكي أمامه أحد خيارين: أما ضرب المواقع النووية الإيرانية فقط، وأما توجيه ضربة واسعة النطاق على مدى يومين أو ثلاثة لضرب كافة المواقع العسكرية إلى جانب النووية بما يغطي أكثر من ألفين هدف.

المواقع النووية الإيرانية:

تمتلك إيران محطة نووية عاملة واحدة في (بوشهر) ومحطة نووية تحت الإنشاء في (أهوار).

- هناك منشأة نووية تحت الإنشاء في (خرج).
 - هناك محطتان لتخصيب (اليورانيوم) في (ناتانز، اراق).
 - هناك مركز للأبحاث النووية في (خرج، طهران، أصفهان).
 - هناك منجمان لليورانيوم في (ساجهاند، يزود).
 - قامت إيران بإعادة انتشار منشآتها النووية مع إقامة بعضها تحت سطح الأرض، كما قامت بشق نفق عميق يتم التحكم في درجة حرارته والضغط به عن بعد بطول ٤٠٠ متر.
 - قدرات الردع المضاد تتمثل في النفط وخطوط نقله والانتحاريين وعلاقة إيران بطائفة الهزارة الشيعية في أفغانستان، وزعماء الطاجيك، وشيعة الخليج، حزب الله اللبناني، وحماس في فلسطين وشيعة الجنوب في العراق.
- وقد استأجرت إيران ٢٧٠٠ وحدة سكنية في مختلف أنحاء العراق خاصة في النجف وكربلاء لسكن رجال المخابرات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي والمعونات والمساعدات النقدية التي بلغت ٨٠ مليون دولار لجماعة مقتدى الصدر وحدها إضافة إلى المعونات الإنسانية والتدريب، هذا إلى جانب التحالف مع سوريا.

آفاق البرنامج النووي الإيراني:

يمكن القول:

إن إيران قد واصلت لهجة التحدي بعد إعلانها دولة منتجة للوقود النووي على المستوى الصناعي، حيث أعلن (غلام أغازاده) رئيس الوكالة

الإيرانية للطاقة الذرية أن بلاده مصممة على تثبيت ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي في منشأة (ناتانز) النووية.

وأكد أن هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يقتصر على تثبيت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في المنشأة، بل وضعت الحكومة الإيرانية كل الخطط اللازمة لنصب خمسين ألف جهاز.

وأوضح (أغازادة) أنه تجنب الرقم خلال الاحتفال بيوم الطاقة النووية (ناتانز) منعاً لإثارة الالتباس حول أهداف إيران.

وأضاف أنه لم يكن يريد أن يقال فيما بعد: إن إيران أنهت نصب ثلاثة آلاف جهاز مركزي، وانتهى الأمر بذلك وقال: إنه فكر أن وسائل الإعلام الأجنبية قد تفسر ذلك بأن برنامج إيران انتهى بتثبيت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي، وأكد أن بلاده دخلت المرحلة الصناعية، وسيواصل تثبيت الأجهزة إلى أن تبلغ خمسين ألف جهاز، وأشار إلى أن التجهيزات الكهربائية وأنظمة التهوية في (ناتانز) مصممة لتثبيت ٥٠ ألف جهاز.

كما طالب (منوشهر متقي) وزير الخارجية الإيرانية القوي الدولية الكبرى بقبول الواقع الجديد، وأكد أن وقف التخصيب أصبح غير مقبول، سواء كشرط مسبق للدخول في مفاوضات، أو كنتيجة لهذه المفاوضات، وأضاف أن بلاده مستعدة لإجراء حوار مع القوي الكبرى إذا كان لديها شيء جديد تقوله.

وفي غضون ذلك أكد خبراء أمريكيون أن ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تكفي من الناحية النظرية لإنتاج سلاح نووي خلال عام، إلا أنهم شككوا في صدق الإعلان الإيراني في ضوء مستوى الإمكانيات التكنولوجية التي تمتلكها إيران، واعتبروا أن الهدف من الإعلان هو زيادة التأييد الشعبي

للرئيس (محمود أحمدى نجاد)، ودعم موقف طهران أمام الغرب بإظهار برنامجها النووي أكثر قوة.

وأوضحوا أن إيران تمكنت فقط من تشغيل مجموعتين قوام الواحدة ١٦٤ جهاز طرد إلا أنها فى حاجة إلى نحو ٢٥ ألف جهاز طرد مركزى تعمل فى آن واحد لإنتاج وقود يكفى لمفاعل واحد للماء الخفيف، وأكدوا أنه مع صعوبة تصديق قدرة إيران على زيادة عدد أجهزة الطرد بهذا الشكل، فإن الأمر كله متوقف على إذا ما كانت إيران قادرة على تشغيل كل هذه الأجهزة فى الوقت نفسه عند معدل ثابت.

وفى الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس أن موسكو ليس لديها أى دليل على أن إيران حققت طفرة تكنولوجية تتيح لها القيام بأى طفرة تكنولوجية فى البرنامج النووي الإيراني فى الآونة الأخيرة من شأنها أن تغير طبيعة أنشطة التخصيب التى تجرى فى البلاد.

وأكد (سيرجى لايروف) وزير الخارجية الروسية أنه يعتقد أن أجهزة الطرد المركزى الجديدة لم تعمل بعد بكامل طاقتها، إلا أنه فى الوقت الراهن ليس لدى موسكو أى تأكيد بأن التخصيب الفعلى بدأ فى أجهزة الطرد المركزى الجديد.

وعلى صعيد آخر أعلنت مجموعة (هالبرتون) الأمريكية العملاقة للخدمات النفطية أنها لا تنفذ أى مشروع فى إيران، وكانت الشركة قد أعربت فى يناير ٢٠٠٥م عن نيتها وقف العمل فى إيران، إلا أنها ستواصل تنفيذ العقود المبرمة من قبل وأوضحت الشركة أن قيمة عقودها فى إيران كانت زهيدة، ولم تتخط يوماً ثلاثين أو أربعين مليون دولار.

المصادر

- ١- أحمد النجار (محرر) نكبة العراق، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.
- ٢- سامح راشد: طهران وواشنطن .. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، دورية مختارات إيرانية، عدد (٤٨)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤م.
- ٣- ياسر الزعاطرة: مصادمات النجف وخلفيات التجاذب (الإيراني - الأمريكي)، موقع الجزيرة نت، ١١ أغسطس ٢٠٠٤م.
- ٤- خالد السرجاني: سيناريوهات ضربة إسرائيلية أمريكية لإيران، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م.
- ٥- فرانك يرتابي: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ترجمات مختارة، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م ١٩٩١م.
- ٦- لواء د. محمد نبيل فؤاد: الإمكانيات النووية العربية والإسلامية، القاهرة، دراسة غير منشورة ١٩٩٨م.
- ٧- د. علي الدين هلال: العروبة في عالم متغير، محاضرة بمعهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، مجلة الأهرام الإقتصادية ١٩٩٤م.
- ٨- أ. د. خلف محمد الجراد: الخيار النووي في الشرق الأوسط، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع، مركز دراسات المستقبل، نوفمبر ١٩٩٩م.

- ٩- لواء د. زكريا حسين: البرنامج النووي الإيراني وآفاق المستقبل، دراسة مقدمة لمركز دراسات الشرق الأوسط أكتوبر ٢٠٠٣م.
- ١٠- لواء د. زكريا حسين: الولايات المتحدة وبرنامج إيران النووي، ندوة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد .. جامعة الإسكندرية، فبراير ٢٠٠٤م.
- ١١- تقرير أمريكي عن لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي، سبتمبر ٢٠٠٤م.
- ١٢- روبرت جيتس: مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس الأمريكي، مارس عام ١٩٩٢م.
- ١٣- غاري مالهولين: دراسة لمعهد أبحاث منع انتشار الأسلحة النووية بأمريكا، عام ١٩٩٣م.
- ١٤- دافيد أوبرايت: مؤسسة أصدقاء الأرض، تقرير إلى مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية، عام ١٩٩٥.
- ١٥- تقرير أجهزة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) إلى وكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٩٨م.
- ١٦- لواء دكتور ممدوح حامد عطية، ودكتور عبد الرحمن الهواري، ودكتور جمال مظلوم: البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة عام ٢٠٠٣م.
- ١٧- دكتور إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية، الجذور الأيديولوجية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة هام ١٩٨٨م.

- ١٨- شعلان العيسى: الخلافات الحدودية والإقليمية العربية الإيرانية، ندوة العلاقات (العربية - الإيرانية) ، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ١٩٩٥م.
- ١٩- خالف فياض: العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون، الكويت ١٩٩٦م.
- ٢٠- عبد الرحمن محمد النعيمي: الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ١٩٩٢م.
- ٢١- لواء دكتور زكريا حسين أحمد: دوائر التهديد الإسرائيلية، ندوة في مركز الداريات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٣م.
- ٢٢- إعلام (غلام رضا أغازاده) رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية عن آفاق البرنامج النووي الإيراني، مقالة عن جريدة الأهرام في إبريل ٢٠٠٧م.

الفصل
الرابع

صراع الإرادات
التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية
والدور الأمريكي فيها

صراع الإرادات التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها

التحديات الإيرانية والدور الأمريكي فيها:

فرضت التحديات الإيرانية في مواجهة التهديدات المتصاعدة والمتنامية التي تقودها الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الخمس الكبرى إضافة لألمانيا وإسرائيل.. فرضت على الجمهورية الإسلامية السير في عدة محاور متوازية في محاولة لتفادي هذه التحديات الذي قد يصل إلى حد القيام بضربة عسكرية جوية وصاروخية كاسحة تدمر القدرات العسكرية والتكنولوجية والنووية والاقتصادية وتحول الجمهورية الإسلامية إلى النموذج الذي أحدثته الولايات المتحدة وحلفائها بجمهورية العراق، ومن هنا فقد سارت هذه التحديات السير في عدة محاور متوازية:

• أولها: الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

• وثانيها: تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية مع امتلاك قدرة عالية على التصنيع الذاتي لأسلحتها الصاروخية والفضائية وغيرها.

• وثالثها: الاستعداد الكبير لمواجهة أي هجمات عسكرية محتملة واستيعابها ثم التحول للهجوم الذي يردع مثل هذه الهجمات.

• ورابعها: محاولة التقليل من آثار العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي يفرضها المجتمع الدولي بدافع أمريكي ومن خلال استغلال مجلس الأمن في ذلك الإطار لفرض الاستسلام الإيراني دون مواجهات عسكرية.

أولاً: تحدي امتلاك التكنولوجيا النووية:

هناك إصرار على امتلاك الجمهورية الإيرانية الإسلامية للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ومع تزامن ذلك التطوير مع إجراء الحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الفاعلة في العالم، مع التجاوب مع الوكالة الدولية للطاقة النووية باستعدادها لفتح منشأتها للتفتيش إذا تطلب الموقف ذلك لإحباط نوايا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية كاسحة للمنشآت النووية والعسكرية والأمنية والاقتصادية الإيرانية، وعلى طريق ذلك ومع استمرار القيادة الإيرانية في تطوير منشأتها النووية وتصنيعها الحربي لامتلاك القدرة على تحقيق الأهداف الإيرانية رغم كل المعوقات والعقوبات التي تفرض عليها.

من هنا فقد تزامن هذا التطور الإيراني مع استمرار الحوار والتفاوض الذي انتهى إلى:

- توقيع اتفاق تبادل اليورانيوم المخصب الأول.

- واتفاق تبادل اليورانيوم المخصب الثاني.

في الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٩م حدث تقدم محسوس في مفاوضات جنيف بين إيران ودول التحالف الغربي حول احتمالات التسوية السياسية للملف النووي الإيراني التي شارك فيها الأمريكيون لأول مرة، والذي تمثل في قبول كل الأطراف لاستمرار التفاوض في جلسة ثانية تعقد

قبل نهاية ذلك الشهر، وبرغم إعلان المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة د/ محمد البرادعي في زيارته في نفس الشهر لإيران موافقة طهران على فتح موقعها الجديد لتخصيب اليورانيوم بمدينة " قم " الذي بدأت إقامته عام ٢٠٠٦م دون إخطار الوكالة الدولية للطاقة للمفتشين الدوليين، وإقرارها بأنها لا تملك باستثناء موقع " قم " أية تسهيلات أخرى لم يتم الإعلان عنها، لا تزال الشكوك الغربية تلاحق الإيرانيين، تتهمهم بالخداع في التفاوض، وعدم الشفافية وتعتمد إخفاء الحقائق والسعي المستمر إلى المناورة وكسب المزيد من الوقت بهدف استمرار البرنامج العسكري الإيراني لإنتاج سلاح نووي.

ولا تزال أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية تتنافس على تسريب تقارير متضاربة، يتحدث معظمها عن استئناف إيران العمل في برنامجها العسكري الذي كانت الولايات المتحدة قد أعلنت أنه توقف بالفعل عام ٢٠٠٢م، ويؤكد بعضها نجاح طهران في تصميم وتصنيع التجهيزات اللازمة لصنع رأس نووية يمكن أن يحملها الصاروخ الإيراني " شهاب ٣ " إلى مسافة ألفي كيلومتر قريباً من سواحل أوروبا الجنوبية، يمكن أن تهدد أمن إسرائيل وعدداً من دول الشرق الأوسط.

ورغم أن جزء من حملة الشكوك الغربية يستهدف ممارسة المزيد من الضغوط على إيران في هذه الفترة الحساسة من التفاوض، لإلزامها القبول بالمطالب الغربية الأمريكية التي تخلص في التزام إيران بالشفافية الكاملة في تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفتح كل مقراتها النووية للمفتشين الدوليين بما في ذلك المواقع المشتبه فيها التي يصل عددها إلى ١٢ موقعاً، كما تؤكد تقارير المخابرات الأمريكية، والسماح للمفتشين بقاء العلماء الإيرانيين العاملين في البرنامج النووي، والإسراع في اتخاذ الخطوات التنفيذية للاقتراح الذي عرضته طهران في مباحثات جنيف الذي يقضي

بإرسال الجزء الأكبر من مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب (نحو ألف كيلوجرام) إلى روسيا لإعادة تخصيبه هناك، بما يمكن إيران من تصنيع نظائر مشعة عند درجة ٢٠ تصلح لأغراض العلاج، ويساعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على كسب المزيد من الوقت وطمأنة الإسرائيليين إلى أن إيران لن تستطيع إنتاج قنبلة نووية بعد أن صدرت مخزونها من الوقود النووي إلى الخارج، ويدخل أيضاً ضمن المطالب الغربية من إيران قبول طهران لصفقة الحوافز التي عرضها الغرب لقاء تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم وتعليق الغرب لكل العقوبات التي تم فرضها على إيران.

لكن جزءاً آخر من حملة التشكيك يستهدف إغلاق فرص نجاح أية تسوية سياسية محتملة، وإنهاء مفاوضات جنيف في أقرب أجل زمني ممكن وعند أول بادرة إيرانية تصلح لأن تكون ذريعة لإنهاء التفاوض، وتأكيد عدم جدوى العقوبات الدولية التي نجحت إيران في التعايش معها لأكثر من ثلاثين عاماً منذ تم فرضها لأول مرة على طهران في أعقاب الاستيلاء على السفارة الأمريكية فور وقوع الثورة الإيرانية، في ظل وجود سوق عالمية سوداء تمكن إيران من الحصول على كل ما تحتاجه لاستمرار برنامجها النووي إن دفعت أضعاف الثمن المطلوب، واعتبار الحل العسكري الحل الوحيد الذي يضمن تعطيل البرنامج النووي الإيراني عدة سنوات، إن لم تتمكن عمليات القصف الجوي من التقويض الكامل لكل منشآت هذا البرنامج، وربما تساعد مضاعفات عملية القصف داخل الجبهة الإيرانية على إسقاط نظام حكم آيات الله.

على رأس هذه الحملة تقف إسرائيل تساندها أجهزة المخابرات الألمانية والفرنسية التي تطالب المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة د/ محمد البرادعي بالإفراج عن كل التقارير التي شارك فيها عدد من المفتشين

الدوليين، يعتقدون أن إيران استأنفت العمل في برنامجها العسكري النووي بعد توقفه لفترة محدودة عام ٢٠٠٣م، واستطاعت خلال هذه الفترة تطوير قدرة معرفية عالية تمكنها من تصميم وتصنيع رأس نووية، فضلاً عن إقرار الجميع بأنها قد تحصلت على معرفة كاملة بكل أسرار دورة إنتاج الوقود النووي، مكنتها من إنتاج كمية من الوقود يمكن أن تزيد من قدرة إيران على التخصيب بما يمكنها من صنع الوقود اللازم لإنتاج قنبلة نووية كل عام.

ولأن إيران تملك بالفعل قدرة صاروخية يمكن أن تحمل رأساً نووية لمسافة تزيد على ألفي كيلومتر، يحفز هذا التيار الحل العسكري الفوري قبل أن يفوت الأوان وتتوصل إيران على القنبلة النووية؛ لأن الذهاب إلى مجلس الأمن من أجل استصدار مجموعة رابعة من العقوبات لن يفيد كثيراً، بل لعله يساعد إيران على كسب المزيد من الوقت، خاصة أن الإيرانيين يملكون مهارة فائقة في التعامل مع السوق السوداء العالمية، كشفت عنها قضية إحدى الشركات الألمانية العاملة في مجال الخدمات الجوية، تمكنت أخيراً من تهريب قطع غيار للطائرات الأمريكية النفثة وبعض الإلكترونيات المهمة إلى إيران عبر هولندا وقبرص والإمارات، حيث تمت إعادة تغليف الشحنات المهربة وإرسالها إلى إيران، كما كشف عنها قضية بنك اللوينر الذي اضطر لأن يدفع غرامة قدرها ٣٥٠ مليون دولار لأنه تورط في بعض العمليات المالية التي خرقت قرارات الحظر المالي على طهران، فضلاً عن شكوك متزايدة في أن إيران تمكنت من ترتيب شبكة اتصالات قوية تعمل في ماليزيا وسنغافورة وعدد من الدول الآسيوية تساعد طهران على خرق قرارات العقوبات.

وبرغم الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة من أجل إذاعة تقارير كتبها بعض المفتشين الدوليين لم تثبت

مصادقيتها على نحو مؤكد، وثبت أن لبعض أجهزة المخابرات دوراً أساسياً في صياغتها، استمر الدكتور البرادعي صامداً يؤكد أن هذه التقارير تتضمن قدراً كبيراً من المبالغات التي يصعب تصديقها، وأن إيران تتجه إلى التعامل بشفافية مع الوكالة الدولية بعد أن ظلت لعدة أعوام ترفض الإجابة عن عدد من الأسئلة التي أثارها مفتشو الوكالة، وأنه على يقين من أن مشكلة الملف النووي الإيراني لن تجد حلها الصحيح سوى عبر التفاوض المباشر والحوار، خاصة بين الولايات المتحدة وإيران حول عدد من القضايا تتجاوز الملف النووي هي التي صنعت أزمة الثقة بين الجانبين.

والواضح من حملة التّسريبات التي نشطت أخيراً لعدد من تقارير أجهزة المخابرات على رأسها الموساد الإسرائيلي، أنها تستهدف أيضاً حصار موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما والتضييق على خياراته، وإلزامه اختصار زمن التفاوض إلى الحد الأدنى، خاصة أن وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون تشكك في جدوى الدبلوماسية وقدرتها على إنجاز حلول صحيحة للملف النووي الإيراني، كما أن روسيا والصين لا تتحسمان كثيراً لفرض المزيد من العقوبات على إيران حتى بعد نقل الدرع الصاروخية الأمريكية بعيداً عن حدود روسيا الجنوبية إلى شرق المتوسط لطمأنة الكرملين.

والواضح أيضاً أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما برغم الضغوط المتزايدة عليه من جانب جماعات الضغط الصهيونية، وبرغم استخدامه لهجة أكثر تشدداً مع طهران، لا يزال يأمل في نجاح التسوية السياسية للملف النووي الإيراني بدلاً من الحرب التي تفتح أبواب جهنم في الخليج والشرق الأوسط، وربما في أماكن أبعد، يسانده في ذلك أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية التي لا تزال ثابتة عند موقفها الأول، وتؤكد أن المعلومات التي حصلت عليها عام ٢٠٠٧م من حاسب يملكه عالم نووي إيراني وقع في يدها

والتي تؤكد أن إيران أوقفت العمل ببرنامجهما النووي العسكري عام ٢٠٠٣م ما تزال صحيحة، برغم انفتاحها - المخابرات الأمريكية - على أية آراء أخرى تقول عكس ذلك يكون في الإمكان التثبت من صحتها، والواضح أن واشنطن لا تزال لديها أسباب قوية تبرر استمرار التفاوض مع طهران مع استمرار جهودها لإلزام إيران إثبات حسن نياتها خاصة أن واشنطن لا تملك بعد دليلاً قوياً يؤكد أن كمية المخزون الإيراني من الوقود المخصب عند درجة ٤ في المائة والتي تصل إلى حدود طن هي كل ما تمتلك إيران، كما أنها لا تملك دليلاً واضحاً على أن منشأة قم التي تم اكتشافها أخيراً هي المنشأة السرية الوحيدة التي لا تزال طي الكتمان، وأن الفیصل الأخير في إثبات حسن نيات طهران هو الأفعال وليس الأقوال.

وربما يدخل ضمن الأسباب التي تبرر استمرار التفاوض إحساس أمريكي متزايد بأن إيران قد تكون الآن أقرب إلى قبول التسوية السلمية تقادياً لعقوبات جديدة يمكن أن تزيد الوضع الداخلي سوءاً في ظل التفكك الراهن في جبهة إيران الداخلية، والانقسام الخطير في حوزتها الدينية بين المحافظين والإصلاحيين الذي وصل إلى حد الانشقاق، والشكوك المتزايدة داخل الرأي العام الإيراني في مدى قدرة نظام ولاية الفقيه على إخراج إيران من عزلتها الراهنة لتصبح جزءاً من عالمها المتطور، الأمر الذي يتوق إليه نسبة غير قليلة من الإيرانيين.

وأياً كان الاتجاه سواء إلى التسوية السياسية أم إلى المزيد من التعقيد والمواجهة، فالأمر المؤكد أن الأمور لم تعد تحتل المزيد من التسويف وتضييع الوقت، وأن القضية لن تطول كثيراً قبل أن نرى نهاية الملف النووي الإيراني ونهاية توابعه الأخرى في عالما العربي، سواء في غزة أم لبنان أم سوريا.

١- اتفاق تبادل اليورانيوم الأول:

في تطور مفاجئ وافق - في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٩م - الإيرانيون - وبعد مفاوضات لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام مع وفد مشترك من الأمريكيين والفرنسيين والروس في فيينا، تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة النووية - على مشروع اتفاق، يؤكد استعداد طهران لنقل ٧٥ % من حجم مخزونها من اليورانيوم المخصب الذي أنتجته في معامل ناتانز إلى روسيا لإعادة تخصيبه إلى درجة ٢٠ % ثم إعادته مرة أخرى إلى إيران، كي يصلح فقط لتصنيع نظائر طبية مشعة تصلح لأغراض العلاج، يتم تشغيلها في مفاعل طبي تجريبي صغير كانت إيران قد حصلت عليه من الولايات المتحدة في عهد الشاه.

ويعني السماح بخروج هذه الكميات من اليورانيوم - التي يصل حجمها إلى ٢٦٠٠ رطل من مجمل مخزونها الذي يصل إلى ٣٥٠٠ رطل - أن إيران لن يكون في حوزتها من اليورانيوم منخفض التخصيب ما يمكنها من صنع قنبلة نووية واحدة، الأمر الذي يساعد على تهدئة مخاوف الإسرائيليين الذين يعتقدون أن طهران على وشك الحصول على القنبلة، ويخفف الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، تستعجله اتخاذ موقف حاسم من إيران بحجة أنها تسعى لإطالة أمد التفاوض كسبًا للوقت قبل أن يفوت الأوان.

وربما يمر وقت طويل قبل أن نعرف إن كانت هناك علاقة بين موافقة طهران السريعة على نقل الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم خارج البلاد وبين اتهامها الأخير لواشنطن بأنها ضالعة في قضية اختفاء العالم النووي الإيراني شهران أميري قبل ثلاثة أشهر وهو يؤدي مناسك العمرة في الحجاز، وضالعة في عملية التفجير الضخمة التي تمت قبل بضعة

أيام في ولاية بلوخستان الجنوبية، وراح ضحيتها خمسة من كبار قادة الحرس الثوري بينهم نوري الشوستاري نائب قائد الحرس، كانوا يحضرون مؤتمراً في الولاية التي تقع على حدود إيران مع كل من باكستان وأفغانستان للمصالحة بين السنة والشيعة، خاصة أن هناك من يعتقدون أن الحادثين يشكلان جزءاً من خطة أمريكية شاملة، تجمع بين سياسة الحوافز وسياسة العصا الغليظة التي يتبناها الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإلزام إيران إعادة النظر في مواقفها.

ومع أن طهران وافقت على نقل مخزونها النووي إلى روسيا، كما سمحت للمفتشين الدوليين بالدخول إلى معامل " قم " التي تم اكتشافها لإثبات أنها لا تستهدف صنع سلاح نووي، إلا أن بعض أجهزة المخابرات الغربية إضافة إلى الموساد الإسرائيلي تتشكك في صدق نيات طهران، وتشكك في إمكان أن يكون لديها مخزون أكبر من اليورانيوم المخصب، ومواقع نووية سرية أخرى لم يتم الكشف عنها مثل موقع " قم " الذي كشف عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، غير أن هذه المخاوف والشبهات التي تفتقد أدلة الإثبات لا تقلل من قيمة وحجم التقدم الذي حدث في مفاوضات فيينا، الذي أعلنه على العالم المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة النووية د/ محمد مصطفى البرادعي في حضور الوفد الإيراني المفاوض، وعزز الآمال في إمكان إيجاد تسوية سلمية لقضية الملف النووي الإيراني وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، إذا وافقت القيادة الإيرانية ممثلة في المرشد الأعلى على خامنئي وقيادة الحرس الثوري على مشروع اتفاق فيينا، وصانقت على خطوطه العريضة، وسمحت لوفد التفاوض الإيراني أن يستأنف مفاوضاته مع الأطراف الثلاثة الأمريكيين والفرنسيين والروس،

لوضع تفاصيل خطة نقل اليورانيوم إلى روسيا في شحنة بحرية واحدة كما تنص مسودة الاتفاق.

وما من شك في أن هذا الاتفاق كان سيرفع كثيراً من أسهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ويثبت لكثير من المتشككين في سياساته الإيرانية جدوى سياسة الحوار بدلاً عن المواجهة، إذا ما استند الحوار إلى عناصر قوة تلزم الطرف الآخر إعادة النظر في مجمل مواقفه، كما أن الاتفاق سوف يتيح للرئيس الأمريكي المزيد من الوقت لتفاوض أوسع مع إيران وأكثر عمقاً، يعالج مخاوف عديدة متبادلة سممت علاقات البلدين على امتداد ٣٠ عاماً من الصراع المرير، تعرضت خلاله إيران لثلاث موجات من العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن، ووصل العداء وتناقض المصالح بين الجانبين إلى حد يمس الأمن القومي لكل منهما، حيث يعتقد الإيرانيون أن واشنطن ضالعة في مخطط عريض يستهدف إضعاف الثورة الإسلامية والقضاء على نظام حكم آيات الله، تقوم عناصره على عزل إيران باعتبارها دولة إرهاب ومصدر خطر على أمن العالم يتحتم حصاره ومواجهته، والعمل على تقليص تأثيرها في محيطها الإقليمي، وفك تحالفاتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، واختراق أمنها الوطني وشق جبهتها الداخلية، وتفجير مشكلاتها العرقية والطائفية، على حين تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران هي أخطر الدول الراحية للإرهاب، وأحد العوامل الأساسية في غياب استقرار الشرق الأوسط بسبب تحالفاتها مع حزب الله وحماس وسوريا، ولأنها تمثل خطراً على أمن إسرائيل إذا تمكنت من صنع سلاح نووي، خاصة أنها تملك قدرة صاروخية تستطيع أن تصل إلى قلب الدولة العبرية.

وثمة ما يؤكد أن الاتفاق كان سيلقي ترحيباً عالمياً واسعاً؛ لأنه يبعد خطر الحرب عن منطقة الخليج والشرق الأوسط، ويفتح الطريق واسعاً

لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، ويساعد على حل عدد من المشكلات التوابع مثل الوضع في لبنان وغزة، ويؤمن استقرار سعر النفط وانتظام التجارة الدولية، ويقضي على مبررات صقور اليمين الإسرائيلي، الذين يتهمون الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالضعف ويشككون في إمكان نجاح سياساته، ويضغطون من أجل توريط الأمريكيين في عمل عسكري يستهدف قصف منشآت إيران النووية لا تستطيع إسرائيل أن تقوم به منفردة، يفتح أبواب الجحيم على منطقة الشرق الأوسط، أو يدخلها في دوامة من الفوضى تبدد أي أمل في التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، كما كان من الممكن أن يلقى الاتفاق ترحيبًا واسعًا من الشعب الإيراني الذي يعاني من فرض العقوبات الدولية المتتالية بأكثر مما تعاني حكومته، ويتوق إلى كسر عزلة إيران عن العالم، وربما تكون المعارضة الإيرانية أكثر الجميع ترحيبًا بالاتفاق؛ لأنها تعتقد أن تصاعد أجواء التوتر مع الولايات المتحدة وتهديدات إسرائيل المستمرة بضرب المنشآت الإيرانية تخدم المتشددین من أمثال أحمدی نجاد؛ لأنها تساعد على ترميم الجبهة الداخلية، وتمكنهم من إسكات كل صوت معارض واتهامه بالعمالة لقوى الخارج.

لكن الاتفاق على أهميته أصبح غير كافٍ لغلق الملف النووي من وجهة نظر دوائر أمريكية محافظة قريبة من المصالح الإسرائيلية لها وزنها وتأثيرها المهم على صناعة القرار، حيث تعتقد أن غاية ما يمكن تحقيقه من نقل الجزء الأكبر من اليورانيوم خارج إيران هو تأجيل قدرة طهران على تصنيع سلاح نووي بعض الوقت؛ لأن استمرار طهران في عملية تخصيب اليورانيوم سوف يمكنها من الحصول على كميات جديدة من اليورانيوم تعوض الكميات التي تم تصديرها إلى روسيا، ومن ثم فإن أي تسوية للملف النووي الإيراني لا تتضمن إلزام إيران وقف عمليات التخصيب هي تسوية

مخادعة لا تنهي الخطر الإيراني وإنما تؤجله إلى حين، ولأن إيران أصبحت تملك معرفة كاملة بأسرار إنتاج دورة الوقود النووي، فإنها تستطيع مع استمرار عمليات التخصيب اختصار الوقت الذي يمكنها من رفع درجة تخصيب الوقود النووي إلى الحد الذي يجعله صالحًا لإنتاج سلاح نووي.

غير أن إيران التي تعتبر المساس بحقها المشروع في تخصيب اليورانيوم خطأ أحمر، لن تقبل تحت أي ضغوط إلزامها بوقف مطلق لكل عمليات تخصيب اليورانيوم، استنادًا إلى حقها المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية السلمية، الذي يعززها توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة، وقبولها فتح جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي، ويزيد من صحة الموقف الإيراني التواطؤ الأمريكي على إعفاء إسرائيل وحدها من دون دول العالم أجمع من التفتيش الدولي على منشآتها النووية برغم أن ترسانتها العسكرية تحوي أكثر من ٢٠٠ رأس نووية!

وفي ظل هذه المفارقة وصلت المفاوضات مع إيران إلى حائط مسدود مع إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم طهران بوقف كل أنشطة التخصيب، وتمسك الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالأهداف ذاتها التي تمسك بها الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش.. وبرغم أن الرئيس باراك أوباما لم يتحدث صراحة عن ضرورة التزام طهران بوقف التخصيب، إلا أنه لم يبد أيًا إشارة توحى بأنه على استعداد لقبول حل وسط في هذه القضية!

ويعود جزء من أزمة الثقة العميقة بين طهران وواشنطن إلى الشكوك المتزايدة في شفافية البرنامج النووي الإيراني، خاصة بعد اكتشاف معامل " قم " التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، واعتقاد بعض أجهزة المخابرات الغربية أن إيران تخفي ١٢ موقعًا موزعة على أماكن

متباعدة يشتبه في أن تكون مقار لأنشطة نووية، على حين تؤكد طهران أنها لم تعد تملك أي موقع سري آخر غير معامل " قم"، التي اضطرت إلى إنشائها كي تكون موقعاً بديلاً لتخصيب اليورانيوم إذا تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من قصف معامل " نانتاز".

ومن وجهة نظر الوكالة الدولية للطاقة فإن عبور هذه المشكلة أمر غير مستحيل إذا قبل الطرفان حلاً وسطاً، خاصة بعد أن منيت إستراتيجية الرئيس السابق جورج دبليو بوش التي كانت تقوم على حرمان طهران من التكنولوجيا النووية بالفشل الذريع، وتمكنت إيران من قدرة معرفية عالية بأسرار إنتاج دورة الوقود النووي أصبحت جزءاً من الذاكرة الإيرانية يصعب محوها، كما أن البيت الأبيض يعرف على وجه اليقين أن إيران قد أوقفت برنامجها العسكري النووي منذ عام ٢٠٠٣م ولم تعاود إحياءه كما يدعي الموساد الإسرائيلي، فضلاً عن كل تقارير أجهزة المعلومات والمخابرات الأمريكية التي تؤكد أن إيران لن تتمكن من الحصول على القنبلة قبل عام ٢٠١٣م على أقل تقدير، وأن المرشد الأعلى على خامنئي لا يتحسب لتصنيع قنبلة نووية إيرانية، برغم بعض صقور المحافظين في إيران الذين يريدون أن تصبح إيران المحاطة بدول نووية عديدة - باكستان والهند وروسيا والصين وإسرائيل - دولة نووية.

وبرغم أن المصادقة على اتفاق نقل مخزون اليورانيوم الإيراني إلى روسيا يشكل مجرد خطوة أولى على طريق طويل، فإنها خطوة مهمة، ربما تكون أصعب الخطوات لكنها يمكن أن تفتح أبواب التسوية وتخلق أبواب الجحيم على الشرق الأوسط إذا ما أصبح الحل العسكري هو الخيار الوحيد، إلا أن المجلس النيابي الإيراني لم يوافق على هذه الخطوة لرفضه إيقاف التخصيب من ناحية، وأزمة الثقة بين الأطراف في جدية التنفيذ للاتفاق، مع

إصراره على أن يكون تبادل اليورانيوم متزامناً وفي توقيت واحد يتم فيه تسليم المخزون واستلام اليورانيوم بعد تنقيته.

ومع فشل اتفاق تبادل اليورانيوم وفي تأكيد جديد على إصرار إيران على المضي قدماً في أنشطتها النووية، أعلن على أكبر صالحي رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أنهم حددوا قرابة ٢٠ موقعاً لبناء منشآت نووية جديدة، وأشار إلى أنهم قدموا تقريراً بكافة التفاصيل للرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد، وأوضح أنه من المقرر الشروع في بناء أول منشأتين نوويتين مع بداية العام الإيراني الجديد، ومن المتوقع أن تعمل المنشأتان المرتقبتان بنفس طاقة مفاعل "تاتانز" لتخصيب اليورانيوم، ويأتي هذا الإعلان كخطوة أولى لتنفيذ التعهد الإيراني السابق بإنشاء ١٠ منشآت نووية جديدة، وهو الأمر الذي أشعل غضب الغرب.

وفي الوقت نفسه جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هـو مطالبته المجتمع الدولي بفرض عقوبات فورية على إيران بغض النظر عن موقف الأمم المتحدة من مثل هذه العقوبات، قائلاً: " إن الحاجة الملحة لوقف سباق التسلح الذي تخوضه إيران تستدعي فرض هذه العقوبات ولو خارج إطار مجلس الأمن ".

ونقل راديو " إسرائيل " عن بنيامين نتنياهو قوله - في كلمة له أمام مجلس أمناء الوكالة اليهودية: " إن الاقتصاد الإيراني يعتمد كلياً على قطاع الطاقة ' ولذا يجب فرض حظر فوري على تصدير مشتقات البترول لإيران.

وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي: " إن هذه العقوبات التي تهدف إلى شل القدرات الإيرانية يمكن فرضها إما من خلال استصدار قرار من

مجلس الأمن أو خارج إطار المجلس " مشددًا على ضرورة فرضها دون تأخير.

وفي فيينا أكد على أصغر سلطانية مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلاده مستعدة لمواصلة المفاوضات حول تبادل اليورانيوم، وأنها في انتظار رد من القوى الكبرى حول الاقتراحات التي قدمتها طهران بهذا الصدد.

وفي إطار ماراثون التصعيد الإيراني في الخليج العربي اختارت إيران التوقيت الدولي المناسب للإفصاح من جانبها عن مفاعلها النووي رقم ٢ وكأنها ترى أن اهتمام العالم بمفاعلها الأول لن يثنيه إلا التلويح والإعلان الرسمي بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مفاعل جديد تقيمه أسفل الجبال في " قم " .

في السياق النووي فإن المحطة النووية الجديدة التي شيدت تحت الأرض داخل قاعدة للحرس الثوري في " قم " لا تختلف عن محطة "بوشهر" ، ويقول الإيرانيون إنها صممت لإنتاج ٥% فقط من الوقود النووي، وأن ما تحتاجه القنبلة النووية يتطلبه إنتاج أكثر من ٩٥% من الوقود النووي، ويقال إن هناك خبراء عسكريين أمريكيين وإسرائيليين يعكفون على دراسة عدد من الخيارات لضرب إيران، والتساؤل المطروح هو هل بات احتمال ضرب إيران وشيكًا؟ بعض الخبراء يرى أن الإعلان عن مفاعل جديد قد يغير من خطط الهجوم أو على الأصح يربك تلك الخطط؛ لأن زيادة عدد المواقع المستهدفة للهجوم والتخلص من الخطر النووي الإيراني يتمدد، والمفاجأة الجديدة هي مفاعل تحت الأرض بل تحت جبل في قم.

٢- اتفاق تبادل اليورانيوم الثاني:

برزت مفاجأة التحدي الإيراني مع 'تبادل اليورانيوم' الذي وقعته إيران مع كل من تركيا والبرازيل في ١٧ مايو ٢٠١٠م، ومشروع الاتفاق طرحته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعات إيران مع مجموعة "١+٥" في جنيف في أكتوبر ٢٠٠٩م (الدول الصناعية الخمس الكبرى إضافة إلى ألمانيا)، فلهذه الأولى يبدو الاتفاق الجديد وكأنه تحول كبير في سياسة إيران، واستجابة منها للضغوط الغربية المتتالية لتسوية أزمة برنامجها النووي، لكن قراءة متأنية في بنود الاتفاق تكشف عن أن إيران لم تقدم تنازلات كبيرة، ولم تستجب لضغوط الغرب، بل حاولت إرباك حسابات خصومها، والالتفاف على مطالب المجتمع الدولي الخاصة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، بإجراء تغيير "تكتيكي" في سياستها النووية، يتيح لها كسب مزيد من الوقت، وتعطيل الجهود الدولية لفرض عقوبات دولية عليها لأطول فترة ممكنة، دون أن يؤثر ذلك في خططها للطموح في المجال النووي.

ينص الاتفاق الجديد على نقل إيران الكمية نفسها من اليورانيوم منخفض التخصيب (بنسبة ٣,٥%)، التي تضمنها الاتفاق الأول، إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب (بنسبة ٢٠%)، وهذا في ظاهره يمثل تنازلاً كبيراً من جانبها، لاسيما أنها وضعت في السابق شروطاً عدة للاستجابة لأي اتفاق لتبادل اليورانيوم، أهمها أن يتم على مراحل، وأن تحدد إيران الكمية الخاضعة للتبادل، وأن تجري عملية التبادل على أراضيها، إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، فقد تعمدت إيران الإسراع في عمليات تخصيب اليورانيوم في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩م، وقت طرح الاتفاق الأول إلى مايو ٢٠١٠م، حيث تم توقيع الاتفاق الثاني، بشكل أدى إلى زيادة كمية اليورانيوم

منخفض التخصيب التي تمتلكها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو جرام، وهو ما يعني أن الاتفاق الجديد - في حالة تنفيذه - لن ينقل ٧٥% مما تمتلكه إيران من اليورانيوم إلى الخارج، كما كان يقضي الاتفاق الأول؛ لأن الكمية التي حددها - وهي ١٢٠٠ كيلو جرام - لم تعد تمثل هذه النسبة، بما يعني أن إيران - حتى في حالة تنفيذها للاتفاق الجديد - سوف يتبقى لها أكثر من ٨٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم منخفض التخصيب، والتي ستزيد حتماً في الفترة المقبلة بفعل استمرارها في عمليات التخصيب.

نجحت إيران في استقطاب دولتين تحظيان بمكانة مرموقة على الساحة الدولية، وبالتالي صدرتهما للدفاع عن الاتفاق الجديد في مواجهة المساعي التي تبذلها القوى الكبرى لفرض عقوبات دولية عليها، فقد اعتبرت أنقرة الاتفاق الجديد إنجازاً تاريخياً، وأكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن إيران قامت بما هو مطلوب منها، وعلى المجتمع الدولي أن يقدر ذلك، ويقدم الدعم اللازم للتسوية السلمية، متهمًا الدول الغربية بعدم تبني موقف "نزيه ومنصف" حيال الأزمة النووية الإيرانية، وفيما بدا ردًا على تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" التي قالت فيها إن المبادرة البرازيلية - التركية تهدف لجعل إيران تكسب الوقت، وجعل العالم أكثر عرضة للخطر، شدد أردوغان على "أن الخطوات التي اتخذناها ليست هي التي تضع العالم في خطر، على العكس إنها خطوات تمنع محاولات وضع العالم في خطر".

موقف الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا داسيلفا لم يكن أقل وضوحًا من موقف أردوغان، فقد حرص لولا داسيلفا على أن يدعو وبصراحة - في كلمته الافتتاحية أمام المنتدى العالمي الثالث لتحالف الحضارات في ٢٧ مايو ٢٠١٠م - إلى "حل تفاوضي" للأزمة النووية

الإيرانية، لكن الأهم من ذلك هو نجاح الصحافة البرازيلية في الرد على الهجوم الأمريكي ضد الرئيس البرازيلي لمشاركته في توقيع الاتفاق النووي الثلاثي في طهران بالكشف عن مضمون الرسالة التي سبق أن أرسلها الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " للرئيس البرازيلي يحثه فيها على البحث مع إيران عن " اقتراح طريق يجب سلوكه " في المفاوضات معها، وتأكيد أن ما جرى النص عليه في اتفاق طهران يتطابق تمامًا مع ما تضمنته رسالة الرئيس باراك أوباما للرئيس البرازيلي، خاصة اقتراح الرئيس باراك أوباما في هذه الرسالة أن " نقل ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم (المنخفض التخصيب) إلى خارج إيران أداة لترسيخ الثقة وتقليص التوترات الإقليمية"، وكذلك اقتراح الرسالة على البرازيل " أن تصر مع إيران على الفرصة التي يمثلها العرض بأن تحتفظ باليورانيوم كعهدة في تركيا " وهذا بالذات ما تضمنه البند الخامس من اتفاق طهران.

فضلاً عن ذلك فإن المرونة التي أبدتها إيران في الاتفاق الجديد بموافقتها على أن تكون عملية التبادل خارج أراضيها عوضتها بإسماح الاتفاق الجديد بامتلاك دورة الوقود النووي، بما فيها أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهو ما يضيف زخماً وشرعية على جهودها في مواصلة برنامجها النووي، محتفظة بمظلة دولية ممثلة في كل من تركيا والبرازيل اللتين أكدتا أن الاتفاق الجديد يمثل " نقلة تاريخية "، ويثبت صدق نوايا طهران في التعامل بشفافية مع مخاوف المجتمع الدولي تجاه برنامجها المثير للجدل.

ولذا كانت إيران حريصة على أن تتضمن الرسالة التي وجهها رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية على أكبر صالحي إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، والتي حملت موافقتها على الاتفاق بموجب

مادته السادسة (تأكيد مواصلة عمليات التخصيب باعتباره حقاً شرعياً للدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومن دون تمييز).

من هنا يمكن تفسير حرص الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى المتشككة في مواقف إيران على تأكيد - قبل التوصل إلى الاتفاق الأخير - ضرورة تعديل " اتفاق جنيف " ليأخذ في اعتباره الزيادة الملحوظة في كمية اليورانيوم منخفض التخصيب المتاحة لدى طهران، في ضوء استمرارها في عمليات التخصيب، ومن هنا أيضاً يمكن تفسير أسباب رد الفعل السلبي من جانب القوى الكبرى على الاتفاق الجديد.

فقد انتقدت واشنطن الاتفاق الجديد، وهاجمت وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " التحركات الدبلوماسية التي قادت بها البرازيل وتركيا، وبدت بريطانيا وفرنسا وألمانيا مصرّة على المضي قدماً في بحث العقوبات الدولية الجديدة، مقللة من أهمية الاتفاق وحجمه بالنسبة للأزمة النووية الإيرانية، بينما هاجمت إسرائيل كلاً من تركيا والبرازيل، معتبرة أن إيران تلاعبت بهما، وأن الاتفاق الثلاثي سيعقد الأمور بالنسبة للدول الغربية، أما روسيا فقد تبنت موقفاً قريباً من الموقف الغربي، واعتبرت الاتفاق الجديد غير كافٍ لتسوية الأزمة النووية الإيرانية.

يشير هذا الموقف الروسي إلى أن ثمة حالة من التوتر والاحتقان بدأت تخيم على العلاقات الإيرانية - الروسية في الفترة الأخيرة، مبعثها استياء إيران من التحول الملحوظ في السياسة الروسية تجاه أزمة ملفها النووي، فقد عزفت روسيا عن إتمام صفقة تسليم أنظمة صواريخ " إس ٣٠٠ " للدفاع الجوي إلى إيران رغم توقيع اتفاق بشأنها قبل عامين، كما أجلت إتمام مفاعل بوشهر أكثر من مرة، وقد دفع ذلك إيران إلى اتخاذ إجراءات مضادة، فقد ألمحت إلى أنها سوف تتجه إلى إنتاج أنظمة مشابهة لصواريخ " إس

٣٠٠ " محليًا، كما أقدمت على منح الطيارين الروس الذين يعملون لديها مهلة شهرين لمغادرة البلاد.

الأهم من ذلك هو تفضيلها أن تكون تركيا المكان الذي يمكن أن تجري فيه عملية تبادل اليورانيوم بدلاً من روسيا، حيث كان ينص الاتفاق الأول بما يكشف عن عدم ثقة إيران في نوايا روسيا، وقد عبر الرئيس أحمدني نجاد عن الاستياء الإيراني تجاه روسيا بعد توقيع الاتفاق مباشرة، حيث وجه انتقادات حادة للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، متهمًا إياه "بالجلوس قرب من هم أعداؤنا منذ ثلاثين عامًا"، وقد ردت روسيا فورًا على تصريحات أحمدني نجاد مؤكدة - على لسان المستشار الدبلوماسي للكرملين سيرجي بريخودكو - أن الرئيس الإيراني "لم ينجح أبدًا في الحفاظ على سلطته من خلال استخدام الدبلوماسية السياسية".

هذا التوتر الجديد والمفاجئ يضع حدودًا لما يسمى بـ "العلاقات الإستراتيجية" بين روسيا وإيران، فقد أثبت أن هذه العلاقات ليست من النوع شديد الصلابة، كما أن الخلافات بين طرفيها ليست ثانوية، فضلاً عن أن تاريخ العلاقات بين الطرفين لم يكن تعاونيًا في المجمل، فقد كان الاتحاد السوفييتي أحد أهم مصادر التهديد لإيران خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث قام بغزو إيران في عام ١٩٤١م بالتسسيق مع بريطانيا، وأعلن رسميًا احتلال أذربيجان الإيرانية، وبعد الحرب لم يسحب قواته إلا بعد حصوله على امتيازات بالتنقيب عن النفط في شمال إيران، وقد أدت المواجهات العسكرية المتكررة بين البلدين إلى استقطاع السوفييت لأراضٍ شاسعة كانت بحوزة إيران في القوقاز، ودعم الحركات الانفصالية الكردية والأذربيجانية في إيران.

نصوص اتفاق تبادل اليورانيوم (إيران - تركيا - البرازيل) ١٧ مايو ٢٠١٠م:

أولاً- تؤكد الدول الثلاث التزامها بمنع انتشار الأسلحة النووية، واحترام حقوق الدول الأخرى في مجال تطوير الطاقة النووية وأبحاثها وحلقة الوقود.

ثانياً- تتعهد الدول الثلاث بتنفيذ هذا الاتفاق في أجواء إيجابية وبناءة، وبعيداً عن المواجهة لبدء مرحلة جديدة من التعاون.

ثالثاً- يمثل اتفاق تبادل الوقود النووي خطوة لبناء التعاون حول مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

رابعاً- تبادل الوقود النووي هو إجراء بناء يمكن أن يؤدي إلى تعاون إيجابي، وإلى تفادي أي مواجهة، ومن بينها البيانات والتصرفات التي تهدد بإلحاق الضرر بحقوق إيران، وأن يكون التعاون النووي بديلاً عنها.

خامساً- ستحتفظ تركيا بـ ١٢٠٠ كجم من اليورانيوم منخفض الإثراء كإمانة مملوكة لطهران، وتخضع لإشراف ورقابة إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سادساً- تبلغ طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببنود الاتفاق خلال ٧ أيام، وستقدم مزيداً من التفاصيل حول تبادل الوقود بعد تسلمها ردّاً إيجابياً من مجموعة فيينا (روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية) عن طريق رسالة خطية.

سابعاً- يفترض أن يطبق الطرفان (إيران ومجموعة فيينا) البند السادس عندما تعلن المجموعة قبولها الاتفاق، فتعلن إيران موافقتها على نقل ١٢٠٠ كجم من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وتتعهد مجموعة فيينا بتسليم إيران ١٢٠ كجم من الوقود الذي يحتاج إليه مفاعل طهران.

ثامناً- في حال لم يؤخذ الاتفاق بعين الاعتبار، تعيد تركيا الوقود النووي إلى إيران متى طلبت ذلك.

تاسعاً- ترحب البرازيل وتركيا بإجراء إيران محادثات مع مجموعة ٥ + ١ (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) في أي مكان، بما في ذلك أراضيها.

عاشراً- نتمن تركيا والبرازيل مقاربة إيران البناءة للمضي في حقوقها وتطبيق التزامات معاهدة حظر الانتشار النووي، فيما تقدر إيران لجهود البلدين في هذا المجال.

وفي إطار إصرار الشعب الإيراني على امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية جاءت انتخابات الرئاسة الإيرانية بمفاجأة، حيث حقق رئيس بلدية طهران محمود أحمدي نجاد، فوزاً كاسحاً على منافسه هاشمي رافسنجاني قطب الثورة الإيرانية ورئيس الجمهورية الأسبق وأحد كبار الحوزة الدينية، بفارق عشرة ملايين صوت، وينهي بذلك نجاد (٤٨ سنة) ابن الحداد الفقير ثماني سنوات من محاولات الإصلاحيين بزعامة الرئيس خاتمي لتجميل وجه إيران، ليكون نظامه أكثر انفتاحاً على العالم بتكريس حريات وحقوق الإنسان، ومنح المرأة الإيرانية حقوقها، وأحسب أن وكالة الأنباء الفرنسية قد أصابت تماماً حينما وصفت فوز نجاد بأنه كان بمثابة زلزال تسونامي جديد اجتاح إيران فجأة، في إشارة نكية إلى أنه مثل الموجات العاتية التي أصابت بعض دول جنوب شرق آسيا في ٢٦ ديسمبر الماضي من أقوى الزلازل التي شهدتها العالم منذ ٤٠ عاماً بقوة تزيد على تسع درجات...!!

وقد أكد مندوب بريطانيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تزويد مفاعل " بوشهر " بالوقود النووي يدل على إمكانية استفادة إيران من الطاقة النووية مما يمثل تحدياً لمطالبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأوضح أن "القلق الدولي حول أنشطة إيران النووية لا يمكن إنهاؤه إلا بامتثال إيران لقرارات مجلس الأمن وإرضاء المجتمع الدولي بأن هذه الأنشطة لأغراض سلمية فقط" .

ومن جانبه دعا مندوب فرنسا إيران إلى تعليق ما وصفته بأنشطتها الحساسة، بينما دعا مندوب روسيا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى عقد لقاء لبحث إعلان آلية تبادل الوقود للمفاعل النووي الإيراني، وأنه ليست هناك قيود تحول دون التعاون مع إيران في مجال إنشاء المفاعلات النووية العاملة على الماء الخفيف مؤكداً أن روسيا لا تتخلى عن التعاون مع إيران في مجال الذرة السلمية، هذا وقد انضمت إيران في ٢١/٨/٢٠١٠م إلى نادي الدول المستخدمة للطاقة النووية بعد أن أعلنت بدء تشغيل مفاعل " بوشهر " النووي وذلك في تحدٍّ عمليٍّ لعقوبات الغرب، حيث يأتي حصول طهران على الطاقة النووية رسمياً في وقت تخضع فيه لستة قرارات تبناها مجلس الأمن الدولي، بينها أربعة تتضمن عقوبات ضد برنامجها النووي، فقد أعلنت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أمس رسمياً عن بدء عمليات شحن محطة " بوشهر " بالوقود النووي في إطار عملية قد تستغرق عدة أيام تمهيداً لوضع المفاعل المخصص لإنتاج الطاقة الكهربائية قيد الخدمة الفعلية بعد شهرين.

وأوضح بيان الهيئة أن عملية نقل الوقود النووي انطلقت بمشاركة مهندسين روس وإيرانيين بحضور على أكبر صالحى رئيس الهيئة الإيرانية، وسيرجي كيريينكو رئيس الوكالة النووية الروسية " روساتوم " التي تولت إدارة بناء المحطة، ومراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وصرح صالحى بأن هذه الخطوة تمثل رمزاً للمقاومة الإيرانية والصبر على الضغوط والعقوبات، كما ندد المسئول الإيراني بدعوة البيت الأبيض لطهران لوقف تخصيب اليورانيوم، مؤكداً أن أنشطة إيران النووية من بين الحقوق الطبيعية للبلاد، وأوضح صالحى أن العملية ستشمل نقل ١٣٦ قضيماً من الوقود إلى قلب المفاعل - بعد أن استكملت عمليات التفتيش والفحص اللازمة - من مستودع التخزين، في خطوة عملية لوضع المفاعل قيد التشغيل بعد عقدين من وضع اللمسات الأولى لبنائه تخللتها فترات من التأجيل والتوقف والتوتر السياسي بين موسكو وطهران، ويحتاج المفاعل إلى أسبوعين بعد ذلك ليبلغ ٥٠% من طاقته وليتم ربط المحطة التي تبلغ قدرتها ألف ميغاواط بشبكة الكهرباء نهاية أكتوبر أو مطلع نوفمبر المقبلين.

يذكر أن بناء مفاعل "بوشهر" استغرق ٣٥ عاماً، تخللتها سلسلة من العراقيل تسببت في تأخر عمليات البناء، حيث بدأ فعلياً العمل في المفاعل خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي في سبعينيات القرن الماضي وتحديدًا عام ١٩٧٤م، لكن المشروع توقف كلياً بعد خلع الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في الاستيلاء على الحكم.

وفي موسكو نقلت وسائل إعلام محلية عن كيريينكو قوله: إن عملية تزويد مفاعل "بوشهر" بالوقود النووي بدأت ضمن المهلة التي حددها الفنيون الروس والإيرانيون، وبحسب المعلومات الواردة من موسكو، زودت روسيا إيران بـ ٨٢ طناً من الوقود النووي لصالح مفاعل "بوشهر" على أن تتم استعادة قضبان الوقود المستنفد منعاً لاستخدامها في أغراض أخرى.

وفي هذا الإطار أكد نائب وزير الخارجية الروسية سيرجي ريبياكوف أن "بوشهر" لا يشكل أي تهديد نووي على الإطلاق، مكرراً بذلك ما قاله وزير الخارجية سيرجي لافروف عندما أشار إلى أن مفاعل

"بوشهر" سيبقي إيران مرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وضمن إطار معاهدة منع الانتشار النووي.

ومن جانبه قال الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في ٢١/٨/٢٠١٠م إن بلاده بحاجة لعشرين محطة نووية لتأمين احتياجاتها من الطاقة، مؤكداً أن التجربة علمت طهران أنه من غير الممكن الاعتماد على مصادر خارجية لتأمين الوقود النووي لتشغيل المفاعلات.

ومن جانبها اعتبرت الولايات المتحدة أن مفاعل "بوشهر" لا يمثل خطراً على نظام منع الانتشار النووي، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "داربي هو لاداي" لوكالة الأنباء الفرنسية أن مشاركة روسيا في بناء المفاعل وتشغيله تؤكد أن إيران لا تحتاج إلى قدرات لتخصيب اليورانيوم إذا كانت النيات سليمة تماماً، وأضاف أن واشنطن تعترف بأن مفاعل "بوشهر" مخصص لإنتاج الطاقة النووية السلمية.

وعلى صعيد آخر أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن مسئولين أمريكيين اختتموا في ٢١/٨/٢٠١٠م جولة شملت ثماني دول للدفع باتجاه تطبيق عقوبات الولايات المتحدة والامم المتحدة المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، وأوضحت الوزارة أن المسئولين أكدوا في محادثاتهم أن البنوك الأجنبية قد تفقد إمكانية الدخول إلى النظام المالي الأمريكي إذا واصلت تعاملاتها مع المصارف المدرجة على اللائحة السوداء المتعلقة بالمسألة الإيرانية.

وأعلنت تركيا في نفس التاريخ أيضاً أنها ترفض الالتزام بتنفيذ عقوبات أمريكية على إيران، حيث ذكرت صحيفة "زمان" التركية أن حكومة حزب العدالة والتنمية رفضت الطلب الذي تقدم به الوفد الأمريكي

بحجة أن العقوبات الأمريكية غير مدرجة في البند السابع الخاص بالأمم المتحدة.

لا شك في أن التقرير الأخير الذي أصدره محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأسبوع الأخير من مايو ٢٠٠٨م حول آخر تطورات البرنامج النووي الإيراني لم يخلق الملف، خاصة أنه ركز في مجمله على مسألة الدراسات التي تزعم أن إيران كانت تسعى إلى تصنيع سلاح نووي، وتضمنتها معلومات استخباراتية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الإيرانيين يعتبرون أن الملف أغلق منذ التقرير قبل الأخير الذي أكد انتهاء الوكالة من جميع المسائل العالقة في البرنامج النووي وفقاً لتطبيق اتفاق الحادي والعشرين من شهر أغسطس العام الماضي، والمعروف بخطة العمل، حيث ردت إيران على جميع أسئلة الوكالة ونقاط اللبس.

فالتقرير اشتمل على قسمين، الأول أشار فيه البرادعي إلى تعاون إيران والإجابات التي قدمتها، وفي الوجه الثاني طرح انتقادات، وأشار إلى عدم التنسيق بين إيران والوكالة.

والتقرير يتضمن نتائج عدة زيارات لمفتشي ومسؤولي الوكالة لإيران، ومباحثاتهم مع المسؤولين في طهران القائمين على البرنامج النووي، ولا يعتبر الإيرانيون أن موضوع الدراسات المزعومة ضمن الموضوعات المتبقية من حيث التصنيف وبرنامج العمل، واستندوا في ذلك إلى نص التقرير قبل الأخير الذي أشار - بصراحة ووضوح - إلى تسوية جميع القضايا المتبقية والانتهاء منها، كما أن الوثائق التي يتحدث عنها الأمريكيون والتي تتعلق بهذه الدراسات لم تقدم إلى الوكالة عبر مسار صحيح، مما حدا بالمدير العام إلى الإعلان في التقرير الأخير - لأول مرة - عن أسفه لهذا

الموضوع، ويرى الإيرانيون أن تعاونهم مع الوكالة في تفتيش المنشآت النووية كان - ولا يزال - عاديًا حيث سهلت طهران عمل المفتشين خلال السنوات الخمس الماضية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التقرير يمثل بالنسبة لإيران - من وجهة نظرها - وثيقة دولية جديدة تؤكد سلمية برنامجها النووي الذي يتهم الغرب طهران بأنه قد يتحول إلى الاستخدامات العسكرية في المستقبل.

كما أن الغرب يعتبر أن إيران لديها الكثير من التوضيحات التي يجب عليها أن تقدمها الوكالة بخصوص موضوع الدراسات التي تعتبرها الوكالة بأنها مبعث قلق كبير.

من النقاط السلبية الأخرى في التقرير الإشارة إلى استمرار طهران في أنشطة تخصيب اليورانيوم بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن حيث أفاد التقرير أن إيران قامت بتركيب حوالي ٣٥٠٠ جهاز طرد مركزي في "منشأة ناتنز" النووية تحت الأرض بالإضافة إلى عدم استئناف العمل بمقتضيات البروتوكول الإضافي، حيث لم ترد إيران بعد على طلب الوكالة بالسماح لها بالوصول إلى أماكن مرتبطة بتصنيع أجهزة الطرد المركزي وأبحاث وتطوير تخصيب اليورانيوم واستخراجه وتنقيته.

لكن التقرير - من ناحية أخرى - أكد أن طهران قدمت تسهيلات لاستمرار نشاط مفتشي الوكالة، كما أن الوكالة استطاعت مواصلة مساعيها لتشخيص عدم انحراف نشاطات إيران النووية، وإن إيران سمحت للوكالة بالوصول إلى المواد النووية المعلنة بأنشطتها النووية، وفي التاسع من شهر مايو قدمت الوكالة عددًا من الأسئلة، أجابت عليها طهران بعد أسبوعين، وهذه الإجابات مازالت قيد البحث والدراسة من خبراء الوكالة.

وعلى ضوء الخلفيات السياسية للقضية نجد أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد ردت برزمة مقترحات جديدة تساهم في حل أزمة الملف النووي، ردًا على المقترحات التي قدمتها مجموعة الخمسة زائد واحد (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين بالإضافة إلى ألمانيا).

ولا تتضمن المقترحات الإيرانية وقف أو تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم للاستخدامات السلمية التي تدعمها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بينما تركز المقترحات الغربية على وقف التخصيب كمقابل للعروض والإغراءات التي تقدمها؛ لذلك فإن الكرة الآن ليست فقط في الملعب الإيراني، بل أيضًا في الملعب الغربي، خاصة أن التقرير لم يدين إيران كما أنه لم يبرئها.

وتريد الولايات المتحدة والدول الغربية أن يبقى ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، وهو لا يتأتى إلا بضمان امتلاكها سلاح الردع النووي؛ فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي ترفض الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما ترفض إخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة، أي نظام الرقابة الدولية، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لعدم التوصل إلى حل مناسب لأزمة البرنامج النووي الإيراني.

ثانيًا: تحدي تنمية القدرات العسكرية الذاتية:

وفي إطار التصعيد المتواصل بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الغربية أعلنت إيران عن إطلاق صواريخ قصيرة المدى من طراز "تندر" و "فاتح ١١٠" وزلزال، واختبار لصاروخي "شهاب ١" و "شهاب ٢" و "شهاب ٣" الذي يقدر مداه بألفي كيلومتر أي يمكن أن يتجاوز إسرائيل، وذلك بعد أيام قليلة من قيامها

بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مفاعلها النووي الجديد تحت أحد جبال قم.

وتعلن طهران أن ما تقوم به يدخل ضمن خططها التدريبية بهدف تطوير قدرات الدفاع لديها وتنفيذ الخطط الرادعة للقوات المسلحة وإيجاد نظام دفاعي رادع طويل الأمد، وتأتي ضمن مناورات جرت في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٩م لمختلف وحداتها العسكرية باسم 'الرسول الأعظم ٤'، وبالرغم من تأكيد قائد سلاح الجو الإيراني بأن منظومة الصواريخ الإيرانية لا تمثل تهديدًا لدول الجوار على الإطلاق، وأن الرسالة التي توجهها هذه المناورات للدول المستكبرة تتمثل في أن الإيرانيين قادرون على الرد بشكل مدمر وبسرعة، بالإضافة إلى استخدام صواريخ ذات عدة رؤوس مع إمكانية إطلاق عدة صواريخ من منصة واحدة.

افتتح أحمد وحيد وزير الدفاع الإيراني في ٢٩/٨/٢٠١٠م خطًا لإنتاج قذائف متطورة بحجم ١٣٠ ملليمترًا تعمل مثل الصاروخ الباليستي وبألوقود الصلب، وقال وحيد: إن مدى القذائف الجديدة يصل إلى ٤٥ كيلومترًا مشيرًا إلى أن النسخة القديمة منها كان مداها يصل إلى ٢٧ كيلومترًا فقط، وأكد الوزير الإيراني أن القذائف الجديدة لديها قدرة تدميرية عالية للخطوط المتأخرة للعدو، مشددًا على أن إنتاج هذا النوع من الأسلحة سيزيد من القوة القتالية للقوات المسلحة الإيرانية.

واستمرارًا لإعلان سلسلة التطورات العسكرية الإيرانية أعلن مسئول بارز في القوات البحرية الإيرانية أن غواصة ثقيلة تبلغ زنتها ٥٠٠ طن سوف تدخل الخدمة بالقوات الإيرانية خلال عامين، وقد تحقق ذلك خلال الأسبوع الثاني من أغسطس ٢٠١٠م.

أعلنت إيران في ١١/٤/٢٠١٠م أنها بدأت بالفعل في إنتاج صاروخ دفاعي جديد مضاد للطائرات متوسط المدى، ونقل التلفزيون الرسمي عن وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى إعلانه بأنه تم إطلاق اسم " مرصد " أو كمين" على الصاروخ الجديد القادر على إصابة طائرات " معادية " تحلق على علو منخفض أو متوسط.

وأكد وحيدى - لدى افتتاحه خط الإنتاج الجديد للصاروخ - أن "مرصد" فعال وحيوي، وستظهر قدراته خلال الحرب الإلكترونية، كما أنه قادر على العمل بكفاءة مع الأنظمة الدفاعية الجوية والرادارات الأخرى، وأشار إلى أنه تم بالفعل البدء في إنتاجه على نطاق واسع، وسيتم تزويد القوات المسلحة الإيرانية بعدد لا بأس به من هذا الصاروخ في غضون عام تقريباً، وحرص وحيدى على تأكيد أن الصاروخ الجديد أكثر تطوراً من الصاروخ الأمريكي " هوك " والذي اشترته إيران في السبعينيات من القرن الماضي ويبلغ مداه ٤٢ كيلومتراً.

ومن ناحيته ندد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي بما وصفه بـ " التهديد النووي المشين " الذي وجهه الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإيران، فيما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أنها سترفع شكوى للأمم المتحدة ضد ما تعتبره تهديداً أمريكياً صريحاً بشن هجوم ضدها بالأسلحة النووية، وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي أعلن فيه على أكبر صالحي رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن بلاده ستبدأ في إنتاج أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتشغيل مفاعلاتها النووية على نطاق واسع، وأكد - في تقرير بثه التلفزيون الإيراني - أن طهران تمتلك حالياً المعرفة اللازمة لإنتاج مثل هذه الأجهزة، كما دافع عن حق بلاده في استخدام أجهزة الطرد

من الجيل الثالث، مؤكداً أن الولايات المتحدة تستخدم هي الأخرى أجهزة متطورة للغاية.

ويأتي هذا الإعلان كرد إيراني حاسم على ادعاءات غربية بأن طهران لا تمتلك المعرفة اللازمة لإنتاج ما تحتاجه من وقود نووي.

وفي الوقت ذاته حرص رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني على التأكيد مجدداً على التزام إيران بالفتوى الخاصة بتحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل والتي أصدرها خامنئي وشدد عليها من قبل.

يأتي ذلك في الوقت الذي حذر فيه محللون إسرائيليون من أن روسيا تبعث برسائل مختلطة بشأن تعهدها تسليم النظام الدفاعي المضاد للصواريخ ' إس - ٣٠٠ ' المتقدم إلى إيران في إطار سعيها لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، وأكدت صحيفة ' جيروزاليم بوست ' الإسرائيلية - على موقعها الإلكتروني - أنه " إذا حصلت طهران على هذا النظام فإن أي ضربة عسكرية محتملة على المواقع النووية الإيرانية قد تصبح أكثر صعوبة، لكن ما زال غير واضح بشكل كبير موعد تسليمه، وما إذا كانت موسكو تعزم بالفعل تسليم هذا النظام لإيران أم لا " .

ثالثاً: تحدي الاستعداد لمواجهة التحديات والهجمات المعادية:

لا شك أن الخبراء العسكريين في كل من واشنطن و تل أبيب يدركون أن شن ضربة جوية مباغتة لن يضمن التخلص من تهديدها النووي حتى في حال كرروا ضرب منشآتها النووية المعروفة التي بلغ عددها نحو ٩ مواقع ما بين مفاعلات ومنشآت ومراكز إنتاج أنشطة نووية، وهذا يضع حزمة من العقبات أمام الضربات المتوقعة سواء الإسرائيلية أو الأمريكية أهمها تعبد وتنوع وتشتت المواقع الإستراتيجية في إيران، وهو ما يضاعف من المأزق

سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الأمنية فيما يتعلق بالتشييد الذي تتحصن مرافقه تحت الأرض والجبال، أو من ناحية منظومات الصواريخ التي تعلن عنها طهران باستمرار، وهذا بدوره يرفع من نسبة المخاطر التي ستنتج عن الضربة، فايران لديها مفاعل لتخصيب اليورانيوم في ناتنز بوسط ايران الذي كشف عن وجوده في ٢٠٠٢م وهو من أهم المنشآت النووية الإيرانية، ويضم أكثر من ثمانية آلاف جهاز طرد مركزي، منها نحو ٤٦٠٠ قيد التشغيل، إضافة إلى المنشآت تحت الأرض في نفس المنطقة وتقدر محتوياته على ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي، إضافة إلى مفاعل تخصيب اليورانيوم الجديد في قم، وهو قيد البناء حالياً، وكشفت ايران عن وجوده في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩م، ويقع بين مدينتي طهران وقم على مسافة مائة كم من العاصمة وتشير المعلومات أن تصميمه الفريد وبناءه تم تحت جبل، ويقدر الخبراء احتواءه على ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي، إضافة إلى مفاعل التحويل في أصفهان بوسط ايران أيضاً، وقد تمت تجربته صناعياً في ٢٠٠٤م، وهو يسمح بتحويل مسحوق اليورانيوم المركز المستخرج من مناجم الصحراء الإيرانية إلى غازات رباعي الفلوريد وسداسي الفلورايد، ويستخدمان في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم المخصب، وكذلك منشأة إنتاج الوقود النووي في أصفهان التي دشنت في أبريل الماضي وتحمل طاقة لإنتاج ١٠ أطنان من الوقود النووي سنوياً، وهناك مفاعل " آراك " غرب ايران ويعمل بالمياه الثقيلة انتهى تقريباً، وهو مخصص لإنتاج البلوتونيوم لأغراض البحث الطبي كما أشارت وكالة الأنباء الفرنسية، وكذلك المحطة النووية في بوشهر جنوب ايران دخلت مرحلتها النهائية، ومن المقرر مبدئياً أن يبدأ تشغيلها في الأشهر المقبلة، وكذلك مركز الأبحاث النووية في طهران حيث تمتلك ايران مفاعلاً للأبحاث بقوة خمسة ميجاوات حصلت عليه

من الولايات المتحدة قبل الثورة الإسلامية إضافة إلى منجم اليورانيوم في "سغند" بوسط إيران مع احتياطي يقدر بما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف طن من أكسيد اليورانيوم، ومصنع التحويل في أصفهان الذي يدعمه عمل هذا المنجم.

والآن لا يمر يوم دون أن نقرأ خبراً عن نشاط إيران النووي المرفوض من جانب الدول الغربية وخاصة إسرائيل، ورغبة إسرائيل في توجيه ضربة عسكرية لإيران، وعقوبات لا تنتهي من جانب القطب الأوحـد الولايات المتحدة على الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

وعندما أعلنت طهران تدشين محطة بوشهر النووية في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٠م رأى كثير من المحللين أن هذه الخطوة سوف تساعد في طمأنة الغرب - ولو قليلاً - على اعتبار أن روسيا هي التي سوف تقوم بتوريد الوقود النووي لإيران، وبذلك لا تكون طهران بحاجة إلى تخصيص اليورانيوم على أراضيها، وتبارك الإدارة الأمريكية الاتفاق الروسي الإيراني، والذي لا يتعارض مع الجهود التي يبذلها الغرب لتزويد إيران بالوقود النووي دون الحاجة إلى تخصيص اليورانيوم على أراضيها، وهو ما صرح به المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن تشييد محطة بوشهر النووية مشروع نووي مدني وليس له علاقة بالنشاط الإيراني في مجال تخصيص اليورانيوم، ويتضح من تلك التصريحات الدبلوماسية أن هناك حالة رضا من جانب الإدارة الأمريكية عن هذه الخطوة، ثم خرج في نفس الوقت سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة جون بولتون ليصرح بأن أمام إسرائيل ٨ أيام فقط - أي قبل يوم ٢١ أغسطس ٢٠١٠م موعد تشغيل محطة بوشهر النووية - لتوجيه ضربة عسكرية لطهران، وإلا فـات الأوان لضرب هذا المفاعل؛ نظراً لأن ذلك سيسبب تلوثاً إشعاعياً، ومن هنا انطلقت التقارير

التي تفيد قرب قيام إسرائيل بتوجيه ضربة جوية لطهران، ليس فقط لضرب محطة بوشهر، ولكن لضرب جميع المنشآت النووية الإيرانية، ومما عزز هذه التقارير نشر روسيا صواريخ من طراز (إس ٣٠٠) المضادة للطائرات في أبخازيا مما يجعل الممر الجوي للطائرات الإسرائيلية نحو إيران مغلقاً.

وفي هذا السياق يرى المحللون عدم قدرة إسرائيل على توجيه ضربة للمشروع النووي الإيراني، ويرجع ذلك إلى حقيقة انتشار المنشآت النووية الإيرانية على مساحة شاسعة، بحيث تم توزيعها في مختلف أرجاء إيران، بالإضافة إلى حرص الإيرانيين على إقامة منشآتهم النووية في عمق الأرض، الأمر الذي يقلص من قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على قصف هذه المنشآت، بالإضافة إلى حاجة إسرائيل إلى إمكانيات لوجستية هائلة من أجل تحقيق إصابات كبيرة في المشروع النووي الإيراني.

ومن الواضح أن نجاح إسرائيل في ضرب المنشآت النووية الإيرانية لن يكون ممكناً إلا في حال إذا تعاونت دول الجوار العربي - ومنها تركيا - في فتح المجال الجوي للطيران الإسرائيلي، ومع ذلك كيف تضمن إسرائيل ألا تتجح القوات الإيرانية في مفاجأة الطيران الإسرائيلي وإسقاط عدد كبير من الطائرات، مما يعني عملياً تحويل العملية إلى عملية فاشلة حتى لو أدت إلى تدمير عدد من المنشآت.

هناك أيضاً بعض العوامل يجب أن تضعها إسرائيل في الحسبان عند مهاجمة إيران حيث إنه سيكون في حكم المؤكد أن الإيرانيين سيردون بشكل كبير مما قد يؤدي إلى تهديد المنطقة والعالم بشكل أكبر مما هو عليه الآن.

ويعتبر المحللون أن توجيه ضربة لإيران يعني المخاطرة بأن تقوم إيران بالرد بشكل قد يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة، وبالتالي هي فرصة

عظيمة لروسيا من أجل محاولة إثبات وجودها مرة أخرى كقطب مناهض للولايات المتحدة، ومحاولة القضاء على فكرة القطب الأوحى في العالم الذي يتحكم في مقاليد الأمور على الساحة الدولية والعالمية، وكذلك مخاوف الرئيس الأمريكي باراك أوباما من أن يقوم الإيرانيون بتوجيه ضربات موجعة للوجود الأمريكي في كل من العراق وإيران والخليج بشكل يمثل تهديداً هائلاً للمصالح الأمريكية، وقد يضطر واشنطن للتدخل في الحرب ضد إيران، ولعل ذلك أهم الأسباب التي تدعو الإدارة الأمريكية إلى ثني إسرائيل عن شن عملية عسكرية ضد إيران، وهو سيناريو الرعب الذي تتجنبه إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي تدرك أنها لم تنتخب من أجل شن مزيد من الحروب، بل لتدارك أخطاء الإدارة السابقة التي أدت الحروب التي شنتها فقط إلى تدهور مكانة واشنطن.

وتدرك واشنطن تماماً أن ضرب إيران له نتائج وخيمة على أمريكا، فهناك ١٨ مليون برميل بترول تمر في مضيق هرمز يومياً هي في متناول يد إيران لتشعلها، وتشعل المضيق؛ لأنها في حالة حرب وتدافع عن نفسها، وهناك ١٠٠ ألف جندي أمريكي في كل من أفغانستان والعراق هم بالضرورة في متناول يد إيران، أو الميليشيات التابعة لها في العراق بالذات، وهناك ما هو أهم، وهو أن حزب الله يمتلك ٤٠ ألف صاروخ يمكن أن يحرق بهم نصف إسرائيل، وهو أمر لا تستطيع أمريكا أو الغرب تحمله.

هكذا يرى الخبراء والمحللون أن فوز الرئيس أحمدى نجاد من المتوقع أن يحدث تغيرات واسعة في سياسات وتوجهات إيران في مختلف أوجه الحياة، وكذلك في علاقاتها مع العالم، وهو الأمر الذي يرشح النظام الإيراني برئاسة نجاد للدخول في دائرة واسعة من التحديات الداخلية والخارجية.

هذا وقد اكتسب الرئيس أحمدني نجاد مصداقية واسعة وسط الجماهير التي أطلقت عليه رجل الشعب لظهوره كرجل بسيط يهتم بالفقراء، ويظهر ذلك من أولويات برنامجه الانتخابي في مقدماتها:

**** الانحياز المطلق للطبقات الفقيرة حيث أن ٤٠% من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، رغم أن الثروة النفطية للبلاد تصل عائداتها إلى ٤٥ مليار دولار سنوياً.**

**** الحرص على البعد الاقتصادي بزيادة المرتبات والضمان الاجتماعي والصحي وتطوير المناطق الشعبية المتخلفة.**

**** المواجهة الحاسمة لارتفاع الأسعار الذي بلغ ٣٠٠%، والبطالة التي تتراوح نسبتها ما بين ٢٥ و ٣٠% من الشباب الذي يمثل ثلثي المجتمع، بعد تنفيذ حكومة خاتمي لبرنامج الخصخصة الذي أدى إلى تشريد الآلاف وزيادة البطالة.**

وإذا كانت هذه المخاوف والتحديات الداخلية أصبحت واضحة المعالم، ومواجهتها بحلول معروفة من خلال بنود البرنامج الانتخابي، إلا أن ثمة مخاوف وتحديات أخرى تتسببها علاقات إيران بالعالم الخارجي، والتي أشار إليها في أول اطلالة إعلامية عقب انتخابه بالرسائل السياسية التالية:

• العالم العربي والإسلامي: أشار إلى أن علاقة إيران بجوارها تحتل أولوية خاصة الدول العربية، وإعلانه أن إيران بيت لكل الشعوب الإسلامية، والمؤكد أن التحرك الإيراني في هذا الاتجاه في حاجة إلى تأكيد واضح، حيث مطلوب إعادة جزر الإمارات، والحسم في مواجهة التحذير الإسرائيلي من الزعم بدعم إيران للإرهاب العالمي، والمطالبة بالتوقف عن التدخل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لصالح الفلسطينيين، ومساعدة الفصائل التي تشن هجمات ضد إسرائيل وعلى رأسها حزب الله اللبناني وحركة حماس، وذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل.

• العالم الغربي وأمريكا: في الوقت الذي وعد فيه الرئيس أحمددي نجاد بالاعتدال ونبذ التطرف يؤكد أن بلاده ليست بحاجة إلى علاقات مع أمريكا، ويتمسك بحقها في امتلاك برنامج نووي، وأن حكومته ستواصل محادثاتها النووية مع الاتحاد الأوروبي، وبذلك يفوت الفرصة على واشنطن الرافضة الموافقة على برنامجها النووي، خاصة وأنها لم تستطع الموافقة على فوز الرئيس أحمددي نجاد الساحق الذي وصفه المرشد الأعلى على خامنئي بأن نتائج الانتخابات أُنزلت في العمق الولايات المتحدة نتيجة شفافيّتها وديمقراطيّتها..!

وإذا كان الإيرانيون بأغليبيتهم الكاسحة قد أعلنوا انحيازهم للرئيس أحمددي نجاد فإن ذلك يترجم بدرجة أو بأخرى فقدان أملهم في محاور التجديد والإصلاح من ناحية، ووقف التوتر مع واشنطن التي لم تتجح في إدارة حوار مع قادة إيران الإصلاحيين، واعتبرتها من دول محور الشر.

لم تمهل إيران الغرب المتشكك في سلمية نيات برنامجها النووي عددًا وافرًا من الساعات حتى يلتقط أنفاسه من أولى الضربات العملية التي توجهها له بإعلانها بدء تزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي، فما كادت طهران أن تتضمن رسميًا لنادي الدول المستخدمة للطاقة النووية حتي وجهت للغرب ضربتين متلاحقتين، فبعد ساعات قليلة من تنشّين إيران مفاعل بوشهر كأول مفاعل نووي في تاريخ إيران، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد في ٢٢/٨/٢٠١٠م أن بلاده ستحقق خلال السنوات الثلاث

المقبلة خطوات هائلة في مجال غزو الفضاء، مؤكداً أنه سيتم وضع قمر صناعي على مدار حول الأرض يبلغ ارتفاعه ٣٥ ألف كيلو متر خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما أعلن أن الإنجاز التالي في مجال صناعات علوم الفضاء هو إرسال رائد فضاء، موضحاً أنه وفقاً للخطة الموضوعية فإن إيران سترسل أول رائد إلى الفضاء في عام ٢٠٢٥م.

وأكد الرئيس الإيراني أن أي هجوم على بلاده سيكون بمثابة "انتحار عسكري"، وأضاف قائلاً: "إذا ما أرادت القوى الغربية إجراء الحوار مع إيران فإن عليها أن تدرك أن الطريق لا يمر عبر الغطرسة، والممارسات والتصرّيات الاستعلائية، بل ينبغي لها أن تحترم كل حقوق الشعب الإيراني، وألا تضع أي شروط مسبقة للمفاوضات".

أما الضربة الثانية فتمثلت في كشف إيران في ٢٢/٨/٢٠١٠م عن إنتاج أول طائرة عسكرية دون طيار محلية الصنع بالتزامن مع الاحتفال بيوم الصناعة الدفاعية في البلاد، مؤكدة أنها تتميز بقدرة التحليق لمسافات بعيدة وبسرعة فائقة وضرب أهداف على الأرض، وتحمل هذه الطائرة اسم "كرار" وهي قادرة على حمل صواريخ للقيام بمهام قصف لأهداف أرضية، كما يمكنها الطيران لمسافات طويلة بسرعة عالية جداً.

وفي الوقت ذاته نفى الرئيس الإيراني احتمالية أن تشن إسرائيل أو الولايات المتحدة هجوماً ضد بلاده، مؤكداً أن تل أبيب ضعيفة جداً على مواجهة إيران، وليس لديها الشجاعة للإقدام على مثل هذه الخطوة، وأضاف نجاد في مقابلة مع قناة الجزيرة: أن دول الخليج لن تسمح باستخدام القواعد الأمريكية لشن هجوم ضد طهران، موضحاً أن هذه الدول أنكى من ذلك، وأكد أن أمريكا ليست مهتمة بالدخول في مواجهة عسكرية مع إيران.

وفي مجال الاستعداد للمواجهة العسكرية المحتملة فقد أعلن أن الجيش قد أجرى اختباراً على صواريخ جديدة، في الوقت الذي تواصلت فيه ردود الأفعال العالمية حول تدشين إيران لأولى مفاعلاتها النووية، حيث أكدت الولايات المتحدة أن بدء العمل في أول مفاعل نووي إيراني في بوشهر لا يحمل مخاطر أي استخدام عسكري نووي لهذه المنشأة، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: إن المحطة ذات استخدامات مدنية، وأن عملها يقع تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمساعدة روسيا، ولكن هذا الموقف لم يعجب إسرائيل التي سارعت إلى تأكيد أن تزويد أول مفاعل نووي إيراني بالوقود أمر " غير مقبول على الإطلاق "، وحثت على بذل مزيد من الضغوط الدولية لإجبار إيران على الكف عن تخصيب اليورانيوم.

وفي مجال الاستعدادات الأمريكية والإسرائيلية لتوجيه ضربة عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية، والخطط الإستراتيجية التي ستنفذ بها الضربة وتبعاتها، فإن الحقيقة الغائبة لدى الجميع أنه لن تكون هناك ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد المواقع النووية الإيرانية في الوقت الحالي؛ وذلك لأسباب عديدة يمكن أن نطرحها:

- أولاً: الولايات المتحدة لا يمكن أن تفتح جبهة قتال جديدة، حيث إنها غارقة في مستتقي العراق وأفغانستان، وتتكد خسائر فادحة، مما يجعل صانع القرار الأمريكي في موقع الرفض لتنفيذ أي هجمة.
- ثانياً: لا يمكن مقارنة وضع إيران بتسليحها وقواتها، بوضع العراق أثناء احتلاله، فالعراق نفذت ضده حرب استنزافية على مدى ١٢ عاماً قبل الغزو، دمرت فيه جميع أسلحته بجانب الحصار الاقتصادي، الأمر الذي حقق النجاح للحملة العسكرية الأمريكية.

• ثالثاً: من الصعب على إسرائيل تنفيذ تلك الضربة منفردة، حيث إنها ستخترق أجواء بعض الدول العربية، الأمر الذي ترفضه بشدة أي دولة، وستكون تحت طائلة أنظمة الدفاع الجوي لتلك الدول.

• رابعاً: الرفض التام لدول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ أي هجمة عسكرية من أراضيها أو مياهها الإقليمية.

• خامساً: لن تقف إيران مكتوفة الأيدي حال توجيه ضربة عسكرية لها، ف لديها صواريخها التي تستطيع أن تصل إلى العمق الإسرائيلي، بجانب حلفائها مثل حزب الله في الجنوب اللبناني، وحماس في قطاع غزة، الأمر الذي قد يشعل المنطقة بأسرها بجانب سيطرتها على مضيق هرمز الحيوي، واستهدافها لمصالح أمريكية في دول الخليج، بجانب أتباعها داخل العراق، الأمر الذي سيزيد الموقف اشتعالاً ضد القوات الأمريكية.

إن ما سبق هو الحقيقة التي يعلمها صناع القرار في الولايات المتحدة وإسرائيل، وكل ما تناقلته التقارير الإخبارية لا يتعدى أسلوباً من أساليب الحرب النفسية، ويتم تنفيذها بين الحين والآخر، وفي المقابل ترد إيران هي الأخرى بالإعلان عن صاروخ جديد أو مناوره ضخمة في إطار الردع، مما يجعل الأمور تعود إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

رابعاً: تحدي التقليل من آثار العقوبات الاقتصادية:

على مدى منتصف التسعينات عندما أصدرت الإدارة الأمريكية قانون العقوبات الاقتصادية المعروف باسم " دامتو " ضد إيران لم يؤثر ذلك عليها بل إنها تمكنت من تعزيز قدراتها الدفاعية والنووية في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية.

كما أن الاتفاق الجديد لم ينجح في تجنب إيران قراراً رابعاً من مجلس الأمن بفرض عقوبات عليها، فقد نجحت الولايات المتحدة في تكوين إجماع دولي ضد الموقف المتشدد الذي تنتهجه إيران في الملف النووي، بعد إقناعها كلاً من روسيا والصين بخطورة معارضتهما لفرض العقوبات على إيران لاسيما أن العقوبات الجديدة لا تنتج تداعيات سلبية على مصالحهما الاقتصادية مع إيران، ومن هنا حظي قرار العقوبات رقم ١٩٢٩ الذي أصدره مجلس الأمن في ٩ يونيو ٢٠١٠م بموافقة ١٢ دولة، ومعارضة دولتين هما تركيا والبرازيل، وامتناع لبنان عن التصويت.

ومن جهة أخرى ذكر تقرير أوروبي أن إيران سحبت أصولاً من بنوك أوروبية في محاولة للتصدي للعقوبات المالية الجديدة ضدها، مشيراً إلى أنها خطوة احترازية من قبل الجانب الإيراني تحسباً لقرار أوروبي بتجميد الأصول الإيرانية.

يفرض القرار الجديد حظراً على بيع إيران أنواعاً من الأسلحة الثقيلة، مثل: الدبابات، والمركبات القتالية المدرعة، ونظم المدفعية ذات العيار الكبير، والطائرات المقاتلة، والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والصواريخ، أو نظم الصواريخ، كما يفرض حظراً على الاستثمارات الإيرانية في الخارج التي تتضمن على استخراج اليورانيوم وإنتاج واستخدام المواد والتكنولوجيا النووية، فضلاً عن فرض إجراءات ضد بنوك جديدة في إيران يشتبه بصلتها بالبرنامج النووي الإيراني أو برامج تطوير الصواريخ، والحذر من إجراء معاملات مع أي بنك إيراني، بما فيه البنك المركزي الإيراني، كما ينص على تفتيش السفن القادمة أو الخارجة من إيران في أعالي البحار أو في المياه الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي حال الاشتباه في حملها مواد يحظرها القرار، على غرار القرار الذي أقره

مجلس الأمن بحق كوريا الشمالية، هذا ويعتبر صدور قرار العقوبات على هذا النحو له عدة دلالات مهمة:

• أولها: أنه سجل أول اختراق قانوني ضد إيران، فهو مسبوق بثلاث دفعات من العقوبات كلها لقتصادية وعسكرية، إذ فرض قيودًا قانونية على واردات إيران التي يمكن أن تستخدمها في تطوير برنامجها النووي.

• ثانيها: أنه صدر في الأساس ليس لإجبار إيران على وقف برنامجها النووي، أو على الأقل تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، بل لدفعها إلى الدخول في جولة جديدة من المفاوضات لتسوية الأزمة، وهو ما انعكس في تأكيد الدول الخمس الكبرى أن القرار لا يخلق الباب أمام مفاوضات مع إيران.

• ثالثها: أن القرار خضع لمداولات ومناقشات مستفيضة قبل إصداره، بسبب إصرار كل من الصين وروسيا على "تفريغه" من أية قيود قد تؤثر في علاقاتهما مع إيران التي أبدت استخفافها بالقرار، لاطمئنانها إلى أن بكين وموسكو لن توافقا على فرض عقوبات صارمة.

• رابعها: أن حدود تأثيره في إيران تبدو غير واضحة، لاسيما أن خبرة إيران في التعامل مع قرارات العقوبات تفيد أنها استطاعت استيعابها جميعًا، دون التراجع في سياستها المتشددة في الملف النووي، وبالتالي من المتوقع أن ينتج القرار تشددًا إيرانيًا في المقابل، بدت ملامحه في تعليق الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد عليه بقوله إنه: "كالمندبل المتسخ، لا يصلح إلا للرمي في سلة النفايات".

لكن تظل إيران لا تتعامل مع مثل هذه القرارات بمنطق "صفري"، بل تحاول الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن لخدمة أجندتها الداخلية والخارجية، وبالطبع فإن توقيت القرار يمكن أن يصب في صالح النظام لجهة صدوره قبل حلول الذكرى الأولى لأزمة الانتخابات الرئاسية بثلاثة أيام فقط، وهو ما يمكن أن يساعده على تكوين تعبئة شعبية مؤيدة له في مواجهة ما يسميه بـ "المؤامرات" التي يدبرها الغرب، فضلاً عن محاولة تقليص حالة الزخم التي لا تزال تحظى بها حركة الاحتجاج على نتائج الانتخابات، من حلال اتهامها بالخيانة والعمالة للغرب الذي يحاول - وفق زعمه - القضاء على نظام الجمهورية الإسلامية.

وأثناء هذه الأحداث أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن سن قانون جديد يتم بموجبه تقليص حجم التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويحدد القانون الجديد عمل السلطات الإيرانية مع الوكالة الدولية وفق التوجيهات المعمول بها في اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي فقط، كما يدعو القانون إلى التزام الحكومة الإيرانية بتخصيب اليورانيوم حتى مستوى ٢٠%، وذلك في الوقت التي قامت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوقيع اتفاقية مع الصين لتعزيز الأمن النووي في المنطقة، وذلك خلال أول زيارة قام بها مديرها العام يوكيا أمانو إلى بكين.

ويرى بعض الساسة الإسرائيليين أن على إسرائيل أن تستعد للتسليم بقدرة إيران على إنتاج سلاح نووي في القريب العاجل، مشددين على أن كل المؤشرات تؤكد أن إسرائيل ليس بوسعها الحيلولة دون ذلك، لكن أكثر ما يثير مخاوف إسرائيل هو إمكانية تبلور تحالف بين كل من إيران وسوريا وتركيا، فهذا السيناريو في نظرهم سيناريو رعب يهدد وجود الكيان

الصهيوني في المنطقة؛ لأنهم سيصبحون بين شقي الرحى أو بين المطرقة والسندان.

التحديات الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها:

شملت مواجهة التحديات الإيرانية التخطيط لإستراتيجية شاملة هدفت إلى تقييم دقيق للتهديدات والعداءات المحيطة بها والتخطيط لضربات وقائية ومسبقة لتقليل حجم وقوة ونوعية هذه التهديدات، إضافة إلى تقوية القوات المسلحة بامتلاك قدرات إضافية تمكنها من توجيه ضربة عسكرية كاسحة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إما منفردة أو بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية مع التخطيط لتقليل النتائج التي قد تقوم بها إيران لمواجهة هذه الضربة الكاسحة سواء بالتدريبات الوقائية لتقليل هذه الآثار على جموع الشعب الإسرائيلي أو لامتلاك درع صاروخي (قبة حديدية) تقلل من فاعلية الهجوم الإيراني وقد اختارت إسرائيل قياداتها القادرة على تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة من خلال إجراء انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز اليمين المتطرف باعتباره الأقدر في هذه المرحلة على إعداد الدولة وتدريب القوات المسلحة سواء للمواجهة العسكرية الإسرائيلية الإيرانية أو لمواجهة الضربات المضادة المنتظرة من الجانب الإيراني.

وفي مجال التعريف عن الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة لمواجهة التحديات الإيرانية فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على اتجاهات ومحاور وأساليب التحديد والإعداد الإستراتيجي الإسرائيلي لهذه الإستراتيجية من خلال التعرف على الآتي:

أولاً: القيام بالضربات المسبقة لكل من حزب الله وحركة حماس لتدمير القدرة القتالية والتسليحية لكل منهما.

ثانيًا: التقييم الدقيق لحجم التهديدات التي تؤثر على الداخل الإسرائيلي والتدريب على تقليل الآثار الناتجة عنه.

ثالثًا: إجراء الانتخابات التشريعية لاختيار أنسب الأحزاب والقوى في إسرائيل لإدارة الإستراتيجية المخططة.

رابعًا: بناء القوة المسلحة وتزويدها بالاحتياجات التسلحية وإجراء التدريبات والمناورات اللازمة لإنجاح المهام المخططة لها.

أولاً: تحدي تدمير القدرة القتالية للتهديدات المحيطة بإسرائيل:

ويهدف هذا التحدي إلى تدمير القدرة القتالية للتهديدات الداخلية المتمثلة في حركة حماس والجهاد الإسلامي والقريبة المتمثلة في حزب الله، وعلى ذلك سيتم تناول هذا الموضوع من خلال الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية:

أولها .. كيف سارت الأحداث التي أدت إلى هذه المواجهة؟؟

ثانيها .. ما هي الأسباب الحقيقية والكامنة وراء هذه المواجهة؟؟

ثالثها .. ما هي الخصائص أو السمات التي انفردت بها هذه المواجهة؟؟

وفي مجال الإجابة على التساؤل الأول .. كيف سارت الأحداث التي أدت إلى هذه المواجهة؟؟

⇐ في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦م العملية الفدائية الفلسطينية "الوهم المتبدد":

- نفذتها ثلاث منظمات .. كتائب عز الدين القسام "الجناح العسكري لحماس" والجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية ومنظمة جيش السلام !!

• أسفرت عن مقتل جنديين وجرح سبعة وأسر جندي إسرائيلي.

• دلالات العملية أربعة .. أولها .. أن المقاومة لا تزال تحتفظ بالقدرة على الإعداد والتخطيط والتدريب بما يمكنها من القيام بعمليات معادية العدو، وثانيها: أن العملية وفرت رصيذاً شعبياً لحركة حماس أكدت فيه التزامها بخيار المقاومة إلى جانب عملها السياسي، وثالثها: أسهمت العملية في تهدئة التوتر الأمني بين حركتي حماس وفتح، وأدت إلى توحيد الفصائل الفلسطينية حول وثيقة الأسر، ورابعها: أسهمت في توحيد الأجنحة العسكرية لكافة الفصائل الفلسطينية واستعدادها لمواجهة الغزو والضربات العسكرية الانتقامية مهما كان حجمها وبطشها .

⇨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٦م "العملية أمطار الصيف"

لم تكتفِ إسرائيل بعمليات الاغتيال والقصف الصاروخي ولكنها استهدفت المدنيين ودمرت محطات الكهرباء والمياه ونسفت الجسور وضربت الشوارع الرئيسية في قطاع غزة، وسعت إلى خنق المجتمع الفلسطيني لإسقاط حكومته ثم قامت بعملية خطف رهائن، خطف ثمانية وزراء وعشرين عضواً من المجلس الوطني الفلسطيني، فيما يعتبر بلطجة دولية وممارسة إرهاب الدولة.

⇨ في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت "آلية التصعيد الإسرائيلي العسكري" في قطاع غزة بأن هذه الآلية ستكون من أربعة مراحل، أولها: الهجوم الجوي على معسكرات ومؤسسات

المنظمات الفلسطينية، وثانيها: التركيز على الاغتيالات باتجاه أشخاص محددين، وثالثها: الاجتياح البري والبقاء المستمر في مناطق قطاع غزة لبناء مناطق عازلة، ورابعها: إعادة احتلال قطاع غزة.

⇨ في ١٢ يونيو ٢٠٠٦ "العملية الفدائية اللبنانية للوعد الصادق"

- قام حزب الله بعملية عسكرية ضد موقع عسكري بمنطقة "خلة الورد" على الخط الأزرق الحدودي، نتج عنها أسر جنديين إسرائيليين وقتل ثلاثة وإصابة ٢١ آخرين .. !

- دلالات العملية أربعة، أولها .. ضرب غرور القوة والكبرياء والصلف الإسرائيلي الذي ارتكز على نظرية عدم قدرة العرب على المساس بأمنه وحدوده .. وثانيها .. أنهت الوهم السائد بتفوق أجهزة المعلومات والمخابرات والموساد الإسرائيلي .. وثالثها .. أوصلت رسالة واضحة للشعب الإسرائيلي بأنه ليس في مأمن من القتل والتدمير وأنه لا وجود لمفهوم "الأمن المطلق" الذي يوعد به وأن السبيل للأمن هو استرداد الحقوق المشروعة والأراضي المحتلة .. ورابعها .. أن "حزب الله" رغم تواضع إمكانياته وقدراته العسكرية قد نجح في هذه العملية .. فكيف يمكن أن تكون المواجهة إن اتسع نطاقها لتشمل عدة دول عربية؟؟

⇨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٦ حشدت إسرائيل قواتها وبدأت عملياتها على مرحلتين:

المرحلة الأولى .. حملة جوية وبحرية وصاروخية لفرض حصار كامل على لبنان لمنع أي إمدادات عسكرية لحزب الله .. وعزل حزب الله عن الدعم الشعبي الساحق له .

المرحلة الثانية .. حملة برية ترتبط تنفيذها بنجاح الحملة الجوية في تدمير قدرات حزب الله التسليحية خاصة الصاروخية منها وفرض إبعاده عن الجنوب اللبناني !!

وأننتقل إلى التساؤل الثاني .. ما هي الأسباب الحقيقية والكامنة وراء هذا العدوان؟؟

هناك أربعة أسباب رئيسية وراء هذا العدوان مشروع شارون - مشروع ألمرت - الشرق الأوسط الجديد - إسقاط حكومة حماس

⇨ مشروع شارون " الحل الانتقالي متعدد المراحل بعيد المدى "

○ تم انتخاب " إيريل شارون " في يناير ٢٠٠١ خلفاً "لإيهود باراك" وبدء في تنفيذ مشروعه بإعلانه الحرب على الفلسطينيين .. ساعدته في ذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتوافقه الكامل مع الإدارة الأمريكية على طريق مكافحة الإرهاب بعد أن نجح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في إدراج كل المنظمات الفلسطينية على قائمة الإرهاب .

○ انطلقت القوات المسلحة الإسرائيلية بالتعاون مع المستوطنين فمارست حرب إبادة وأعادت احتلال المدن والقرى التي كانت تابعة للسلطة الفلسطينية وأحالت الشوارع الفلسطينية إلى أنهار من الدم ودمرت المباني والمنازل والمزارع واقتحمت المخيمات ونفذت فيها مذابح جماعية ضد أسر بأكملها بحثاً عن رجال

المقاومة وتصفيتهم، كما أطلقت الجماعات الإرهابية الصهيونية المتطرفة أمثال " حركة كاخ " المتشددة وغيرها للانتقام من الفلسطينيين على غرار ما حدث عام ١٩٤٨م .

○ كما تبني مشروعًا لإقامة دولة فلسطينية على ٣٤% من مساحة أرض الضفة والقطاع .. دولة منقوصة السيادة ومنقطعة الأوصال .. لا تملك جيشًا أو علاقات دبلوماسية مع أية دولة أخرى .. ترتبط اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا بدولة إسرائيل مع عرض خطة الانسحاب أحادي الجانب من غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية في إطار استراتيجية أمنية تركز على ثلاث ركائز:

● الأمن المطلق بإقامة الجدار العازل .. توحيد القدس .. توسيع المستوطنات.

● النقاء القومي .

● وتدمير كامل لكل كواثر وقدرات المقاومة الفلسطينية .

➤ في ١٤ أبريل ٢٠٠٤ انتهى لقاء الرئيس الأمريكي السابق " جورج دبليو بوش "، رئيس الوزراء الإسرائيلي " إيريل شارون " إلى إقرار خطة الانسحاب أحادي الجانب بضمانات أمريكية فيما أطلق عليها " وعد بوش " الذي أقر حق إسرائيل في الاحتفاظ بالمستوطنات المقامة على الضفة الغربية .. وتأكيد على أنه على الفلسطينيين التخلي عن حق العودة والاستقرار في الأراضي التي ستخصص لإقامة الدولة الفلسطينية مستقبلاً .. حيث أكد على أنه من غير الواقعي التفكير في العودة إلى حدود عام ١٩٤٩ .

○ جاء شارون بتفويض من الناخب الإسرائيلي في الانتخابات التي جرت في يناير ٢٠٠١ وبتفويض من الرأي العام الإسرائيلي لكسر إرادة مقاومة الشعب الفلسطيني.. وبدء الصراع على من ينكسر أولاً .. فشارون أدرك أنه سار على طريق لا رجعة منه .. وتنظيمات المقاومة أدركت أن التراجع أمام شارون يعني تصفية القضية .. وأن ضرب معادلة شارون سيمثل رسالة واضحة للرأي العام الإسرائيلي بأن "خيار السلاح" والاستخدام المفرط للقوة لن يحقق لهم الأمن المطلق .. وكانت العمليات الاستشهادية التي تصاعدت وفي المقابل كانت لغة التوغل والتدمير والقتل والاعتداءات وتصفية القيادات وتقطيع الأوصال وفرض الإذلال والتجويع على الشعب الفلسطيني وقائده "ياسر عرفات" .

○ في ٩ فبراير ٢٠٠٥ عقدت قمة شرم الشيخ الرباعية ضمت رئيس مصر وملك الأردن وإيريل شارون ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب بعد رحيل ياسر عرفات .. وانتهت القمة إلى توقيع " تفاهات شرم الشيخ " والتي أقرت وقف إطلاق النار بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وانسحاب إسرائيل من خمسة مدن فلسطينية والإفراج عن ٩٠٠ أسير !!

وكانت حصيلة حملة شارون العسكرية حتى ذلك التاريخ هي قتل ٢٩٣٩ فلسطينياً، والاستيلاء على ٨٩٨ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، واقتلاع ٢٧٧ ألف شجرة زيتون، واعتقال ١٠ آلاف من الكوادر والنشطين الفلسطينيين!! وهدم مئات من المنازل والمنشآت تقيوية في أراضي السلطة الفلسطينية !!

○ في أغسطس ٢٠٠٥ تمت أولى مراحل خطة شارون بالانسحاب من قطاع غزة بعد حصاره عسكرياً برّاً وبحراً وجواً .

⇨ مشروع " إيهود ألمرت " " التجميع أو الانطواء "

○ مع صعود " إيهود ألمرت " وخلافته " لإيريل شارون " في رئاسة " حزب كاديما " وفوزه في الانتخابات .. أعد خطته المعدلة لخطة شارون أطلق عليها خطة التجميع أو الانطواء " .. وفي ٢٣ مايو ٢٠٠٦ حاز ثقة ومباركة الرئيس الأمريكي على تنفيذها وتتضمن هذه الخطة

• الانسحاب أحادي الجانب دون الاعتراف بالحدود التي ستتوقف عندها هذا الانسحاب حدوداً دائمة لإسرائيل .

• ضم ١٢٥ - ١٥٠ مستوطنة عشوائية يقطنها حوالي مائة ألف مستوطن إلى الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على حوالي ٦٠% من أراضي الضفة الغربية .

• ترسيم حدود نهائية لإسرائيل خلال أربع سنوات بنهاية ٢٠١٠ .

• الاتجاه لاستبدال أراضي مع مصر والأردن " أجزاء من سيناء والأردن " لإقامة الدولة الفلسطينية منقوصة السيادة منزوعة السلاح .

⇨ في مارس ٢٠٠٦ .. ثم كان صعود " حركة حماس الإسلامية " عبر انتخابات فلسطينية نزيهة حصلت فيها على أغلبية أصوات الشعب الفلسطيني .. وكان معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها للشعب

الفلسطيني بقطع كافة المعونات المالية وانتهاج سياسة تجويع وعزل بغرض إسقاط هذه الحكومة .

سعت حكومة إيهود أليمرت إلى استفزاز " حركة حماس " وقامت بحوالي ٧٧ عملية اختراق وتوغل واستهداف للمدنيين في الأراضي الفلسطينية .. كان أبرزها عملية قتل عائلة كاملة كانت تقضي يوماً على شاطئ غزة .. لم يتبق منها سوى الطفلة " هدى " التي نقلت الفضائيات صورة لصرخاتها التي خاطبت بها العالم أن ينتقم لها من قتلة أعز من لها في الدنيا .. عائلتها

⇨ في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ .. كانت العملية الفدائية التي نفذتها ثلاث منظمات هي كتائب القسام الجناح العسكري لحماس .. الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية وتنظيم ثالث هو منظمة جيش السلام .. وانتهت العملية بمقتل اثنين من الجنود وجرح سبعة وأسر جندي إسرائيلي.

⇨ في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ .. أعلنت صحيفة يديعوت أحرونوت عن آلية التصعيد الإسرائيلي العسكري في قطاع غزة .. وأعلنت أن هذه الآلية ستتم في أربعة مراحل .. أولها .. يتمثل في الهجوم الجوي على معسكرات ومؤسسات المنظمات الفلسطينية .. وثانيها .. التركيز على الاغتيالات باتجاه أشخاص معينين .. وثالثها .. الاجتياح البري والبقاء المستمر في مناطق في قطاع غزة لبناء مناطق عازلة .. ورابعها .. إعادة احتلال قطاع غزة بكامله !! .. ثم كانت عملية الرهائن بالقبض على ثمانية وزراء من حكومة حماس، ٢١ عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني .

⇨ في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ .. قام " حزب الله " بعملياته العسكرية بمنطقة خلة الورد على الخط الأزرق ينتج عنها أسر جنديين وقتل ثلاثة وإصابة ٢١ جندي إسرائيلي ..

⇨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٦ .. بدأت عملية الانتقام التي استمرت حتى صباح يوم ٢٠٠٦/٨/١٤

⇨ الشرق الأوسط الجديد

تم كان طرح وزير الخارجية الأمريكية للمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على ثلاث ركائز :-

- إضعاف صلة المجتمع بالانتماء العربي

- إضعاف صلة المجتمع بالانتماء للإسلام

- إنكاء النعرات العرقية والدينية

○ إن الحقيقة التي أكدتها الأحداث وكافة المحللين أن ما قامت به إسرائيل من مواجهات عسكرية سواء ضد الفلسطينيين أو ضد حزب الله والدولة اللبنانية .. كان مخططاً مسبقاً وكان ينتظر ذريعة مناسبة باعتباره إجراءً حيويًا لتصفية المقاومة الفلسطينية واللبنانية تمهيداً لتنفيذ خطة الممرات " التجميع أو الانطواء .

⇨ إسقاط حكومة حماس .. لقد بدأت سلسلة من العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وتواصلت العمليات العسكرية حتى وصلت إلى ٧٧ عملية كانت عملية غزة الفدائية التي اتخذت كذريعة لإسقاط حكومة حماس في إطار التخطيط المسبق لهذا الغرض.

وانتقل إلى التساؤل الثالث .. ما هي الخصائص أو السمات التي انفردت بها هذه المواجهة العسكرية؟؟

اتسمت المواجهة العسكرية الإسرائيلية اللبنانية بسمات خاصة انفردت بها جعلتها مختلفة اختلافاً جوهرياً عن كل المواجهات العسكرية الإسرائيلية العربية التي تمت منذ زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وإعلان الدولة العبرية في ١٥ مايو ١٩٤٨ ويتسع هذا الاختلاف ليشمل أساليب تطبيق مبادئ الحرب المتعارف عليها مثل التوازن والمبادأة والمفاجأة والحشد وغيرها من المبادئ التي تحكم التخطيط الاستراتيجي العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول بشكل عام .

أولاً: ميزان القوى وأهداف الجانبين:

"حزب الله": لقد تم تكوين حزب الله عام ١٩٨٢ مع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية وقد سمحت عقيدته القتالية باتضمام عناصر من ديانات أخرى بما فيها المسيحيون والمسلمون من غير المذهب الشيعي الذي يمثل الأغلبية في بناء الحزب، وجنود " حزب الله " غير متفرغين تماماً للحياة العسكرية، بل هم مواطنون يعيشون حياة عادية وليس لهم وظائف ثابتة ولكنهم يرتدون الزي العسكري ويتخذون مواقعهم في جبهة القتال في المكان والوقت الذي تأمرهم به قيادتهم.. وبالتالي فهم لا يعرفون إلا عندما تتشر أسمائهم أو تعلق صورهم في الشوارع عند استشهادهم، ويتنقل أراملهم ليصبحن من صفوة المجتمع، ويخضعن لحماية الحزب مما يعطيهن الحق في الحصول على معاش شهري من المال، ومن هنا اكتسب تخطيط وإدارة العمليات " لحزب الله " بالسرية المطلقة التي لم تتجح عناصر الموساد الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى أجهزة المخابرات في العالم عن اكتشاف

مواقع تمرکز وتحركات القوة الرئيسية للحزب سواء منها القوة الصاروخية أو عناصر القتال الأخرى أو قوته البشرية !!

ويتمثل المصدر الرئيسي لتمويل " حزب الله " من شركاته الخاصة حيث تم التأسيس لإقامة سلسلة من الصناعات شملت فنادق ومطاعم ومصانع وشركات إنشاء وعقارات مما يعود بأرباح كبيرة تسمح " لحزب الله " بالإبقاء على شبكة من الخدمات الاجتماعية التي تشمل المدارس والمستشفيات والإعلام كما تعدت أنشطة " حزب الله " إلى المشاركة في الحياة السياسية منذ عام ١٩٩٢ وقد فاز ثمانية من أعضائه كنواب في برلمان لبنان عام ١٩٩٦

وتقدر القوة المسلحة " لحزب الله " بحوالي ٤٠ ألف مقاتل تمتلك عددًا من ناقلات الجند المدرعة وأطقم أسلحة ثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات وعدد من المدافع المضادة للطائرات إضافة إلى امتلاكها لعدد من الطائرات بدون طيار "

وتتمثل الترسانة الصاروخية " لحزب الله " العمود الفقري لقوته التسليحية حيث تمتلك " ١٥ ألف صاروخ متعددة المدى والرأس المدمرة منها .. " صاروخ كاتيوشا ١٢٢ " ويصل مداه إلى ٣٠ كيلومترا وله رأس مدمرة بقوة ١٥ كيلوجراماً .. " صواريخ فجر ١ ، ٢ " مداه بين ١١ ، ٢٠ كيلومترا وكثافة إطلاقها عالية جدًا من منصات متحركة و " صواريخ فجر ٣ " مداه ٤٥ كيلومتراً وله رأس مدمرة بقوة ٤٥ كيلوجراما و " صواريخ فجر ٥ " مداه ٧٥ كيلومترا وتصل إلى مدن حيفا وطبرية والناصرية وله رأس مدمرة بقوة ٩٠ كيلوجراما .. و " صواريخ خبير ١ " مداه ١١٥ متوسط المدى .. و " صواريخ زلزال ١ " مداه ١٥٠ كيلومترا ويصل إلى تل أبيب عند إطلاقه من جنوب لبنان طوله ٨،٣ متر - وزنه ٣،٥ طن وله رأس مدمرة

بقوة ٦٠٠ كيلوجراما و " صواريخ زلزال ٢ مداه ١٧٠ كيلو ويصل إلى بير سبع ومفاعل ديمونة .. و " صواريخ رعد ١، رعد ٢ " وهي صواريخ بعيدة المدى تصل حتى ٢٠٠ كيلومترا .. و " صواريخ ٨٠٢ " جو - سطح ويستخدم في قصف البوارج الإسرائيلية .. كما تمتلك قوات " حزب الله " أنظمه رصد ليلي وتضليل للصواريخ بأجهزة توجيه حراري و " طائرات بلا طيار " ذات دقة عالية في ضبط الإحداثيات والأهداف و " صواريخ ساجر ضد المدرعات و شبكة أنفاق وتحصينات لنقل العتاد وتنظيم الكمائن !!.

وتتحالف " حركة أمل " التي يقودها " نبيه بري " الرئيس الحالي لبرلمان لبنان مع قوات " حزب الله " ويشاركها عملياته وقوة الحركة تصل إلى ١٥ ألف مقاتل وكلها مسلحة بأسلحة خفيفة حيث قد نقلت معظم أسلحتها الثقيلة إلى الجيش الوطني اللبناني عام ١٩٩١ .

ويحكم " حزب الله " عدة مبادئ استراتيجية لعل أهمها .. أولاً .. أن استهداف العمق الإسرائيلي من المبادئ الراسخة لاستراتيجية المقاومة للحزب .. وبالتالي فإن البناء العسكري وتوفير القدرات التسليحية وتدريب القيادات تنطلق من أهمية تحقيق تلك المبدأ الهام الذي يحقق توازناً .

إسرائيل فهي دولة تمتلك قوة مسلحة ذات أسلحة أربعة أضلاع، الضلع الأول: قوة تقليدية، والضلع الثاني: قوة فوق تقليدية، والضلع الثالث: قوة نووية، والضلع الرابع: قوة فضائية ثم سلسلة تحالفات دفاعية استراتيجية دولية أهمها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تركيا، ومع الهند .

وقد حشدت إسرائيل جزءاً من قواتها التي شاركت بها في المواجهة فكانت تضم:

قوة جوية بعدد ٤٤٠ طائرة قتال أساسها مقاتلات ف ١٦ الأمريكية المطورة خصيصاً لإسرائيل والمجهزة بقنابل أو قذائف صاروخية، ومن بينها قنابل موجهة بالليزر والقنابل الانشطارية المحرمة دولياً، وبوارج من طراز " ساهر " المجهزة بقذائف صاروخية بمدى ٢٠ كيلومتراً، والمدفعية الأرضية بمدى أكبر من ٢٠ كيلومتراً ذاتية التوجيه .. والقنبلة GBU٢٨ ٥ طن " اختراق ٦ متر أسمنت مسلح أو ٣٠ متر أتربة!! " والقنبلة الذكية ٢،٣ طن ضد التحصينات والأنفاق مع استدعاء ٣٥ ألف جندي من قوات الاحتياط.

وعلى ضوء ذلك فلم يكن هناك مجال للتوازن العسكري المتعارف عليه بين الطرفين " حزب الله " من ناحية والقوة الإسرائيلية من ناحية أخرى.

ثانياً: القائد والقيادة والمقاتلين مفاجأة هذه المواجهة:

- قيادة ثابتة أثبتت قدره فائقة على الصمود الأسطوري والفهم المتميز للتخطيط لعمليات استنزاف طويلة ومواجهة شريفة لعدو متفوق.
- قيادة متزنة عرضت مبادئ قتالها بشرف من خلال تنفيذ استراتيجية عسكرية يعتمد على رد الفعل وليس الفعل حيث أعلن الشيخ حسن نصر الله والتزم بقوله " تعدون على مدننا - قرانا - مواطنينا - على عاصمتنا نحن نقوم برد الفعل "
- بل أكثر من ذلك فقد أعلن أنه عندما تقرر وقف حملاتكم العسكرية على مدننا وبنيتنا التحتية نحن لن نقصف بالصواريخ أي مستعمرة أو مدينة إسرائيلية

- قدرة على القيادة العسكرية للمقاومة وعلى التحكم والسيطرة ليس على مستوى الجهات فقط بل حتى على مستوى كل منصات الصواريخ وقد تجلّى ذلك في الوقفة التي أعلنها الجانب الإسرائيلي خلال ٢٤ ساعة، وقابلها بوقف لعمليات مماثل لحزب الله
- تخطيط لإدارة عمليات طويلة تمتد لأكثر من خمسة أسابيع من خلال التخطيط لضربات صاروخية لا تزيد في حجمها عن ١٠٠ إلى ١٥٠ صاروخاً في اليوم الواحد حتى لا تستنزف مخزونات الصواريخ في ظل عدم القدرة على استعواض الخسائر من خلال الحصار على الدولة وتقطيع الجسور والمحاور مع دول الجوار - وقد أحصى عدد الصواريخ عند وقف العمليات بحوالي ٣٥٠٠ صاروخاً من إجمالي حوالي ١٥ ألف صاروخ متعدد المدى والأهداف.
- الإعلان بقوة وتحدي في لغة قاطعة عن عدم استطاعة إسرائيل القضاء على حزب الله كما أنكم أيضاً لا تستطيعون القضاء على حركات المقاومة الشريفة في فلسطين أيضاً

ثالثاً: العنصر البشري كان معجزة القتال والمواجهة:

- رجال لديهم إيمان عن عقيدة راسخة - إرادة صلبة إما النصر أو الشهادة - قوة - شجاعة - ثبات - تضحية
- تدريب رفيع المستوى على حرب للعصابات وأعمال الكمائن والإغارات.
- أقدام منغمسة في الرمال لا ترتجف ولا تزول لو زالت الجبال
- القتال في مجموعات صغيرة من المقاتلين في مواجهة العدو بكامل دباباته وآلياته وفي ظل تغطية كثيفة جواً وبحراً.

- توفر قدرات صاروخية متعددة المدى ضد المدرعات والبوارج والمباني القريب منها والبعيد المحمول على الكتف الفردي والمحمول على القاتلات المدرعة.

- الإعداد الجيد لمسرح العمليات " الخنادق - الدشم - التخزين - المسبق ".

- المواصلات الجيدة - الصمود لشهر على الأقل.

رابعاً : فرض أسلوب قتال المقاومة على الجانب الإسرائيلي:

لقد فرضوا على العدو الإسرائيلي أسلوب قتالهم وهو حرب العصابات فكان التشتت وعدم القدرة على المواجهة حيث تم اقتيادهم إلى محاور معده مسبقاً ومجهزة للإغارات والكمائن الناجحة ضد أرتال العدو المتحركة وفرض التّرجل من المركبات والقتال وجهاً لوجه مع تحديد عناصر القوة التي يعتمد عليها المقاتل الإسرائيلي سواء للاختراق السريع بالمدرعات والآليات أو الاعتماد على التمهيد الجوي والصاروخي لسرعة الاختراق - فكان القتال المتلاحم والقتال خارج الآليات والمدرعات - وفرض أسلوب حرب العصابات الذي تجيده المقاومة ولا يجيده العدو الإسرائيلي فكانت الهزيمة.

خامساً .. التماثل في أساليب القتال والتخطيط للعمليات بين إسرائيل والولايات المتحدة:

حيث تبني التخطيط الاستراتيجي للدولتين على حملة جوية صاروخية طويلة المدى تستخدم منها كل وسائل التدمير ولفترات زمنية طويلة تنتهي إلى تدمير كامل للبنية التحتية والمحاور والكباري والجسور والمنشآت

الاقتصادية والحيوية والتجمعات القتالية الرئيسية والقواعد الجوية والصاروخية.

الحملة البرية: حملة برية تتقدم على أرض محروقة لا تواجه أية مقاومات هدفها التوغل والاستيلاء على الأرض وفرض الأهداف العسكرية للتمهيد لتحقيق الأهداف السياسية أي اتباع استراتيجية القتال عن بعد التي لا تسمح بالمواجهة المباشرة وتحقق أقصى قدرة على التدمير وتقلل الخسائر خاصة البشرية منها

سادساً... في مجال طبيعة الصراع المسلح:

فإنه صراع غير تقليدي لا يتم بين قوتين مسلحتين نظاميتين " جيوش ميدانية " محدد لكل منها أهداف ومهام استراتيجية وتقاس درجات الهزيمة والنصر على مدى تحقيقها والخسائر التي لحقت بها على طريق ذلك التحقيق.. إنها مواجهة عسكرية غير متكافئة لعب فيها الصمود والاستخدام الجيد للسلاح وحسن تجهيز مسرح العمليات والدقة والكفاءة في الإعداد والتخطيط والتدريب - الدور الرئيسي لإنجاحها !! .

سابعاً... في مجال تحقيق الأهداف والقدرة على الصمود:

فإن الجيش الإسرائيلي ينفذ عقيدة عسكرية تعتمد على الحرب الخاطفة حيث أن قوة العمل الإسرائيلية التي تدير الاقتصاد هي نفس قوة الاحتياط التي تعباً لاستكمال بناء القوات المسلحة وبالتالي فإن إطالة زمن المواجهة المسلحة ينعكس انعكاساً مدمراً على الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا ما دعا إلى التردد وإلغاء فكرة الاستدعاء الكامل لقوة الاحتياط وإلغاء العمليات البرية الموسعة والاكتفاء بعمليات محدودة بإمكانها مواجهة حرب استنزاف طويلة خطط لها حزب الله لتمتد لأكثر من خمسة أسابيع متوالية.

كما أن عقيدة إسرائيل تعتمد على إدارة صراعاتها المسلحة خارج حدودها وقد نجح " حزب الله " في نقل العمليات إلى الداخل الإسرائيلي وفرض على سكان الشمال الإسرائيلي البقاء في الملاجئ وشعورهم - لأول مرة - بالتدمير المباشر لمنازلهم وممتلكاتهم .

وعن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية عند إيقاف العمليات:

كانت الخسائر كبيرة بالقدر الذي استدعى طوارئ البنك المركزي وإجراء تعديلات في الموازنة وتغييراً في اتجاه معدل النمو الاقتصادي فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري الذي يقدر بنحو ٢٢ مليون دولار يومياً.

يبلغ حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة ما بين ٩٠ مليوناً، ١١٠ مليون دولار يومياً - وتكون خسائرها بعد شهر من القتال بلغت ثلاثة مليارات دولار.

تراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو ١% وزيادة الركود والتضخم بنسبة ١,٥%

تراجع النمو الاقتصادي في إسرائيل ليصل إلى أقل من ٣% بعد أن وصل لأكثر من ٥%

تقدر الخسائر في قطاع السياحة والصناعة بنحو مليار , ٢٠٠ مليار دولار، وأن قصف مدن الشمال لنحو ثلاثة أسابيع قد دمر نحو ٢٠ مصنعاً في ٦٠ بلدة شمالية منها أربعة مصانع أصيبت بأضرار بالغة، كما تم إغلاق نحو ٧٠% من المصانع في مدن الشمال، إضافة إلى إغلاق ٣٥% من المصانع والمنشآت الصناعية صغيرة الحجم في حيفا وشمالها.

أصاب قطاع السياحة خسائر بملايين الدولارات في قصف المدن والمستعمرات في شمال إسرائيل حيث جاءت هذه النكسة في نروة موسم

السياحة الإسرائيلي حيث هوت نسبة الإشغال في الفنادق في المنتجعات السياحية إلى صفر، وتسبب إلغاء الحجوزات السياحية بخسائر قيمتها ٢٧ مليون دولار، في الوقت الذي كان متوقعًا أن تصل عائدات السياحة إلى ٣،٥ مليار دولار هذا العام.

قيمة الأضرار الكلية للمباني خلال ثلاثة أسابيع أكثر من ٢٣٠ مليون دولار حيث أصابت صواريخ حزب الله " ٥،٥٠٠ منزل " بأضرار كلية أو جزئية كما لحقت أضرارًا ب ٣٠ متجرًا كما أصابت مجمعات تجارية أو مشتركة.

وفي النهاية أقول أن مخطط الشرق الأوسط الكبير قد أحبطته المقاومة العراقية وأن مخطط الشرق الأوسط الجديد قد أحبطته المقاومة اللبنانية.. وأنه لا بديل عن دعم المقاومة لمواجهة المخططات الأمريكية الإسرائيلية التي تستهدف إعادة صياغة المنطقة واستبدالها بشرق أوسط يكون لإسرائيل والولايات المتحدة الهيمنة الكاملة عليه .

في ختام هذا الغرض أشير إلى حقيقتين:

أولهما .. ماذا حققته إسرائيل من أهداف تميز لنا بين النصر والهزيمة - لقد أعلنت إسرائيل أربعة أهداف .. عودة الأسيرين الإسرائيليين.. وتدمير القدرة الصاروخية والبشرية لحزب الله وتحصيناته الميدانية .. واحتلال الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني وإنشاء منطقة آمنة على حدود إسرائيل وإنشاء قوة دولية متعددة الجنسيات تعمل طبقاً للبند السابع على الحدود اللبنانية، فهل نجحت في تحقيق هذه الأهداف؟؟

ثانيهما .. أن الفقرة رقم ٨ من قرار مجلس الأمن "١٧٠١" تقدم المعطيات الدالة على التوجه نحو المستقبل لبناء حل طويل الأمد.

حيث تؤسس هذا الحل على المبادئ الآتية:

احترام صارم بين الجانبين للخط الأزرق، اتخاذ خطوات أمنية تمنع استئناف العمليات الحربية وخاصة إقامة منطقة آمنة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من الأسلحة غير تلك التي تشرها الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ المسموح بها.. ثم تطبيق كامل لبنود اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩، ١٧٠١ واللذين يطالبان بنزع أسلحة كل المجموعات المسلحة في لبنان لتصبح الدولة اللبنانية هي الطرف الذي يملك أسلحة في لبنان ويمارس السلطة في البلاد.. ثم منع بيع أو تسليم أي أسلحة أو معدات مرتبطة بها في لبنان باستثناء التي تسمح بها الحكومة اللبنانية.

ثانياً: تحدي تقليل الآثار الناتجة عن تهديد الداخل الإسرائيلي:

وفي مجال التقييم الدقيق لحجم التهديدات التي تؤثر على الداخل الإسرائيلي والتدريب على تقليل الآثار الناتجة عنها، فقد اكتسبت المناورات وتدريبات الأمن القومي الإسرائيلية أهمية كبرى، وكثرت تحليلات الخبراء والعسكريون وقادة الفكر الاستراتيجي عن أهدافها ودلالاتها، وترتيب تنفيذها، خاصة ما يتردد على الساحة الإقليمية والعالمية، من سعي لإدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" إلى توجيه ضربة كاسحة إلى إيران من جهة، وكلا من سوريا وإيران بتنسيق إسرائيلي من جهة أخرى، وذلك خلال شهر مايو ٢٠٠٨م، قبل انتهاء ولايته.

من هنا، كان من الأهمية البالغة إجراء تحليل وتقييم شامل عن هذه التدريبات وأهدافها ومراحلها، وتوثيق تنفيذها، خاصة لما اتصفت به من أنها في إطار الأمن القومي العام الإسرائيلي من ناحية، وبعد تغيير القيادة العسكرية الإسرائيلية "وزير الدفاع ورئيس الأركان" تم صدور تقرير القاضي

خلال حرب تموز ٢٠٠٦م، وما عكسته من نظريتي الردع والأمن الإسرائيلي، الكفاءة القتالية لجيش الدفاع، واهتزاز هيئته الإقليمية والعالمية، خاصة بعد نقل العمليات إلى الداخل الإسرائيلي، وما أعقبه من اهتزاز في ثقة المواطن الإسرائيلي في المؤسسة العسكرية وقدرتها على توفير الأمن.

* المناورة (تحويل ١ ، ٢):

هذا وقد بدأت إسرائيل مناورة عسكرية واسعة لمدة خمسة أيام، بدأت في ٦ أبريل، وانتهت في ١٠ أبريل ٢٠٠٨م، في إطار إعداد الدولة للدفاع، شارك فيها جميع الدوائر الحكومية، وجيش الدفاع، وأجهزة الدفاع المدني، وخدمات الطوارئ العسكرية، والسلطات المحلية، والجهاز الصحي، ومؤسسات التعليم، وأشرفت عليها سلطة الطوارئ القومية.

وتعتبر هذه المناورة التدريبية مرحلة من مراحل إعادة تأهيل كافة عناصر القوات المسلحة الإسرائيلية بعد حرب يوليو ٢٠٠٦م، وبصفة خاصة قواتها البرية، كما تعتبر هذه المناورة استكمالاً لمناورات تدريبية عدة، أجريت على جبهة الجولان على مستوى ألوية وفرق القوات البرية عام ٢٠٠٧م، إضافة إلى إجراء مناورات كبرى سابقة على امتداد الجهة الشمالية في مواجهة الاتجاهين اللبناني والسوري، بالقدر الذي غطت فيها تدريب نعتة قواتها المسلحة، وتستكمل في المناورة الحالية تدريب ما تبقى من قوات الاحتلال على مستوى الدولة كلها في صورة حرب شاملة!!

هذا وقد جاءت هذه التدريبات المكثفة عقب صدور تقرير القاضي "فينوجراد" الذي حدد مسؤولية الفشل في إدارة المواجهة العسكرية مع حزب الله اللبناني وهي مسؤولية عسكرية أطاحت بكل من وزير الدفاع "عمير بيرتس" ورئيس أركانه "دان حالوتس" وأيضاً في إدارة الصراع المسلح..

وهي مسئولية سياسية كادت أن تطيح بحكومة "أيهود أولمرت"، كما جاءت هذه المناورات واسعة النطاق عقب صدور التقرير السنوي للمخابرات الإسرائيلية عن الوضع الأمني لإسرائيل والتي وصفته الصحف بأنه وضع شديد القتامة شاركت فيه الأجهزة الأمنية.. جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" وجهاز الأمن الداخلي "الشين بيت" وجهاز المخابرات الخارجية "الموساد"، حيث ركز التقرير على زيادة التهديدات الخارجية التي تتعرض لها إسرائيل وتعدد اتجاهاتها..

ومن هنا يمكن حصر الدوافع الكامنة وراء تكرار المناورات الإسرائيلية الكبرى في عدة نقاط.. لعل أولها.. محاولة الجيش الإسرائيلي استعادة ثقته بنفسه وعودة التواصل الكامل مع قطاعات الشعب بعد اهتزاز هذا الثقة ومنظومة الردع وفقدان الهيبة أعقاب المواجهة العسكرية مع حزب الله في يوليو ٢٠٠٦..

وثانيها.. السعي لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي ضد حزب الله حيث تم تأكيد استعادته لكفاءته القتالية وامتلاكه لقدرات صاروخية تهدد العمق الإسرائيلي واعتماده عليها بشكل حاسم وما يمكن أن يعكسه ذلك من تأثير على الجبهة الداخلية الإسرائيلية!!

وثالثها.. هو استعادة الكفاءة القتالية والفنية وتنفيذ توصيات القاضي "فينوجراد" بواسطة القيادة الجديدة للمؤسسة العسكرية المتمثلة في "أيهود باراك" وزير الدفاع ورئيس أركانه الجديد الجنرال "جابي إشكينازي" الذي وصف المناورة بأنها دفاعية، وتعنى بسكان إسرائيل جميعاً مما يؤدي إلى تمكينهم من مواجهة هجمات تقليدية على غرار صواريخ الكاتيوشا قد تطلقها المقاومة الفلسطينية... أو صواريخ مزودة برعوس كيماوية أو جراثومية قد تطلقها سوريا أو إيران!!

وعلى ضوء ذلك فقد شملت التدريبات التي لم تشهد إسرائيل مثيلاً لها منذ إعلان قيامها.. شملت إجراءات طوارئ منها: إطلاق صفارات الإنذار في كل أنحاء إسرائيل من منطقة "الجليل الشمالي" وحتى صحراء النقب جنوباً مما تتابع معه لجوء تلاميذ المدارس إلى الملاجئ الأمنية للحماية الذاتية من هجمات مفترضة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، كما أعدت المستشفيات وخدمات الطوارئ والبلديات والوزارات لهذه التدريبات مع رفع استعدادها للحالة القصوى..

التخطيط الإسرائيلي للمناورة:

كان تقرير الاستخبارات الإسرائيلية الذي صدر في مارس ٢٠٠٨ وتأكيدُه على أن إسرائيل أصبحت محاطة من جميع الجهات البرية بقوى معادية تعتمد على قدرات صاروخية. تغطي كل مساحتها.. وأن هذه القوى تتمثل في سوريا وحزب الله وحماس وإيران وهي تزيد من قدراتها التدميرية بصفة دائمة كمّاً ونوعاً.. وأن الصراعات المسلحة التي كانت تتمتع بها إسرائيل بتفوق شامل أصبحت مستبعدة ولم يعد لسلاح المدرعات والمشاة الميكانيكية وحتى سلاح الجو لم يعد عنصراً حاسماً في صراعات إسرائيل المقبلة..

كما خلاص التقرير إلى أن إسرائيل ستحاط خلال عامين بجزام إرهابي مسلح ومدرب ومزود بالصواريخ تسانده دولتان: "سوريا وإيران".. من هنا كان من الضروري التخطيط الاستراتيجي لتدريب الدولة العبرية كلها على الدفاع المنسق مع القوات المسلحة لتقليل الآثار الناتجة من تعرض عمقها الاستراتيجي لمثل هذا الهجوم الصاروخي المتعدد المدى والرعوس المدمرة.

وقد شمل التخطيط الاستراتيجي لتدريبات الأمن القومي العام الإسرائيلية على عدة إستراتيجيات فرعية، أولها: إستراتيجية إعداد الشعب للدفاع، وثانيها: إعداد أراضي الدولة لمواجهة ذلك الصراع..

وعن إستراتيجية إعداد الشعب، فقد تم التركيز على تعبئة جموع الشعب بكافة طوائفه وفئاته لتقبل نتائج الصراع المسلح المقبل مع استعداده للمشاركة في التأمين الداخلي لكل الأهداف والمرافق الحيوية والمشاركة في أعمال الدفاع المدني وأعمال النجدة والإنقاذ وإطفاء الحرائق وإخلاء الجرحى والمصابين وتقليل كل الآثار الناتجة عن الهجمات والضربات الجوية والصاروخية وأعمال التخريب المعادية..

هذا إلى جانب الإعداد العسكري للشعب ضد الأخطار التي قد تتعرض لها الجبهة الداخلية سواء كانت نتيجة الضربات الصاروخية أو الضربات الكيماوية والبيولوجية، وتنظيم المنظمات شبه العسكرية التي تعتمد على المستوطنين داخل المستوطنات وإعداد وتخطيط وتدريب عناصر وكوادر الدفاع المدني الذاتي عن المدن والمستوطنات مع التركيز على إعداد الكوادر اللازمة لقيادة أعمال الدفاع المدني مع التوسع في إنشاء الخدمات النوعية المتخصصة في الإطفاء والإنقاذ والتدخل السريع عند الحاجة وتوزيعها توزيعاً جغرافياً مناسباً.. هذا إلى جانب إشراك الشباب في خطط وقاية المنشآت العامة والمرافق والمصانع لتأمين الثروة الاقتصادية والفنية في الدولة العبرية.. مع مراجعة المخابئ والسواتر والخنادق باعتبارها عاملاً فعالاً في تقليل الخسائر بين المواطنين مع تنظيم أعمال القيادة والسيطرة لأعمال الدفاع المدني من خلال إنشاء مراكز عمليات الطوارئ على المستوى القومي وغرف العمليات بالمدن ووحدات التدخل السريع بالمناطق كثيفة السكان، وذلك في إطار خطة إستراتيجية منسقة تنسيقاً كاملاً بين

عناصر الدفاع المدني والقوات المسلحة والمنظمات شبه العسكرية المشكلة من المستوطنين داخل المستوطنات الإسرائيلية!!

وعن إستراتيجية إعداد الدولة للصراع المنتظر بكل ما يشمله من سقوط مباشر وغير مباشر للصواريخ المعادية على الأهداف الإستراتيجية بشرية أو اقتصادية فقد استهدفت هذه الإستراتيجية في المناورة الإسرائيلية تطوير وإعداد كافة شبكات النقل سواء منها النقل البري أو البحري أو النقل بالسكة الحديد أو تطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية والمطارات المدنية والمواني والمراسي وإعداد وتطوير المستودعات الرئيسية للمواد الإستراتيجية، وزيادة كافة المكثفات المائية وخطوط ومواسير نقل المياه، وإعداد المرافق العامة بالقدر الذي يفي باحتياجات الدولة، خاصة مع احتمالات تعطيل وقفل المطارات والمواني وتدمير بعض شبكات الطرق ووسائل النقل والاتصالات نتيجة للقصف الصاروخي المعادي سواء كان مباشراً أو غير مباشر!! مع تجهيز المستشفيات والمستودعات الرئيسية بالمواد الإستراتيجية والتوسع لاستغلال المدن الجامعية ومراكز الشباب والنوادي الرياضية ودور العبادة وتنظيم إقامة المخيمات المؤقتة لمواجهة متطلبات التهجير والإيواء والوقاية لسكان المدن والمستوطنات التي تتعرض للقصف الجوي أو المدفعي أو الصاروخي.

هذا وقد تركز التدريب في الجبهة الداخلية خلال المناورة على محاكاة وقوع هجمات كيميائية وغيرها من الهجمات على مدن إسرائيلية في إطار الدروس التي استفادتها إسرائيل بعد مواجهاتها العسكرية مع حزب الله في يوليو ٢٠٠٦م، وقد شاركت أجهزة الإعلام العامة والعسكرية في إرشاد المواطنين إلى طرق التحرك إلى أماكن الوقاية والملاجئ وانطلقت صفارات الإنذار في كل أنحاء إسرائيل، وفي المؤسسات العامة والمدارس وقام

التليفزيون الإسرائيلي وباقي أجهزة الإعلام والصحافة بإرشاد المواطنين عن كيفية التصرف في حالة وقوع هجوم؛ وذلك تحقيقاً للهدف الإسرائيلي المعلن لهذه المناورات حيث استهدف تحضير السكان الإسرائيليين لهجمات بالأسلحة التقليدية مثل صواريخ (الكاتيوشا) التي استخدمها حزب الله في يوليو ٢٠٠٦، أو لهجمات بصواريخ مزودة برعوس كيماوية أو جرثومية. وقد تزامن مع هذه المناورات حملة واسعة من التصريحات لكبار المسؤولين في إسرائيل لطمأنة دول الجوار خاصة حزب الله وسوريا بأنها مجرد تدريبات لن ترقى إلى مستوى عمليات قتالية أو عمل عدائي يخطط له ضد أي من جيرانها؛ حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي "أيهود باراك": (إن على سوريا ألا تقلق بشأن تدريبات الأمن القومي العام التي تقوم بها إسرائيل الأسبوع الحالي...) وأضاف باراك: (إن هذه التدريبات لا تعدو أن تكون تدريباً فقط)، وأكد أن إسرائيل لا تسعى إلى صراع عنيف مع سوريا وأكد استعدادها للسلام معها.

ثالثاً: تعدي إجراء انتخابات تشريعية لمواجهة التهديدات المحتملة:

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية بتصعيد غير مسبوق لليمين الإسرائيلي المتطرف على حساب تراجع اليسار الإسرائيلي حيث حصل حزب "ميرتس" على ٣ مقاعد فقط.. بينما حصل حزب العمل على ١٣ مقعداً، في تأكيد على خروجه تماماً من الحياة السياسية؛ ليعطي القيادة لحزب كاديما وحزب الليكود وإسرائيل بيتنا اليميني المتطرف وليصبح "أفيجدور ليبرمان" الذي يدين بكراهية وازدراء لفكرة أي وجود عربي في دولة إسرائيل أحد أهم عناصر تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة!!.

وقد أتت المحصلة النهائية لنتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية "البرلمان أو الكنيست الثامن عشر لعدد ١٢٠ مقعداً" جاءت لتعطي "حزب كاديما" بزعامه "تسني ليفني" ٢٨ مقعداً بزيادة مقعد واحد عن "حزب الليكود"

بزعامه "بنيامين نتنياهو" وأعطى لحزب "إسرائيل بيتنا" ١٥ مقعدًا "ولشاس" ١١ مقعدًا، "وللقائمة الموحدة للتوراة" خمسة مقاعد "وللحزب القومي الديني" أربعة مقاعد "والبيت اليهودي" ثلاثة مقاعد . وعلى ضوء ذلك، فقد صوت الناخب الإسرائيلي لصالح اليمين الذي حصل على ٩٣ مقعدًا .. وترك ٢٧ مقعدًا لكل أطراف اليسار الإسرائيلي بما فيها يسار الوسط المتمثل في حزب العمل، الذي حكم إسرائيل لمدة ثلاثين عامًا من ١٩٤٨م، إلى عام ١٩٧٧م.

ولعل من أهم الدلالات لنتائج الانتخابات، أن خيارات الناخب الإسرائيلي سواء تشكلت بإرادته أو أسهمت النخبة الحاكمة السياسية في تشكيلها قد تحددت وتبلورت على ضوء الخوف والكراهية والعزلة سواء ما هو حقيقي منها أو متضخم ومبالغ فيه.. الخوف من الفلسطينيين الذين يمارسون الإرهاب والعرب الذين يريدون القضاء على إسرائيل .. الأمر الذي أدى إلى تعزيز خط الإجماع الصهيوني حول حدود الحل مع الشعب الفلسطيني والدول العربية والتي تعتبر من أهم دلالات هذه الانتخابات الإسرائيلية حيث اجتمعت برامج الأحزاب السياسية المختلفة اليمينية القومية واليمينية الدينية المتطرفة والوسط واليسار حول اللاءات الإسرائيلية الثلاث، وهي: لا عودة لحدود ١٩٦٧م، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين.

هذا وقد كان لتهميش اليسار في إسرائيل أحد أهم دلالات نتائج هذه الانتخابات حيث انحصر تمثيل اليسار إلى أقل معدل له في تاريخ السياسة الإسرائيلية وحظي حزب العمل الذي اضطلع بتأسيس الدولة وقيادتها في العقود الثلاثة الأولى من عمر إسرائيل بأدنى تمثيل له في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي ذلك أن اليسار أصبح منافسًا لليمين في شتى المواقف اليمينية والتشدد وتأكلت المسافات التي كانت تميز اليسار عن اليمين.. الأمر الذي أكدته الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة الذي قادها زعيم

حزب العمل "أيهود براك" وتفوق من حيث نوعية المذابح واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا وإنسانيا .. واستخدم القوة المفرطة بشكل متواصل ومدمر لمدة ٢٣ يوما ضد شعب أعزل مما أفقده تميزه عن الأحزاب اليمينية التي بات يقلد سياستها .. فكان اختيار الناخب الإسرائيلي للأصل بدلا من التقليد.. إن اللاءات الثلاث ستكون مرجعية رئيسية للتفاوض مع العرب الفلسطينيين بل ومقياسا لنجاحها .. هذا وتتخذ هذه اللاءات أشكالا متفاوتة في حديثها في خطاب الأحزاب اليمينية ففي "حزب كايما" نجده يؤمن بالمفاوضات حول القدس .. بينما حزب شاس الديني يرفض التفاوض حولها والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى مقابل تبادل أراضي داخل إسرائيل تقطنها أكثرية عربية .. أما الليكود فيرى أن السلام الاقتصادي وتحسين معيشة الفلسطينيين وتداول المنافع بينهم وبين إسرائيل هو أكثر ما يمكن التفاوض بشأنه ..

إن الحقيقة التي أكدتها نتائج الانتخابات التشريعية للكنيست الإسرائيلي الثامن عشر تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك اتحياز الناخب الإسرائيلي لتفعيل الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وذلك باعتبار الخوف والكرهية والعزلة هي التي حكمت اختياره !! فما هي حدود ومعالم هذه الاستراتيجية التي ستحكم التفاوض مع إسرائيل ؟

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية:

لقد ساهمت الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية والمخابراتية ومراكز الأبحاث في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي بدأت منذ عام ٢٠٠١م، بعد انتهاء قمة "كامب دافيد الثانية" حيث نجحت أجهزة الإعلام الصهيونية والأمريكية في تعبئة للرأي العام الإسرائيلي بالقدر الذي أصبح السائد أن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل "ياسر عرفات" غير جادة

أو قادرة على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل .. حيث أكدت أجهزة الإعلام أن القيادة الفلسطينية أهدرت فرصة تاريخية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال العروض السخية جدًا - من وجهة نظر أجهزة الإعلام - التي قدمتها حكومة "إيهود أليمر" بالتنسيق مع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" والتي تبلورت حول مبادرة كلينتون للسلام .. والتي لم تكف السلطة الفلسطينية برفضها بل فجرت انتفاضتها لتعصف بالأمن الإسرائيلي ولتؤكد للنائب والمواطن الإسرائيلي أن قيام الدولة الفلسطينية لن يحقق الأمن على المدى القريب أو البعيد لدولة إسرائيل.

ولعل اقتحام قطاع غزة وما شهدته من تدمير هائل للبنية الأساسية وما انتهى إليه من ترويع وقتل وتدمير للإنسان الفلسطيني .. لعله يذكرنا ببداية تنفيذ المخطط الشاروني حيث شهد عام ٢٠٠١م، تطورات هامة حاسمة قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، حيث بدأ العام بحرب إسرائيلية شرسة على الفلسطينيين وتصاعدت نوامة العنف التي انتهت بمقتل ألف شهيد فلسطيني وجرح ٢٥ ألف بينهم ٥ آلاف معاق .. وقد استخدمت إسرائيل أحدث ما لديها من وسائل قتال وتدمير وحولت المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معتقلات بفعل الحصار الاقتصادي والحواجز الأمنية.

كما توسعت الإدارة الشارونية عن طريق تنفيذها لمخططاتها الأمنية في سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية لكوادر المنظمات الفلسطينية وطالت رموزًا لها وزنها النضالي والسياسي .. إضافة إلى عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير مقار الأمن الفلسطيني وذلك في غياب معسكر السلام في إسرائيل وغياب دور الراعي الأمريكي وعدم رغبة إرادة

الرئيس "جورج دبليو بوش" في التدخل لوقف نزيف الدم مع الانحياز المطلق لإسرائيل بل وتبريرها للعدوان الإسرائيلي عليها باعتباره دفاعا عن النفس.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما تم مناقشته اعتباراً من المؤتمر الدوري الثالث للأمن القومي، الذي عقد في مدينة "هيرتزليا" في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢م، والذي خرج بتصورات جديدة لطبيعية التهديدات التي تواجه دولة إسرائيل، والتي تمت في إطار دراسة بحثية بعنوان "صياغة عقيدة قتال عالمية لإسرائيل" والذي حضره تسعين عضواً ضمت مسؤولين أمنيين من مختلف المؤسسات الأمنية، واقتصاديين وعلماء وأكاديميين، والتي هدفت إلى وضع عقيدة مثالية جديدة لمواجهة التصورات في طبيعة التهديد الذي يواجه إسرائيل وانعكاس ذلك على تسليحها وبناء قوتها المسلحة.. حيث منحت إسرائيل نفسها مهمة دولية وليست إقليمية في محاولة لتهئية المخاوف الأمنية.. فقد جاءت تسميتها لعقيدها الجديدة "بعيدة المدى" والتي يقصد بها المدى الجغرافي وليس الزمني، حيث يمتد مسرح عملياتها إلى أفريقيا ووسط آسيا وأي مكان آخر تتطرق منه رائحة تهديد.. حيث انتهى المؤتمر إلى تحديد دقيق لطبيعة التهديد المركب المحيط بإسرائيل، والذي قسمته إلى ثلاث دوائر أمنية:

أولها: "الدائرة الداخلية"، التي تفترض استمرار التهديد الداخلي مع احتمال الانتفاضة والعصيان المدني أو المقاومة المسلحة الداخلية من عناصر مثل حركتي حماس والجهاد أو حزب الله اللبناني، وثانيها: "الدائرة القريبة"، والتي تفترض احتمال تجدد القتال مع دول الجوار المباشرة لإسرائيل مثل سوريا والأردن ومصر، وثالثها: "الدائرة البعيدة"، والتي تفترض تهديداً من دول مثل إيران وباكستان من خلال إطلاق صواريخ بعيدة المدى أو أسلحة الدمار الشامل.

ولم يقتصر إشاعة الرعب والفرع من قِبل الأحزاب والمؤسسات اليمينية عند هذا الحد عن حجم التهديدات المحتمل أن تواجه بها الدولة العبرية.. بل كان التقرير السنوي لأجهزة المخابرات الإسرائيلية في مارس ٢٠٠٨م، الذي شاركت فيه الأجهزة الأمنية الثلاث .. جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" .. وجهاز الأمن الداخلي "الشين بيت" .. وجهاز المخابرات الخارجية "الموساد"، والذي وصفته الصحف الإسرائيلية بأنه تقرير شديد القتامة باعتبار أن الدولة العبرية محاطة من جميع الجهات بقوى معادية تعتمد على قدرات صاروخية تغطي كل مساحتها .. ثم ما تبع هذا التقرير من تبني "استراتيجية إجهاض مبكر" سارت في ثلاثة محاور .. أولها .. إجراء تدريبات الأمن القومي الداخلي للشعب الإسرائيلي .. ثانيها: الاستعداد وتنفيذ العملية العسكرية في قطاع غزة .. ثالثها .. صياغة الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة وبمشاركة الاتحاد الأوروبي لمنع تهريب الأسلحة لعناصر المقاومة .

كل هذه الهواجس والتوجهات والسياسات سواء من جانب الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، بدءا من حكومة "شارون" الأولى عام ٢٠٠١م.. وانتهاء بحكومة "أيهود ألمرت" إضافة إلى التقارير البحثية والندوات والمؤتمرات ثم انتهاء بتقرير الأجهزة الأمنية .. ساهم كل هذا في صياغة وتعميق الخوف في عقل ووجدان المواطن الإسرائيلي؛ مما انعكس مباشرة على نتائج الانتخابات التشريعية للبرلمان الإسرائيلي الثامن عشر.

ويبقى التساؤل... ماذا عن مسيرة السلام العربية - الفلسطينية الإسرائيلية؟

الانتخابات التشريعية الإسرائيلية ومستقبل السلام:

إن الدراسة المتعمقة للمخططات الأمنية سواء لحزب "كاديم" الذي رأسه "تسيبي ليفني" الحاصلة على أكبر عدد من مقاعد الكنيست أو حزب

الليكود بزعامه "بنيامين نتتياهو" الأوفر حظا في تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة، يؤكد على حقيقتين .. أما تجميد عملية السلام، أو التفاوض على مذكرة التفاهم الذي انتهى إليها مؤتمر "أنابولس" الذي انعقد في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧م، والذي أكد السعي المشترك لتحقيق هدف إقامة دولتي إسرائيل وفلسطين على أساس تفعيل خارطة الطريق تحت إشراف الولايات المتحدة مع تشكيل هيئة أمريكية - فلسطينية - إسرائيلية بقيادة أمريكية؛ لمتابعة التنفيذ، وذلك بدلا من اللجنة الرباعية الدولية، مما يعني الانحياز المطلق للمطالب الإسرائيلية.. خاصة فيما يختص بيهودية الدولة وتأكيد خطاب ٤ إبريل ٢٠٠٤م، كأساس للتفاوض؛ مما يعني إلغاء حق العودة واستمرار المستوطنات واعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل .. ويؤكد ذلك حقيقة ما أعلنه كل من رئيس الوزراء "أيهود ألمرت" حيث أكد أن المفاوضات ستكون ثنائية على أساس الضمانات الأمريكية التي جاءت في خطاب الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" في ٤ إبريل ٢٠٠٤م.

كما أكد الرئيس الأمريكي السابق في ختام مؤتمر "أنابولس" على تعهده بالحفاظ على أمن إسرائيل الوطن القومي لليهود، مما وضع تساؤلا هاما عن مصير الفلسطينيين في داخل إسرائيل. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مذكرة التفاهم التي انتهى إليها مؤتمر "أنابولس" كانت ترجمة واقعية للآراء التي اجتمعت عليها الأحزاب اليمينية الإسرائيلية، وهي لا للعودة لحدود ١٩٦٧م، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين.

تلك هي الملامح والمبادئ والتوجهات التي انتهت إليها القراءة المتأنية لنتائج الانتخابات التشريعية وانعكاساتها على استراتيجية إسرائيل الأمنية في العقد القادم.

وفي النهاية أقول: لقد عانى المواطن الإسرائيلي من الشحن المستمر وتواصل إحساسه بالخوف من جيرانه لمدة تراوحت ما بين عام ٢٠٠١ - وعام ٢٠٠٩م، قامت خلالها حكوماته اليمينية المتطرفة بألوان من عمليات القتل والتعذيب والاغتيال والتدمير والتتكيل، ليس فقط بقوى المقاومة الفلسطينية سواء منها حماس أو الجهاد الإسلامي، بل امتد ذلك التتكيل والإذلال لكل الشعب الفلسطيني وقياداته ورموزه .. الأمر الذي أدى إلى الاجتياح المتواصل باستخدام القوة المفرطة الإسرائيلية للقرى والمدن الفلسطينية مع إقامة الحواجز والتحكم المطلق في حركة الشعب الفلسطيني .. ووصل الأمر إلى حد حصار قيادته المتمثلة في شخص الرئيس الراحل "ياسر عرفات" وتعمد إذلاله وقهره.

كما شهدت هذه الفترة انهياراً من الدماء الفلسطينية ورجال حزب الله في لبنان من خلال شن صراعات مسلحين استخدمت فيهما القيادات الإسرائيلية كل وسائل الدمار العامرة بها ترسانة الأسلحة الإسرائيلية سواء منها الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية .. أو المحرمة دولية .. في نهم بالغ الحدة إلى القتل والتدمير للمئات والآلاف من المواطنين، ليس فقط المقاتلين في جبهات القتال .. بل الشيوخ والنساء والأطفال من المدنيين الذين هُدمت منازلهم فوق رؤوسهم ..

وكان طبيعياً أن تقوم العناصر المقاومة سواء من حركة حماس في قطاع غزة أو حزب الله في الجنوب اللبناني بالدفاع عن نفسها والصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي فقصف للصواريخ على الداخل الإسرائيلي مما عمق من حجم الإحساس بالخوف والرغبة والرعب بل والكراهية من كل الجيران المحيطين بإسرائيل.

من هنا كانت محصلة كل ذلك تلك النتائج التي انتهت إليها الانتخابات التشريعية وما أوضحتها من دلالات تؤكد عدم الإحساس بالأمن للمواطن الإسرائيلي.

رابعاً: تحدي استكمال بناء وتدريب القوة المسلحة:

يعتبر التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي أحد العقائد الراسخة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي حيث تتسابق الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التسابق لدعم هذا التعاون، وقد حدثت نقلة نوعية كبيرة لذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريجان" حيث أعلن الجانب الأمريكي أن إسرائيل دولة حليفة رئيسية غير عضو بحلف شمال الأطلسي "الناتو" وذلك طبقاً لقانون الأمن القومي الأمريكي رقم ١١٠٥ مما أعطى طفرة تكنولوجية ضمنت لإسرائيل قاعدة صناعية امتدت لتشمل ٣٨ شركة ومؤسسة للصناعات الجوية، إضافة إلى هيئة الصناعات الإلكترونية والكهربائية التي يتبعها العديد من المصانع الإلكترونية في المجال العسكري.. هذا إلى جانب هيئة البحوث التكنولوجية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية مما أتاح لإسرائيل تنمية قدراتها الذاتية على تصنيع صواريخ الفضاء المصممة لحمل الأقمار الصناعية العسكرية، حيث برزت كفاءة معدلات أداء هذه الصواريخ عند تنفيذ عملية إطلاق الصاروخ الأول لها نهاية عام ١٩٨٨ حاملاً قمراً تم تصنيعه في إسرائيل من طراز "أوفيك" مما أضاف بعداً جديداً لمجالات استخدام الفضاء للأغراض العسكرية بصفة خاصة..

هذا وتوفر وضعية إسرائيل كحليف رئيسي للولايات المتحدة العديد من الإيجابيات العسكرية منها .. الاستفادة من الصندوق القومي الأمريكي للبحث والتطوير في مجال المشروعات العسكرية، والإعفاء من النسبة الأمريكية المضافة إلى الأسلحة مثل تكلفة البحوث والتطوير والتجارب الأمريكية على الأسلحة عند بيعها والتي يعفى منها دول حلف شمال

الأطلسي "الناتو" ، كما أن لإسرائيل الحق في استئجار بعض نوعيات من الأسلحة الأمريكية مع دفع قيمة صيانتها فقط، هذا إضافة إلى تسهيل فرص التنافس الإسرائيلي على عقود الصيانة وبيع الأسلحة للقوات الأمريكية في غرب أوروبا أسوة بدول الحلف، هذا إلى جانب إمكانية الحصول على بعض فائض السلاح الأمريكي دون مقابل في بعض الفترات ارتباطاً بظروفها الاقتصادية، وفي إطار هذه الإيجابيات العسكرية تم التصديق في مايو ١٩٩٨ على إنتاج مشترك للصاروخ "أرو" بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ليتضح التوافق الإستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي ويأخذ أبعاداً جديدة تشكل ملامح التغيير القادم في الشرق الأوسط حيث تم نشر تقرير بعد هذه الأحداث يقول "أن الولايات المتحدة كانت توافق وتساير عدم النظام في منطقة الشرق الأوسط وكان اهتمامها الأول والأخير ينصب على النفط وأمن إسرائيل فقط .. على اعتبار أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يكن يهدد التوازنات الإستراتيجية، بل إن عدم الاستقرار كان يخدم الولايات المتحدة لتجعل الجميع تحت سطوتها.. إلى أن فوجئت الولايات المتحدة بهجوم "تنظيم القاعدة" ومن قلب نظام المملكة العربية السعودية، وظهر تهديد المصالح الأمريكية الذي جسده "أسامة بن لادن" ومعه خمسة عشر مواطناً سعودياً من بين تسعة عشر شاركوا في عمليات مركز التجارة والبنيتاجون .. وكان هدفهم المعلن هو إخراج القوات الأمريكية من الأراضي المقدسة وإقامة دولة إسلامية تهيمن على منابع النفط في العالم، مع استعداد تنظيم القاعدة لتدمير إسرائيل.

الأمر الذي جعل للولايات المتحدة تقنع بأنها لا يمكن أن تتساهل مع الشرق الأوسط الذي تنتمي في مشاعر شعوبه معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التهديدات التي تحدد بإسرائيل ومنابع النفط والتي

ليس للولايات المتحدة فيه باستثناء إسرائيل - أي حليف مؤتمن - ومن هنا كان التوافق التام بين حكومة "إريل شارون" وإدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في مجال الحرب على الإرهاب من ناحية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.. وقد كتب أحد رجال مؤسسة صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة وهو الجنرال "ويسلي كلارك" والذي كان قائدًا لقوات حلف الأطلسي في أوروبا .. قال في كتابه عن "كسب الحرب .. العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية" أن الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل تخطط لحملة مدتها خمسة سنوات تشمل سبع دول شرق أوسطية، تبدأ بغزو العراق، ثم سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان..

وقد كانت خطة الحرب على العراق معدة منذ عام ١٩٩٢ وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة تاريخية لشنها.. أما بعد الحرب فإن الهدف أصبح "إحداث هزة أرضية مركزها العراق، وبعدها تتوالى تواجها لتحديث الخلطة في العالم العربي بكامله، ويتحقق الهدف الأكبر للسياسة الأمريكية في الهيمنة، يلحق بركبها هدف إسرائيل في أوضاع عربية جديدة مدعومة بالانتصار الأمريكي في العراق لتفرض التسوية على الفلسطينيين من ناحية، وتعرض نظام شرق أوسطي جديد خاضع للإدارة الأمريكية وتلعب فيه إسرائيل وتركيا دورًا محوريًا من جهة أخرى!!".

وباعتبار إسرائيل شريك في هذا المخطط فقد تسللت بعملاء الموساد لإقامة قاعدة في العراق لتصبح على حدود كل من سوريا وإيران حيث توالى التهديدات الإسرائيلية بضرب سوريا من ناحية والتهديد "بضربة استباقية" للمفاعل النووي الإيراني من ناحية أخرى - كما تبنت الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربي الفكر الإسرائيلي عن الحرب الوقائية والإجهاضية والعقابية وشملت التخطيط السياسي العسكري لحلف شمال

الأطلسي ودول غربية أخرى، الأمر الذي جعل من الأساليب والعقائد القتالية الإسرائيلية فكرًا مقبولاً ومرحبًا به، وبالتالي أصبحت إسرائيل مستعدة لتنفيذ ضرباتها الوقائية أو الاستباقية دون التخوف من الإدانة الدولية، بل وكان تنسيقها لتنفيذ هذه الضربات ضد الجمهورية الإيرانية بصفة خاصة وبدعم أمريكي!!

الولايات المتحدة وإسرائيل والتهديد الإيراني:

أشعلت إسرائيل المواجهة الأمريكية مع إيران بإعلانها لبعض التقارير أفادت بأن إيران اشترت رؤوساً نووية من كازاخستان.. الأمر الذي قامت معه وكالة الطاقة الذرية بالتفتيش على ستة من المواقع المشكوك فيها، ولم تجد دليلاً على هذا الادعاء!! وتعزز إسرائيل مزاعم الولايات المتحدة بأن للحكومة الإيرانية طموحاتها في المجال النووي وأن لديها قدرة أساسية على صنع صواريخ بالستية وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رؤوس نووية.. الأمر الذي دعا معه 'إسحاق رابين' رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يونيو عام ١٩٩٤ الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء ليس فقط نظام الحكم في إيران بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة في منطقة الشرق الأوسط!!

وتدرك الجمهورية الإيرانية الإسلامية أنها مستهدفة من كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وأن هناك سعي أمريكي متزايد للضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد المبررات التي تؤدي إلى تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن لإمكان إعادة سيناريو العقوبات الذي جرد العراق من كل مقوماته كدولة تمهيداً لغزوه أمريكياً!! وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ أن الوكالة لا تملك أي دليل على قيام إيران بتحويل مواد نووية لأغراض عسكرية أو أنشطة محظورة وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبلت طواعية وقف أنشطة

تخصيب اليورانيوم اعتباراً من ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤، وذلك في مقابل اتفاق أوروبي على مساعدتها بتزويد إيران بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الطاقة الكهربائية.. مع تقديم ضمانات أوروبية لحصول إيران على الوقود النووي اللازم لمحطاتها..

وفي تطور جديد يؤكد الإصرار الأمريكي الإسرائيلي على التصعيد العسكري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق استخدام القوة ضد إيران ما لم تكشف النقاب عما وصفه "بأبعاد برنامجها السري لصنع أسلحة نووية" وذلك في تصريحات له في ١٨ يناير ٢٠٠٥ لشبكة "إن.بي.سي" الأمريكية، وذلك بعد ساعات من انتقاد وزارة الدفاع الأمريكية لتقرير "سيمور هيرش" الصحفي البارز الذي أكد فيه وجود وحدات خاصة أمريكية "كوماندوز" على أراضي إيران تمهيداً لعمل عسكري محتمل.. وفي تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" أصر الكاتب الصحفي مجدداً على ما جاء في مقاله، وأكد أن قوات خاصة أمريكية تتولى مهمة تحديد أهداف داخل إيران منها مواقع نووية وكيمياوية وصاروخية وذلك تمهيداً لقصفها جواً مستقبلاً.. وأن هذه المهام التجسسية بدأت داخل إيران منذ ستة أشهر ماضية.. وأضاف الكاتب الصحفي أن معلوماته تستند إلى تأكيدات من مسؤولي مخابرات سابقين ومستشارين على علاقة بالبنّاجون.. وأضاف أن مسؤولين مدنيين من البنّاجون طلبوا دخول إيران وتدمير أكبر قدر ممكن من القدرات العسكرية الإيرانية الأساسية - كما استند الصحفي في مقاله أيضاً إلى دعوة مسؤولين متشددين بالإدارة الأمريكية ممن يوصفون بالصقور لتنفيذ هجوم محدود ضد إيران للإطاحة بنظامها الديني.

ورداً على هذه التهديدات الأمريكية أعلن "علي شمخاني" وزير الدفاع الإيراني السابق أن بلاده تمتلك القوة العسكرية الكافية لرد أي هجمات ضدها

وقال "أن بلاده لا تخشى من شن هجوم ضد أراضيها برغم إسقاط الولايات المتحدة لنظامي الحكم في أفغانستان والعراق المجاورتين خلال الأعوام الثلاثة الماضية".

وعلى طريق سياسة الردع التي تتبعها الولايات المتحدة ضد الدول العربية وإيران والتي تعترض المصالح الحيوية الأمريكية كان إنتاج الولايات المتحدة لأنظمة من الأسلحة والذخائر تتناسب مع مسارح العمليات المنتظر أن تخوض فيها عمليات عسكرية وقد استخدمتها في غزوها لأفغانستان والعراق ومنها .. اليورانيوم المستنفذ "٣٣٦" وقد استخدم بكثافة عالية ضد الدشم الخرسانية والملاجئ وضد الوحدات المدرعة، ويدخل في نطاق منظومة أسلحة الدمار الشامل - حيث يؤدي استخدامه إلى ثلاث تأثيرات ضارة .. أولها - إنتاج كمية هائلة من الطاقة تذيب وتصهر كل ما تصطدم به .. وثانيها - إشعال حرائق هائلة تصل درجة حرارتها إلى آلاف الدرجات .. وثالثها - إنتاج كمية هائلة من الإشعاعات تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات والإنسان حيث تسبب الإصابة بسرطان الدم والرئة والعظام، إضافة إلى الإصابة بأضرار بالغة في الكلى .. وقذائف الأبخرة الحارقة والتي تطلق ضد المناطق المحصنة في الأماكن الصعبة ومع انفجار القذيفة تتكون سحابة تصيب من يتعرض لها بالارتجاج في المخ أو العمى أو تمزق طبليتي الأذن وانهيار الرئتين ونزيف داخلي..

ثم تأتي أبرز هذه الذخائر والتي تم إمداد إسرائيل بعدد ٥٠٠٠ قنبلة منها، وهي القنبلة الموجهة GBU٢٨ - ويتم توجيهها بأشعة الليزر وتحمل ٢٦٨ كيلوجرام من المواد المتفجرة وتزن القنبلة الواحدة "٢٢٧٠ كيلوجرام" ويمكن لهذا النوع من القنابل الوصول إلى هدف بعمق ٣٠ مترًا تحت الأرض من الأتربة المترلكمة أو اختراق سمك ٦ متر من الأسمنت المسلح.. وهي بذلك مناسبة تمامًا لتوجيه ضربة لتدمير المقدرة النووية الإيرانية

ومفاعلاتها، كما تعاقدت إسرائيل في الأسبوع الثاني من سبتمبر ٢٠١٠م على شراء صفقة طائرات قتال من أحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية سواء طائرات قتال F٣٥ أو طائرات الشبح المخفاة، هذا إضافة إلى قيام إسرائيل ببناء ما سمي القبة الحديدية (باعتبارها درعًا مضادًا للصواريخ يحمي سماء الدولة العبرية من الهجمات الصاروخية للقوى المعادية المحاطة بها، وذلك بتكثيف الانتشار لكل صواريخها الباتريوت والحيتس المضادة للصواريخ.

هذا وتزداد سياسة الردع الأمريكية الإسرائيلية فعاليتها من إعلان الولايات المتحدة عن التوسع في إنتاج أسلحة نووية صغيرة لاستخدامها في ميادين القتال، حيث أوضح تقرير قدم للكونجرس الأمريكي في ٨ يناير ٢٠٠٢ أن هذه الأسلحة ستستخدم ضد سبع دول هي "الصين وروسيا وكوريا الشمالية والعراق وليبيا وسوريا وإيران" ..

كما دعا التقرير الذي قدمته إدارة الرئيس بوش للكونجرس الأمريكي أن هذه الأسلحة ستكون قابلة للاستخدام في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، واحتمال الحرب بين الصين وتايوان أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم إيران أو أية دولة مجاورة على إسرائيل..

تلك كانت ملامح سياسة الردع الأمريكي الإسرائيلي الموجهة ضد الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية والتي يسود الاعتقاد في أجهزة التخطيط والعمليات العسكرية الإسرائيلية بأن الضفة الغربية تمثل خط الدفاع الرئيسي لإسرائيل وأن سلسلة جبال الضفة الغربية ومنطقة غور الأردن مهمة جدًا لصد أي هجوم محتمل ضد إسرائيل ليس فقط من جانب عمليات العصيان المدني والمقاومة الفلسطينية المسلحة بل تمتد هذه المخاوف من احتمال تملك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطرازات متعددة من الصواريخ.. آخرها الصاروخ "شهاب ٣" حيث أسهب المراقبون في تقدير الخطر الذي يمثله هذا الصاروخ واعتبروه موجهاً لتدمير إسرائيل، وقد

استندوا في ذلك إلى تقارير مخابرات غربية وأمريكية كشفت النقاب عن تقديرات تفيد باحتمال ازدياد الخطر لعمليات واسعة النطاق من جانب الفلسطينيين بتشجيع خاص من إيران.

إن الحقيقة المؤكدة أن جمهورية إيران الإسلامية تواجه تهديدًا متصاعدًا ومنسقًا من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبارها الدولة الرئيسية التالية التي تلتقي المصالح الأمريكية الإسرائيلية أنها تقف حائلًا وعائقًا أمام المخطط الأمريكي الساعي للتغيير وإعادة صياغة الشرق الأوسط الذي تنتمي فيه مشاعر العداء للولايات المتحدة، فضلاً عن التهديدات التي تواجه كل من إسرائيل ومنابع النفط به.. وبالتالي فيجب استمرار سياسة الضغط من خلال منظومة ردع أمريكية إسرائيلية تفرض الإذعان على الجمهورية الإيرانية وتجريدها من كل مقومات قوتها الصاروخية والتكنولوجية تمهيدًا لتوجيه ضربة عسكرية مدمرة لها أو غزوها!!

الخلاصة

اتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول العربية والإسلامية:

إن التطورات السياسية العسكرية قد تداخلت مع الأنماط التي تحدد مسار سبق التسلح التقليدي وخلقت ميلاً للبحث عن أسلحة التدمير الشامل للآتي:

- ارتفاع أسعار الأسلحة التقليدية، والحاجة إلى (مضاعف للقوة) (Multiplier) أقل تكلفة.
- إمكانية الحصول على النظام وأجزائه الحيوية والمعدات والمعونة الفنية من عدد كبير من الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية ودول آسيوية.
- تكشف حجم السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي العراقي ووسائل الحمل البعيدة المدى، وانتشار أخبار المفاعل النووي الإيراني، وجهودها في المجال الكيميائي والبيولوجي وشرائها لصواريخ بعيدة المدى من كوريا الشمالية.
- انتشار مجموعة من المعلومات عن حجم المجهود النووي الإسرائيلي وقيامها بتطوير صواريخ (بالستيك) موجه بعيد المدى.
- رد فعل سورياً على إسرائيل في صورة تطوير قدراتها لإنتاج غازات الأعصاب وأسلحة كيميائية أخرى.
- تطوير باكستان والهند للأسلحة النووية والكيميائية

والصواريخ بعيدة المدى.

- حصول الجزائر على مفاعل ذري يمكن أن يخصص لتطوير أسلحة نووية أساساً.

والنتيجة النهائية أن كل دولة شرق أوسطية لديها قاعدة تكنولوجية رئيسية أو كميات كبيرة من الأموال البترولية قد بدأت بعض الجهود لتطوير أو شراء أسلحة تدمير شامل ووسائل الحمل المناسبة .. رغم أن كثيراً من هذه الجهود ما زالت في مرحلة التخطيط الحريص، ولقد حدث تداخل بين هذه السباق وسباقات تسلح مشابهة في مناطق أخرى.

على سبيل المثال مع جهود الأرجنتين والبرازيل لتطوير صواريخ بعيدة المدى وصناعة أسلحة نووية، ومع جهود مماثلة في آسيا ومع محاولات لشركات أوروبية غربية والصين الشعبية لدخول سوق الصواريخ والمكونات النووية والمعدات اللازمة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

والحقيقة المؤكدة أن معظم الدول التي بذلت جهوداً في هذا المجال لم تنشر علناً أسلحة التدمير، وأن كثيراً من الجهود التي تبذلها هذه الدول للبحث عن هذا السلاح أو امتلاكه ما زالت في مراحلها المبكرة.

وبالتالي إن التقديرات عن معدل انتشار أسلحة التدمير الشامل كانت أكثر تشاؤماً، وأن التقديرات الخاصة بآثار استخدام مثل هذه الأسلحة، وخاصة الكيماوية والبيكتريولوجية كانت أيضاً تميل إلى المبالغة

الخلاصة

القدرات العسكرية العربية والإسلامية

والتوازن النووي في الشرق الأوسط

لا تمتلك أى من الدول العربية أى مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية (علماء - فنيين)، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر (حظر - مساومة - تهديد) تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الحظر والمراقبة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة نظراً لمصالحها الحيوية والأمنية بها، ومن ذلك العمل الدعوى على عدم إتاحة الفرصة لأى من الدول العربية لإملاك أسلحة نووية، وإذا كان ذلك مفهوم في إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، فإن غير المفهوم هو ما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضها الطرف عن الترسنة النووية الإسرائيلية، الأمر الذى أدى إلى خلل في التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

ورغم ذلك، فقد بذلت بعض الدول العربية جهوداً مضيئة في سبيل حصولها على الخيار النووي، منها الحصول على مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، كذلك كميات من اليورانيوم الطبيعي أو النشط، وإجراء

تعاون مع دول نووية بعضها غربية (فرنسا)، وبعضها إسلامية (باكستان)، ومع دول أخرى الاتحاد السوفيتي السابق والهند كذلك، كما أن الأمر وصل إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنبلة نووية جاهزة، وقد وصل البعض منهم إلى مراحل متقدمة في نشاطها النووي العسكري مثل العراق، إلا أن ضربه الإجهاض التي وجهتها إسرائيل إلى مفاعل (أوزيراك) بالإضافة لحرب الخليج الثانية، لقد أدت إلى التدمير الكامل للبنية النووية العراقية.

إن هذا التفرد الإسرائيلي بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو إلى دراسة موقف القدرات العربية والإسلامية الرئيسية في هذا المجال، وذلك بغية التقييم الدقيق للتوازنات، ومن ثم التحديات والتهديدات المستقبلية للدول العربية من المنظور النووي.

النشاط النووي العربي

١- إمكانيات جمهورية مصر العربية:

بدأ النشاط النووي المصري في أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي (السابق) بهدف استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهو نفس الوقت - تقريباً - الذي بدأت فيه كل من الهند وإسرائيل نشاطها الذري، وقد تم إنشاء (لجنة الطاقة الذرية) عام ١٩٥٥م لتكوين القاعدة النووية في مصر والتي أخذت في التطور، حتى سُميت (هيئة الطاقة الذرية).

تم إيقاف البرنامج النووي لمصر أثناء معركة ١٩٦٧، وإيقاف المفاعل الذري في (أنشاص)، وقد أعيد تشغيله عام ١٩٧١م لتستأنف مصر نشاطها النووي، وفي يوم ١٩٨٠/١٢/٢٨ وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وفي ١٩٨١/٢/١٦ صدّق مجلس الشعب على

الاتفاقية.

وفيما يلي أبرز عناصر النشاط النووي لمصر:

أ- القرار .. الإرادة السياسية:

يعتبر القرار السياسي هو حجر الزاوية بالنسبة لدخول مصر المجال النووي من عدمه فهو نقطة البدء، ورغم تأخر هذا القرار كثيراً إلا أنه من المعتقد أن مصر لم تفقد حماسها لدخول مجال المفاعلات النووية سواء من مرجعية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهو الهدف الظاهر، أو من مرجعية تطوير سلاح نووي لتحقيق التوازن النووي مع إسرائيل، ورغم العقوبات والضغوط التي تعرض لها مشروع مصر النووي، الأمر الذي أدى إلى تأجيله عدة مرات ثم تجميده، إلا أن من المعتقد أن القرار السياسي المصري لدخول هذا المجال بشقيه السلمي والعسكري أصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة لرفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورفضها قبول التفتيش الدولي على مفاعلاتها.

إن الإرادة السياسية المصرية كانت دائماً عبر التاريخ حاضرة خاصة فيما يتعلق بالقرارات المصيرية، وهذا في اعتقادي أحد هذه القرارات.

ب- بالنسبة للقوى البشرية:

(١) تمتلك مصر قاعدة كبيرة مؤهلة من العلماء والفنيين (المهرة جداً) الذين اكتسبوا خبرة علمية وعملية عالية المستوى في مركز الأبحاث النووية في (أنشاص) في مجال الطاقة النووية حيث قدر عدد العاملين منهم في مركز الأبحاث في (أنشاص) وفي هيئة الطاقة الذرية بحوالي (٥٠٠) عام ١٩٨٨م.

(٢) يعمل العديد من علماء الذرة المصريين لكفاءتهم في المراكز الدولية الكبرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة للعمل مع بعض الدول العربية في هذا المجال (المرحوم د/ المشد الذي كان يعمل في العراق واغتاله الموساد).

(٣) لذلك تشير الدراسات إلى أن مصر يمكن ألا تواجه أية صعوبات بفرض اتخاذها القرار السياسي، وذلك من منظور الموارد البشرية المؤهلة، وذلك بمجرد توفير الوسائل اللازمة لذلك (المفاعل المناسب - كمية البلوتونيوم اللازمة).

ج- بالنسبة للمواد الخام اللازمة:

(١) تقدر مصادر (اليورانيوم) الموجود في مصر بحوالي (٥٠٠٠ طن)، وتشير بعض المصادر إلى أن مصر قامت بتطوير منجم صغير لليورانيوم كانت بدايته (٣٠ طن) (يورانيوم) عام ١٩٨٥م، ومن المعتقد أنه يمكن رفع طاقة هذا المنجم إلى حوالي (١٠٠ طن/عام).

(٢) يمكن لمصر الحصول على الوقود النووي اللازم لتشغيل أية مفاعلات في المستقبل القريب عن طريق هيئة الطاقة النووية الدولية ما دام ذلك خاضع لإشرافها، كما أن السوق السوداء لليورانيوم يتوافر بها أية كمية.

د - مفاعلات مصر النووية البحثية:

(١) المفاعل النووي للبحثي الأول: (ET - RR - 1)

تم إنشاؤه في عام ١٩٦١م بمساعدة الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث تتنوع نشاطاته لتشمل البحوث النووية الأساسية، وكذلك تطبيقات النظائر المشعة في الطب والزراعة، وتدريب العلماء والفنيين، وكانت طاقته عند افتتاحه (٢ ميجا وات) وقد تم تطويره لترتفع قدرته إلى (٤ : ٦) ميجا وات، وهو مفاعل تجارب لإجراء تجارب الشعيع وإنتاج النظائر المشعة.

(٢) المفاعل النووي البحثي الثاني: (MpR)

وقد تم افتتاحه في ١٩٩٨/١/٤م بمساعدة فنية من الأرجنتين، وقدرته (٢٢ ميجا وات) وهو مفاعل تجارب لإنتاج النظائر المشعة وبحوث واختبارات المواد، كما ينتج رقائق السليكون المستخدمة في الصناعات الإلكترونية الأساسية، ويعتبر مدرسة متقدمة لتأهيل الكوادر الفنية في مجال تشغيل وصيانة المفاعلات النووية، كما يعد إضافة تكنولوجية جديدة يؤهل مصر للاعتماد على الذات في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

هـ - الموارد المالية:

تشكل الأبحاث النووية وتوابعها خاصة في المجال العسكري أعباء اقتصادية كبيرة خاصة على الدول النامية مثل مصر، غير أن متطلبات الأمن القومي، خاصة فيما يتعلق (ببقاء الدولة) وفيما يتعلق بالخلل الجسيم في التوازن الاستراتيجي العسكري في ظل احتكار الطرف الآخر للسلاح النووي لا بد أن تدفع مصر إلى اقتصادية متقدمة بدون حماية لها من التدمير، ولكي توفر هذه الحماية لابد من توازن الردع بأشكال المختلفة، ومن ثم فلن تكون الموارد المالية مبرراً لعدم دخول العصر النووي بشقيه السلمي والعسكري، التي يجب تدبيرها على حساب أي بنود أخرى.

٢- امكانيات العراق النووية (قبل الغزو الأمريكي):

يرجع تاريخ البرنامج النووي العراقي إلى أوائل الستينيات، حيث بدأ عام ١٩٦٨م تشغيل مفاعل أبحاث سوفيتي صغير بقدرة (٥ ميجا وات) وفي عام ١٩٨٠م بدأ تشغيل مفاعل بحثي آخر صغير ليس له أهمية من الناحية العسكرية وبنهاية عام ١٩٨١م بدأ تشغيل مفاعل الأبحاث (أوزيراك) بقدرة (٤٠ ميجا وات) وهو فرنسي الصنع، ويشير ذلك إلى مخطط عراقي متكامل يمكن عند إضافة العمليات السرية التي قام بها لاستجلاب الوقود النووي

التوصل لإستنتاج احتمالات توظيف ذلك لإنتاج أسلحة نووية، حيث قدر العلماء الإسرائيليون أنه بحساب قدرة خرج (المفاعل ٤٠ ميجا وات) فإنه يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم كافية نظرياً لتصنيع من (١ : ٢) قنبلة نووية في العام.

ومع استمرار وتصاعد الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولى)، تم في ١٩٨٠/٩/٣٠م مهاجمة المفاعل العراقي بطائرات يعتقد أنها إيرانية لكنها لم تصب أي منشآت هامة بالمفاعل، ثم جاء القصف الإسرائيلي للمفاعل في يونيو ١٩٨١م الذي أدى إلى خسائر بالغة بالمفاعل، وباستمرار تصاعد الحرب الإيرانية العراقية سحبت فرنسا معظم فنييها لإبعادهم عن الخطر لكنهم لم يأخذوا معهم (اليورانيوم) المخصب الناتج من المفاعل والذي يمكن استخدامه لتصنيع القنابل الذرية، وفي يوليو ١٩٨٧م نشرت مجلة (South) أن العراق أنشئت مركزاً للأبحاث النووية العسكرية بشكل سري تحت الأرض، أما العنصر البشري فالعراق يملك قاعدة متطورة من العلماء والفنيين الذين تم إعدادهم بالخارج، بالإضافة للاستعانة ببعض الخبرات من الخارج (الدكتور المصري الجنسية).

ويعد النشاط النووي العراقي أحد الأسباب الرئيسية لحرب الخليج الثانية، التي تم خلالها تدمير البنية التحتية النووية للعراق تماماً، وفرض لجان تفتيش دائمة عليه، ومن ثم فقد عاد العراق نووياً إلى نقطة الصفر.

٣- إمكانيات ليبيا النووية:

اهتمت ليبيا بمجال الطاقة النووية منذ أواخر الستينيات، واتخذت خطوات واضحة نحو دخول المجال النووي، واتجهت ليبيا إلى الاتحاد السوفيتي، حيث تم الاتفاق عام ١٩٧٦ على إقامة مفاعلين: أحدهما بحثي في (تاجوراء) تم إنشاؤه ويعمل في مجال النظائر المشعة منذ عام ١٩٨١م والثاني لإنتاج الكهرباء بطاقة (٤٤٠ ميجا وات) (لم ينفذ بعد)، وتقدير

الولايات المتحدة أن هذا المفاعل يستطيع في حالة إنشائه إنتاج كمية من (البلوتونيوم) تكفي لصناعة (٢٠) قنبلة سنوياً وهو رقم مبالغ فيه جداً لضعف الإمكانيات التقنية والخبراء في هذا المجال كما تم إنشاء مفاع بحثي آخر صغير عام ١٩٨٦م في منطقة (سبها) يحتمل أن يكون لصالح تخزين (اليورانيوم).

من جانب آخر حصلت ليبيا على تسهيلات ومواد نووية من مصادر مختلفة، كما يتوفر لها عدد متزايد من العلماء الليبيين والأجانب، وليبيا ليست مصنفة، كما ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية.

وفي تطور مفاجيء وفي نهاية عام ٢٠٠٥م أعلنت ليبيا توقف برنامجها النووي وقامت بشحن ألف طن معدات إلى الولايات المتحدة تأكيداً لصدق نواياها في سابقة لم يشهد العالم مثيلاً لها!!

٤- الإمكانيات النووية الجزائرية:

حاولت الجزائر دخول المجال النووي من خلال التعاون مع عدد من الدول مثل ألمانيا والأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان، وقد قامت فعلاً بإنشاء مفاعلين بحثيين، الأول صغير بقدرة (١,٥ ميجاوات)، والثاني بقدرة (٤٠ ميجا وات) وتستخدم هذه المفاعلات في المجالات السلمية، وبرغم أنها قد صنفت ضمن الدول القادر على صنع أسلحة نووية، إلا أن عدم الاستقرار الداخلي والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة لعدم توافر كوادر علمية متخصصة، فإن كل ذلك يحول دون تطوير البرنامج النووي الجزائري.

٥- الإمكانيات النووية السعودية:

لا تمتلك السعودية أية قدرات نشاطات نووية مؤثرة، ويتبع هذا النشاط وزارة البترول حيث وقع أول اتفاق للتعاون النووي عام ١٩٧٦م مع فرنسا، كما وقع عقد لإنشاء مفاعل نووي صغير تبلغ قدرته (٥ مليون وات) تقيمه

فرنسا، كما أن هناك دراسات في مجال إقامة محطات لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية، كما تشير الدراسات إلى توفر خام (اليورانيوم) بكميات كبيرة في الأراضي السعودية، وقد جرت أبحاث لاستخلاص هذا الخام تحت إشراف الأمم المتحدة، وللسعودية علاقات وثيقة مع باكستان إلا أن ذلك لا يرقى إلى المجال النووي العسكري.

٦- الإمكانيات النووية السورية:

تعتبر سوريا من الدول غير المتقدمة نووياً، ولديها عدد صغير من العلماء والفنيين لا يكفي لبدء برنامج نووي متطور، يوجد لديها مفاعلان نوويان صغيران، أحدهما بقدرة (٣٠ كيلو وات) من الصين، والثاني بقدرة (٣ ميجا وات) من الأرجنتين للأغراض السلمية (تم تأجيل تسليمه إلى ما بعد عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بناء على ضغوط الولايات المتحدة وإسرائيل)، كما يوجد لديها بعض الخامات التي تحتوي على نسبة من (اليورانيوم) كالفسفات، حيث يوجد احتياطي كبير منه في سوريا، وقد وقعت سوريا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٩م.

النشاط النووي الإسلامي:

كان أول من استعمل تعبير (القنبلة النووية الإسلامية) هو (ذو الفقار على بوتو) رئيس وزراء باكستان الأسبق عام ١٩٧٢م حين أشرف مباشرة على لجنة الطاقة الذرية في بداية البرنامج النووي العسكري، وقد استعمل هذا التعبير لأغراض سياسية واقتصادية، وقد عارض (ضياء الحق) من بعده استخدام هذا التعبير، واعتبره تعبيراً غير موفق، وإن كان انتشر بعد ذلك.

الإمكانيات النووية الباكستانية:

بدأت باكستان نشاطها النووي عام ١٩٨٥م بتعيين (ذو الفقار على بوتو) رئيساً للجنة الطاقة الذرية، وقد تعاونت في ذلك مع كندا وفرنسا

والولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا والصين، حيث تم إقامة أول مركز بحثي أمريكي عام ١٩٦٥م يشمل مفاعلين نوويين بقدرة (١٦,٥ ميجا وات) ثم مفاعل كندي عام ١٩٧٠م بقدرة (١٢٥ ميجا وات) ثم محطة توليد كهرباء نووية بتكنولوجيا فرنسية، ثم مفاعل فرنسي قادر على إنتاج (اليورانيوم) عام ١٩٧٥م، ثم مفاعل (كاھوتا - ١٢٠ ميجا وات) عام ١٩٧٦م، وهو وحده يكفي لإنتاج قنبلة نووية عيارية (٢٠) كيلو طن كل عام، ثم مفاعل أبحاث صيني قدرته (٥٠ ميجا وات).

كما تملك باكستان كمية ضخمة من الوقود النووي ومن ثم فإن لها القدرة على إنتاج عشر قنابل عيارية (٢٠) كيلو طناً وقد شاركت كل من ليبيا والسعودية في تمويل المشروع الباكستاني دون أي استفادة تكنولوجية في مقابل ذلك.

وبقيام الهند بتفجيرها النووي الأول في مايو ١٩٧٤م، والذي أعلنت أنه لأغراض سلمية واقتصادية، وجه رئيس الوزراء الباكستاني (ذو الفقار علي بوتو) دعوة إلى العلماء والمهندسين الباكستانيين للعودة إلى ديارهم والمشاركة في برامجها النووية، وقد استجاب (د.عبد القادر خان) للدعوة وعاد عام ١٩٧٥م وقاد بناء مفاعل (كاھوتا) وفي عام ١٩٨٤م بدأ إنتاج (اليورانيوم) عالي الإغناء والعمل الجدي في صمت معتمداً على الذات بدرجة كبيرة، وفي عام ١٩٨٧م قامت بإجراء تفجير نووي بارد، وقامت في الوقت نفسه بتصعيد مبادراتها السلمية، واستمرت في صمت في تطوير قدراتها النووية العسكرية، حيث قدرت مصادر غربية عام ١٩٩١م رصيدها من المواد النووية لإنتاج عشر قنابل ذرية، وقيام الهند في (١١، ٣٠) مايو ١٩٩٨م بإجراء تفجيراتها النووية، كثفت باكستان جهودها الدولية، وطالبت بمظلة نووية دون أي استجابة من المجتمع، ويبدو أنه مخطط باكستاني لكسب التأييد الدولي خلال خمسة عشر يوماً أعقبها قيامها بتفجيراتها الذرية

الستة في (٢٨ و ٣٠) مايو، والتي هزت العالم بأكثر مما هزته التفجيرات الهندية، وقد هزت على وجه الخصوص العالمين العربي والإسلامي بشكل لم يسبق له مثيل، وبذلك أصبحت باكستان قوة نووية يقدر ما تملكه في يوليو ١٩٩٨م ب (١٥ : ٢٠) قنبلة نووية ذات أعيرة مختلفة (٤٠-٥٠) كيلو طنًا.

خلاصة الموقف والتوازن النووي في الشرق الأوسط:

الدول العربية لا يملك معظمها مقومات البرامج النووية الهادفة التي تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لذلك، وإن كان بعضها وفي مقدمتها مصر تملك الكوادر والأدوات والمواد الخام اللازمة لذلك كما يملك البعض الآخر الإمكانيات المادية لدعم هذا المشروع، يضاف لذلك أن الأسلحة النووية لا يمكن الحصول عليها بالشراء كما أنه يوجد ما يسمى ب (القنبلة الإسلامية) لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي في الشرق الأوسط محسوم لصالح إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم، حيث يتوقف ذلك بناء على باقى أطراف المعادلة في المنطقة.

تطبيقات التكنولوجيا في حرب الخليج الثانية:

ربما يكون من الصعب التحليل العميق لمختلف الجوانب والدروس التي أفرزتها عملية (عاصفة الصحراء)، فيما اصطلح على تسميته ب (حرب الخليج الثانية) ذلك أن الوزارات والجهات الرسمية في كل الدول التي كان لها دور إيجابي في عمليات القتال لم تكشف أوراقها بعد.

وهكذا يمكننا اعتبار هذا الجزء من التحليل والاستنتاجات ليس سوى مجهود أولى يتركز على جانب واحد من جوانب متعددة، ألا وهو دور السيادة والتفوق التكنولوجي الكاسح في كافة المجالات، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات في تحقيق النتائج المذهلة والنصر الساحق الذي انتهت به العمليات العسكرية في الخليج. وربما يكون من المناسب البدء بتكنولوجيا

القوة والقدرة الجوية، حيث إن الهجمات الجوية التي امتدت لتشمل مهام إلقاء القنابل وإخماد الدفاعات الجوية والأرضية وقصف الأهداف الاستراتيجية والحيوية والتي قد تم التقليل من قيمتها بواسطة وسائل الإعلام التي لم تتمكن من رؤية النتائج، حيث أثبتت حقيقة ما تتمتع به القوة الجوية من تكنولوجيا متقدمة جداً أتاحت لها قدرات علي تأكيداتها فعاليتها متجاوزة ومتعدية أقصى التوقعات للقادة العسكريين، فالانهيار المفاجيء والكامل للقوات البرية العراقية في الساعات الأولى للهجوم البري للحلفاء إنما يرجع أساساً إلى الهجمات الجوية في الأيام والأسابيع السابقة له.

فقد كان الجنود العراقيون المستسلمون في حالة واضحة من الصدمة والمعاناة نتيجة الحرمان من النوم، كما أنهم تحدثوا عن الرعب الناتج عن الإلقاء المستمر للقنابل بصفة تكاد تكون لمدة ٢٤ ساعة يومياً يوماً بعد يوم، وأسبوعاً بعد أسبوع.

كما أن التأثير البارز لذلك المواقع العراقية في الكويت وجنوب العراق التي لم يتواصل إليه عن طريق استخدام عدد قليل من الأسلحة، عالية الدقة فقط، وإنما من خلال استخدام كميات مكثفة من القنابل العادية أيضاً، حيث تم إسقاط مئات الأطنان من القنابل العادية والقنابل العنقودية من ارتفاعات كبيرة.

كما كان للأسلحة المتقدمة تكنولوجياً دور حاسم في تلك النتائج من خلال استخدام الذخائر الحديثة جداً من أمثلة القنابل الذكية والصواريخ من طراز (باترويت) والتي تم استخدامها بكميات لا نظير لها.

وقد تميزت تلك الأسلحة المتناهية في إصابة أهدافها مهما بلغت درجة الارتفاع التي تسقط منه أو في ظل وجود محاولات للعدو للتدخل والشوشرة، كما كانت معدلات الأعطال الفنية وتكذيب الرمي أقل من المستوى المحدد لقبولها، حتى يمكن القول أن صناعة السلاح قد تمكنت

أخيراً من تصميم وتطوير وتصنيع نظم أسلحة متقدمة تعمل واقعياً كما هو مخطط لها.

وعلى مدى الزمن الكامل للصراع، استغل الحلفاء لأقصى مدى سيادتهم وتفوقهم التكنولوجي في مجال الإلكترونيات سواء في قطاعات الحرب الإلكترونية من استطلاع وإعاقة مضادة، أو في الملاحة وإدارة النيران والاتصالات وإدارة العمليات والقيادة والسيطرة الآلية والإلكترونيات الطائرة وغيرها في كل هذه القطاعات تفوقت المعدات والنظم الغربية الحديثة المتقدمة للغاية عن طريق توفيرها وإعطائها قادة التحالف الحرية للقتال بسهولة وحرية كبيرة مع إمكانيات عالية لتنفيذ معركة أسلحة مشتركة في العمق.

كما أن التوقعات الخاصة بالشلل الكامل تقريباً للمكونات الإلكترونية الدقيقة للنظم الغربية بسبب الظروف البيئية القاسية في الصحراء الغربية قد ثبت خطأها، فرغم وجود بعض المشاكل الصعبة إلا أنه قد تم حل معظمها في الميدان.

كما كان لنشاطات جمع بيانات الاستطلاع والمخابرات كانت إحدى قصص النجاح الرئيسية للحرب، فموجودات الأقمار الصناعية للاستطلاع الإشعاعي والإلكتروني وفي الاتصالات علاوة على تقارير المخابرات الواردة من العملاء العاملين خلف الخطوط العراقية، كل هذا تم دمجها لإمداد قادة الحلفاء بسبل مستمر من المعلومات التفصيلية عن النشاطات العراقية، مما أكد على ضرورة أن تصبح النظم الآلية إجبارية ولازمة لتنقية المعلومات ووصول البيانات غير الضرورية والأقل أهمية إلى قادة التشكيلات، وذلك عن طريق حجبها وعدم توصيلها إليهم والاكتفاء بتوصيل البيانات المهمة الضرورية.

وقد أثبتت مهام إخماد الدفاعات الجوية المعادية والنشاطات المكثفة للحرب الإلكترونية المحمولة جداً أثبتت أنها ذات قيمة كبيرة في دعم الهجوم الجوي، كما أثبتت الصواريخ المضادة للإشعاع كفاءتها التدميرية العالية، كما أن (عاصفة الصحراء) بما توفر للأسلحة المستخدمة فيها من تكنولوجيات متقدمة قد نجحت في تحييد صواريخ الدفاع الجوي العراقية ومنعت تماماً أى طائرة عراقية بالقدر الذى تم شل الفعالية التامة سواء للقوات الجوية أو قوات الدفاع الجوي العراقية.

وقد شهدت عاصفة الصحراء العرض العمليّ الأولي للطائرة (F1174) وبالتالي تكنولوجيات (الخفاء) التي تحتويها وتوضح الدلالات والمؤشرات الأولى أن هذه التكنولوجيات قد وفرت وأتاحت دخول إيرادات ضخمة جداً كعائد للاستثمارات الهائلة التي تم إنفاقها على أعمال البحوث والتطوير التي أنفقت على استكمال هذه الطائرات وقد كان ظاهراً أن الطائرة (F1174) قادرة على تنفيذ مهامها العمليّاتية منذ أول لحظة في المراحل الأولى للحرب الجوية دون الاهتمام كثيراً بموجودات الدفاع الجوي العراقي مستغلة مستشعراتها السلبية في كل من الملاحة والهجوم وطبقاً للمصادر الرسمية فقد بلغ عد طلعات هذا النوع من الطائرات 3% فقط من إجمالي عدد طلعات طيران الحلفاء.

وقد استخدمت المقاتلات في إلقاء أسلحة (نكية) ضد عدد كبير من الأهداف العسكرية الاستراتيجية.

كذلك قدمت (عاصفة الصحراء) المثال الأول والوحيد في الحجم الكبير لعمليات الهليكوبتر المقاتل مغطية كافة الاستخدامات والمهام سواء منها الاستطلاع أو الاقتحام الرأسى أو النقل والدعم النيرانى والقتال ضد الدروع.

وقد أثبتت طائرات الهليكوبتر المقاتلة بما لديها من تكنولوجيا متقدمة فعالية عالية ضد الدروع إلى جانب استخدامها المشترك في الهجوم والحراسة، حيث أثبتت قيمة كبيرة في الاشتباك مع الوحدات المدرعة ثقيلة التدرية.

كما تأكد أن الاستخدام الواسع للهليكوبتر المقاتل بتوفر جيداً في حالة إمكانية فرض السيادة الجوية في منطقة القتال كما حدث في الخليج.

وقد أطلقت بطاريات الدفاع الجوي (باترويت) صواريخها خلال حرب الخليج، وقامت هذه الصواريخ باعتراض (٤٥) صاروخاً من إجمالي (٤٧) صاروخاً عراقياً من طراز (سكود) أو مشتقاته، والتي أطلقتها العراق على المملكة العربية السعودية، حيث قام الجيش الأمريكي بنشر (٦٠) قاذف (باترويت) للدفاع عن الرياض وطهران.

وفي أعقاب الهجمات الصاروخية العراقية الأولى على إسرائيل، قامت الولايات المتحدة بإعادة ونشر بطاريتين من صواريخ (باترويت) من ألمانيا إلى إسرائيل لتتضم إلى بطاريتين من نفس الطراز تم تسليمهما لإسرائيل في ديسمبر عام ١٩٩٠م.

كما قامت القوات الجوية الهولندية بنشر (الباترويت) للدفاع عن قاعدة (أنسيرليك) الجوية في تركيا.

ورغم أن النظام قد أظهر نجاحاً سياسياً وعسكرياً في حرب الخليج، إلا أن اعتراضاته للصواريخ (البالستكية) لم تتم إلا على إرتفاعات منخفضة وصلت إلى ٤٠ قدم وقد تسبب حطام الصواريخ (سكود) ومشتقاتها بل وحطام صواريخ (باترويت) نفسها في أحداث تدمير شديد على الأرض، وقد أدى هذا إلى حدوث رد فعل سريع من كل من الجيش الأمريكي وشركة (رايثيون) حيث اشتركا في برنامج جديد لزيادة تحسين وتحديث (الباترويت)

في المهام المضادة للصواريخ (البالستكية التكتيكية) حيث خطط الجيش الأمريكي لإنفاق نحو ٢٦ مليون دولار أمريكي على هذا البرنامج رغم أن شركة (رايثيون) قد قدرت التكاليف بحوالي ٧٦ مليون دولار أمريكي.

كما أقامت شركة (تليفوتكن) من خلال برنامج أمريكي ألماني بتطوير باحث راداري إيجابي لزيادة فعالية تلك الصواريخ.

وقد قامت البحرية الأمريكية بإطلاق نحو (٣٠٠) صاروخ (توماهوك) خلال حرب الخليج من سفن السطح والناطحات المتمركزة على الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، و (التوماهوك) واحد من الأسلحة العديدة التي صممت أصلاً لتؤدي دوراً استراتيجياً نووياً، ولكنها أثبتت كفاءة وفعالية مماثلة في الحرب التقليدية.

وقد كانت عملية (عاصفة الصحراء) هي أول نشر (للتوماهوك) في القتال الفعلي وقد قامت سفن السطح بإطلاق (٢٦٤) صاروخاً، حيث حقق نسبة نجاح تصل إلى ٨٥%، حيث تم إسقاط صاروخين على الأقل فوق بغداد بواسطة وسائل الدفاع الجوي العراقية خلال واحدة من عدة مهام خططت على عجل ضد بغداد، ونتيجة للنجاح الذي حققه استخدام تلك الصاروخ فقد خطط أن يصل إنتاج (التوماهوك) إلى (٣٨٣٠) صاروخاً بنهاية السنة المالية ١٩٩٤م، ومثلهم بنهاية السنة المالية ١٩٩٥م، وتخطط البحرية الأمريكية إلى إعادة تصنيع (١٧٩٥) صاروخاً منها، وهي عملية يبلغ حجم العمل فيها نصف حجم العمل اللازم لتصنيع صواريخ جديدة.

وسوف يحمل النوع الجديد منها رأساً مدمرة أصغر أو قد طورت في مركز الأسلحة البحرية الأمريكي خصيصاً للتوماوك، بدلاً من الرأس المدمرة الأصلية والمستخدمة في الطرازات الأقدم.

هذا وتسمح التكنولوجيا الحديثة لحمولة المتفجرات الجديدة الأصغر وزناً بأن يكون تأثيرها وفعاليتها مماثلة على الأقل للنوع السابق له، حيث تحتوي الرأس الجديدة على طابة زمنية مبرمجة، وسوف يسمح التخفيض في وزن حمولة الرأس المدمرة للصاروخ بحمل وقود إضافي يؤدي إلى زيادة المدى بنسبة ٥٠%.

وأيضاً سوف يؤدي تحديث مركز تحطيط مهام (التوماهوك) إلى تخفيض الزمن الذي يستغرقه وضع خطوط سير جديدة للتوماهوك إلى حوالي ثلاث ساعات بالمقارنة بالزمن السابق الذي يصل إلى عدة أيام.

كما أنه من المنتظر أن يحتوي هذا النوع على باحث يعمل بالنظر للأمام في المرحلة النهائية، حيث يعمل إما بالتصوير بالأشعة تحت الحمراء أو برادار ليزر لزيادة تمييز الهدف واختيار نقطة التتبع.

وبعد استخدام الذخائر دقيقة التوجيه، والتي وصلت إلى حجم (٥٩٠٠) طن قد أسقطت من الأسلحة المختلفة على العراق فيما يقدر ثمنها بحوالي (٥٩٠) مليون دولار وما يعدال ١٢ مليون دولار من التوماهوك.

ويفضل دقة الرعوس المدمرة ذات التكنولوجيا العالية والتي قد وصل وزن الرأس المدمرة لبعضها نحو طن كامل، فقد تمكنت تلك الذخائر الذكية من تدمير نشم القيادة وملاجئ الطائرات الخرسانية، كما تمكنت من تدمير وإزالة ٤٠ كوبري من إجمالي ٤٥ كوبري كانت أهدافاً للضرب بين بغداد والبصرة، كما سمحت الذخائر الذكية العالية الدقة في الإصابة بتنفيذ الهجمات على الأهداف المحاطة بمناطق مأهولة مثل المباني الرئيسية ومنشآت الاتصالات اللاسلكية في وسط بغداد، كما اعتمد الهجوم على نظام الدفاع الجوي العراقي - والذي مهد الطريق للضربات المكثفة ذات معدلات الخسائر المنخفضة التي أعقبته هذه القدرات والإمكانات (الدقة وقوة التدمير).

وقد ساهمت التكنولوجيا والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي في هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، وقد يبدو أن أكثر الجوانب غير العادية لهذه الحرب هو أنه من المنظور العسكري فقد كانت صراعاً لا نظير له ولا توجد له سوابق تاريخية على الإطلاق تقريباً.

وتتفرد حرب الخليج الثانية بحقيقة أنها كانت بالفعل عملاً من جانب واحد، فالمعروف كقاعدة عامة أن الحروب بصرف النظر عن أسبابها أو المستوى الفني للقوى المقاتلة مع بعضها فيها أو أهداف أو أغراض الدول المشتركة فيها، يتم خوضها خلال مجموعات من المعارك والمواجهات تعتمد مدتها وشدتها على عدد من الظروف والأوضاع، حتى ينهك أحد أطراف النزاع ويطلب الاستسلام - وفي بعض الحالات حين يتكبد أحد الأطراف هزيمة عسكرية كاملة أو استسلاماً غير مشروط، كما قد تكون القوات المشتركة في صراع غير متوازن بحيث تصبح الحرب الناتجة عبارة عن عملية تأديبية على مدى كبير لأحد الأطراف وتكون كفاحاً من أجل البقاء للطرف الآخر ولكن على الطرفين أن يحاربا والأضعف قد يلجأ إلى حرب العصابات غير التقليدية والتي تنتج نتائج ناجحة كما اتضح في فيتنام أو في أفغانستان، ولا يمكن أن نذكر أن هناك حالات متناثرة ومتباعدة لا يمكن أن تدخل ضمن الوصف السابق ذكره للحرب، والتي كان لدى أحد الأطراف المتقاتلة فيها سيادة عسكرية كاسحة أدت إلى انهيار الطرف الآخر المقاوم لها، وهكذا نتج عنها الاستسلام بلا قتال ولكن ميل هذه الأحداث لا يمكن أن ينطبق عليها لفظ (حرب).

ولكن في حرب الخليج، شاهدنا ظاهرة جديدة تماماً فإن أحد الطرفين المتنازعين شن بالفعل متبعا خطة معركة واضحة ضاربا أهدافه بكل شدة، بينما الطرف الآخر لم يفعل سوى امتصاص الضربات المدمرة المميتة، والتي لم يسبق لها مثيل من قبل مع الحفاظ على موقف التحدي والاستخفاف بصورة نهاية.

والحقيقة والتاريخ يجب أن ننكر أن القوة كانت غير متوازنة للغاية بحيث لم يكن لدى العراق أدنى فرصة للمقاومة أكثر مما فعل، وأن أي مقاومة وتشبث أكثر بالأرض لم يكن سينتج عنه سوى المزيد من الدمار والخسائر العراقية إلا أن نتائج العمليات العسكرية في الخليج لا يمكن سوى النظر إليه في عدم تصديق فكيف نتحدث عن حرب عندما يكون نسبة الخسائر في الأرواح (١ : ١٠٠٠) وعندما تكون الخسائر الأمريكية في الأرواح في حوادث الكوارث الطبيعية وحدها ضعف خسائرها في القتال.

وبنظرة فاحصة لخسائر القوات العراقية في تلك الحرب يمكن لنا تقدير ما قدمته التكنولوجيا المتقدمة جداً التي ضاعفت من قدرات وامكانيات القوة المسلحة لدول التحالف فقد وصلت خسائر القوات البرية العراقية إلى تدمير ٣٩٥٦ دبابة من إجمالي ٥٩٩٠ دبابة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٦٦%، ٢١٦٦ عربة مدرعة من إجمالي ٦٢٠٠ عربة مدرعة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٣٦%.

هذا وقد وصل حجم التدمير في التشكيلات المقاتلة إلى (٢٩) فرقة بين مدرعة وميكانيكية ومشاة من إجمالي (٤٣) فرقة كان يمتلكها العراق قبل الحرب

إضافة إلى تدمير ٨٨% من لنشات الصواريخ والمدفعية، ٤٠% من باقى القطع فى القوات البحرية العراقية وتدمير وهروب ٣٥٢ طائرة مقاتلة إلى جانب ٧ طائرة قاذفة بما يمثل ٥٠% من إجمالي الطائرات المقاتلة والقاذفات العراقية مع شل وتدمير ٤٤ قاعدة ومطار عراقي ونسبة ٦٣% من إجمالي دشم الطائرات الخرسانية.

وعن قوات الدفاع الجوي، فقد تم تدمير أربعة مراكز عمليات وخمسة مراكز توجيه طائرات وحوالي ٥٠% من كتائب نيران وصواريخ الدفاع الجوي

وإذا أضفنا إلى كل هذا أسر واستسلام حوالي ٦٢ ألف وحوالي ١٥٠ ألف بين قتيل ومفقود إلى جانب تدمير جزء كبير من القاعدة الصناعية الحربية والحديثة والبنية الأساسية في دولة العراق لأدركنا كيف لعبت التكنولوجيا والبنية الأساسية في دولة العراق لأدركنا كيف لعبت التكنولوجيا دوراً رئيسياً وحاسماً في تلك الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر.

الخاتمة

قدمت الدراسة عرضاً للمظاهر الأساسية للتطور التكنولوجي الذي شمل كافة المجالات العسكرية والمدنية وأثره على كل المعدات والأسلحة اتجاه تحسين الأداء وسرعة العمل والقدرة على تغيير الخواص وأوضاع وإمكانيات العمل وقد شملت التطورات التكنولوجية في اتجاهات الاستطلاع والكشف والتتبع الآلي ومعالجة الإشارات وتنوع خواصها.

وفي مجال الاتصالات، حيث ازدادت كفاءة ونقاء الاتصالات مع تقدم أساليب إزالة الإعاقة وفي الحرب الإلكترونية حيث تطورت وسائل الاستطلاع لتشمل النظم الكهروإبصرية وأجهزة الإعاقة التي تميزت بسرعة التوليف ومواجهة عدة تهديدات في وقت واحد وفي مجال الدفاع الجوي حيث تطورات الصواريخ المضادة للطائرات وطرق توجيهها بأساليب متطورة.

وفي مجال القوات الجوية، فقد تم استحداث أنواع جديدة من الطائرات وتطوير البعض الآخر من حيث السرعة والمدى وخفة الحركة والمناورة وتطورات نظم الملاحة والسيطرة، وتم إستحداث الطائرات بدون طيار مع تزويدها بأحدث الأجهزة لتقوم بمهام الاستطلاع والإعاقة وتعمل كأهداف خداعية.

وقد امتد التطوير إلى الصواريخ (الباليستكية) من حيث المدى وحجم ونوعية الرعوس المدمرة وبرامج توجيهها وبقائها والنظم المضادة للصواريخ

هذا وقد أحدث إدخال أنظمة تسليح جديدة بتكنولوجيات متطورة تغييرات كبيرة في أسلوب أداء الأسلحة بالتالي على بعض التنظيمات والتشكيلات وأساليب قتالها بما انعكس على قوة النيران ودقة الأداء نتيجة

ازدياد الذكاء في الأسلحة والذخيرة بإدخال تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، حيث تعتبر هذه النظم الذكية بمثابة القوة المضاعفة (Farce Multiplier).

فعلى سبيل المثال فإن صاروخ تو المضاد للدبابات بقيمة عشرة آلاف دولار أو صاروخ (Helfire) بقيمة ستين ألفاً من الدولارات يمكن لكل منهما تدمير دبابة يزيد ثمنها على مليون دولار، فإن الصواريخ المضادة للطائرات من نوع ستجر بقيمة سبعين ألفاً من الدولارات أو صاروخ (ياترويت) بقيمة ثلاثمائة ألف ملايين من الدولارات.

كما أن الكترونيات وأسلوب القيادة والسيطرة الآلي وكذلك الاتصالات والمراقبة والاستطلاع والكشف والمستشعرات المختلفة والتي تتراوح تردداتها من البصرى إلى الموجات المتناهية الصغر كل ذلك يمكنه المراقبة والسيطرة الدقيقة على ميدان القتال، كما يمكن لأجهزة الإعاقة تحقيق تعميق لأجهزة الرادار ووسائل الاتصالات المعادية.

وقد قدمت الدراسة صورة للتطبيقات التكنولوجية في حرب الخليج الثانية والتي قد ساهمت التكنولوجية والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي في هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، مما جعلتها سابقة عسكرية ولا نظير لها في التاريخ المعاصر، حيث اتصفت بتفضيل ذلك التفوق التكنولوجي إلى كونها بالفعل عملاً من جانب واحد والتي كان لدى قوات التحالف فيها السيادة العسكرية الكاملة التي أدت إلى انهيار القوة العراقية واستسلام تشكيلاتها ومعداتها بلا قتال مع وصول نسبة الخسائر في الأرواح فيها إلى (١٠٠٠ : ١) إلى جانب تدمير أكثر من ٥٠% من الأسلحة والمعدات وبنية العراق الأساسية سواء في التصنيع بشكل عام أو في التصنيع الحربي بشكل خاص.

كما طرحت الدراسة صورة للتقدم التكنولوجي في مجال تنمية القوة المسلحة الإسرائيلية مما أدى إلى تبوء إسرائيل نقلاً خاصاً في امتلاك

نوعيات حديثة من المعدات والمنظومات العسكرية المتقدمة تكنولوجيا سواء من خلال ما تحصل عليه من الجانب الأمريكي أو بالارتكاز على ما توفره لها أوجه إنتاج قطاعات صناعتها الحربية المختلفة مما يطرح مجموعة الآثار والإنعكسات السلبية على الأمن القومي للدول العربية بصفة عامة ومجموعة الدول المحيطة بها بصفة خاصة، مما يمكنها من استغلال إمكانياتها وقدراتها العسكرية المتطورة كأحد الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع بالمنطقة العربية وبالشكل الذي يتوفر لها مزيد من الدعم لغرض منطلقات أمنها القومي ومجموعة مصالحها الحيوية.

هذا إلى جانب ما نتجه مسألة امتلاك إسرائيل لبعض القدرات العسكرية الاستراتيجية في مجال الأسلحة التقليدية فوق التقليدية والنووية وما يعكسه ذلك من اختلال في التوازن الاستراتيجي العسكري بينها وبين كل الدول العربية لمصالحها.

فيما يعتبر أحد التحديات الهامة للأمن القومي العربي مما يعنى تكثيف جهود المواجهة العربية بالشكل الذي ينتج توازناً استراتيجياً في القدرات العسكرية المتطورة مع إسرائيل، والذي يعد ركناً جوهرياً في حماية الأمن القومي المصري والعربي سلماً وحرباً.

هذا وقد قدمت الدراسة عرضاً شاملاً للبرنامج النووي الإسرائيلي وتهديده للأمن القومي العرب والشرق الأوسط، كما طرحت الخيارات المتاحة لمجابهة هذا التهديد النووي الإقليمي، كما تعرضت الدراسة إلى قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والجهود العربية والدولية في هذا المجال.

هذا إضافة إلى عرض شامل للبرنامج النووي الإيراني والتحدى المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي في مواجهة محاولات الجمهورية الإيرانية في امتلاك التكنولوجيا النووية سواء

للأغراض السلمية أو العسكرية مع التعرض للنشاط النووي الإيراني سواء في المجال المدني أو العسكري وآفاق تطوره مستقبلاً.

ثم انتهت الدراسة إلى خلاصة شملت تحليلاً لاتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى تطبيقات التكنولوجيا في حرب الخليج الثانية وفقنا الله لما فيه خير مصر وأمتنا العربية والإسلامية.

المؤلف

نواء أ. ح دكتور / زكريا حسين

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| مقدمة..... | ٣ |
| الفصل الأول: التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة | ٧ |
| أولاً: دور التكنولوجيا الإلكترونية فى الأنشطة المدنية والحروب | |
| التجارية المعاصرة..... | ٩ |
| ثانياً: أثار الأسلحة المدمرة البشرية المستخدمة فى الصراعات المعاصرة..... | ٣٣ |
| ثالثاً: تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها..... | ٥٢ |
| رابعاً: الدفاع الأمريكى المضاد للصواريخ (الدرع الصاروخى الأمريكى)..... | ٥٧ |
| المصادر..... | ٦٩ |
| الفصل الثانى: البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن الإقليمى | ٧٣ |
| أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل..... | ٧٥ |
| ثانياً: التهديد النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى..... | ٩٣ |
| ثالثاً: الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووى الإقليمى..... | ٩٧ |
| رابعاً: مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل..... | ١٠٦ |
| خامساً: خلاصة الموقف..... | ١١٦ |
| المصادر..... | ١٢١ |

| | |
|---|-----|
| الفصل الثالث: البرنامج النووي الإيراني وآفاق المستقبل | ١٢٣ |
| أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج إيران النووي | ١٢٥ |
| ثانياً: النشاط النووي الإيراني | ١٣٠ |
| ثالثاً: السلاح النووي الإيراني بين الحقيقة والادعاء | ١٣٧ |
| رابعاً: حقائق الموقف وآفاق المستقبل | ١٥٦ |
| المصادر | ١٦٥ |
| الفصل الرابع: صراع الإيرادات (التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها) | ١٦٩ |
| أولاً: تحدي امتلاك التكنولوجيا النووية | ١٧٢ |
| ثانياً: تحدي تنمية القدرات العسكرية الذاتية | ١٩٨ |
| ثالثاً: تحدي الاستعداد لمواجهة التحديات والهجمات المعادية | ٢٠١ |
| رابعاً: تحدي التقليل من آثار العقوبات الاقتصادية | ٢١٠ |
| التحديات الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها | ٢١٤ |
| أولاً: تحدي تدمير القدرة القتالية للتهديدات المحيطة بإسرائيل | ٢١٥ |
| ثانياً: تحدي تقليل الآثار الناتجة عن تهديد الداخل الإسرائيلي | ٢٣٣ |
| ثالثاً: تحدي إجراء انتخابات تشريعية لمواجهة التهديدات المحتملة | ٢٣٩ |
| رابعاً: تحدي استكمال بناء وتدريب القوة المسلحة | ٢٤٧ |
| الولايات المتحدة وإسرائيل والتهديدات الإيرانية | ٢٥٠ |
| الخلاصة | ٢٥٥ |
| - اتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول العربية والإسلامية | ٢٥٥ |

| | |
|--|-----|
| القدرات العسكرية العربية والإسلامية والتوازن النووي في الشرق الأوسط..... | ٢٥٧ |
| تطبيقات التكنولوجيا في حرب الخليج الثانية..... | ٢٦٦ |
| الخاتمة..... | ٢٧٦ |
| الفهرس..... | ٢٨١ |

السيرة الذاتية

بيانات شخصية:

الرتبة: لواء أ.ح دكتور.

الاسم: زكريا حيسن أحمد.

الوظيفة: رئيس هيئة البحوث العسكرية (بالمعاش حالياً) ومستشار
رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وأستاذ العلوم الاستراتيجية
والأمن القومي المنتدب بجامعة الإسكندرية.

الدراسات:

- مجستير علوم عسكرية من كلية القادة والأركان دورة ٢٦.
- درجة زمالة كلية الحرب العليا الدورة السابعة من أكاديمية ناصر العسكرية.
- دراسات عليا في الاستراتيجية القومية في دورة الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٨٨.
- دكتوراه الفلسفة في الاستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ديسمبر ١٩٩١م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف.

١- المشاركة في العمليات:

- حرب اليمن ١٩٦١م.
- حرب ١٩٦٧م.
- حرب الاستنزاف ١٩٦٨م.

- حرب ١٩٧٣م.

٢- وظائف القيادة:

- تدرج فى وظائف القيادة.
- مدير كلية الحرب العليا.
- مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- رئيس هيئة البحوث العسكرية.

٣- مهام خاصة:

- عضو وفد مصر فى مخادثات السلام فى واشنطن لاعداد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- مقرر اللجنة العسكرية المشتركة المصرية - الإسرائيلية لاستلام سيناء طبقاً للمعاهدة.
- رئيس مجلس إدارة مجلة الدفاع.
- رئيس مجلس إدارة المجلة العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل المتاحف العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة الكلية العسكرية لعلوم الإدارة.

٤- المؤلفات والأبحاث:

أولاً: إصدارات للقوات المسلحة:

- السياسة العسكرية (العلاقة والمفاهيم - التخطيط)، إصدار هيئة البحوث العسكرية.
- العلاقة بين الاستراتيجية الشاملة والسياسة العسكرية، إصدار

هيئة البحوث العسكرية.

• مرجع الاستراتيجية العسكرية (المفاهيم والعلاقات والمبادئ والتخطيط).

• نشرة أضواء على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

ثانياً: المؤلفات والإصدارات المدنية خارج القوات المسلحة أهمها:

• نظام الدفاع المضاد للصواريخ، إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة، عام ٢٠٠١م.

• العلاقة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، إصدار جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م.

• القدرات الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي، إصدار مركز الحضارة للدراسات السياسية عام ٢٠٠٠م.

• الدور العسكري السعودي في حرب الخليج الثانية، إصدار دار القمم السعودية عام ٢٠٠١م.

• العرب إلى أين؟ إصدار المكتب المصري الحديث عام ١٩٩٦م.

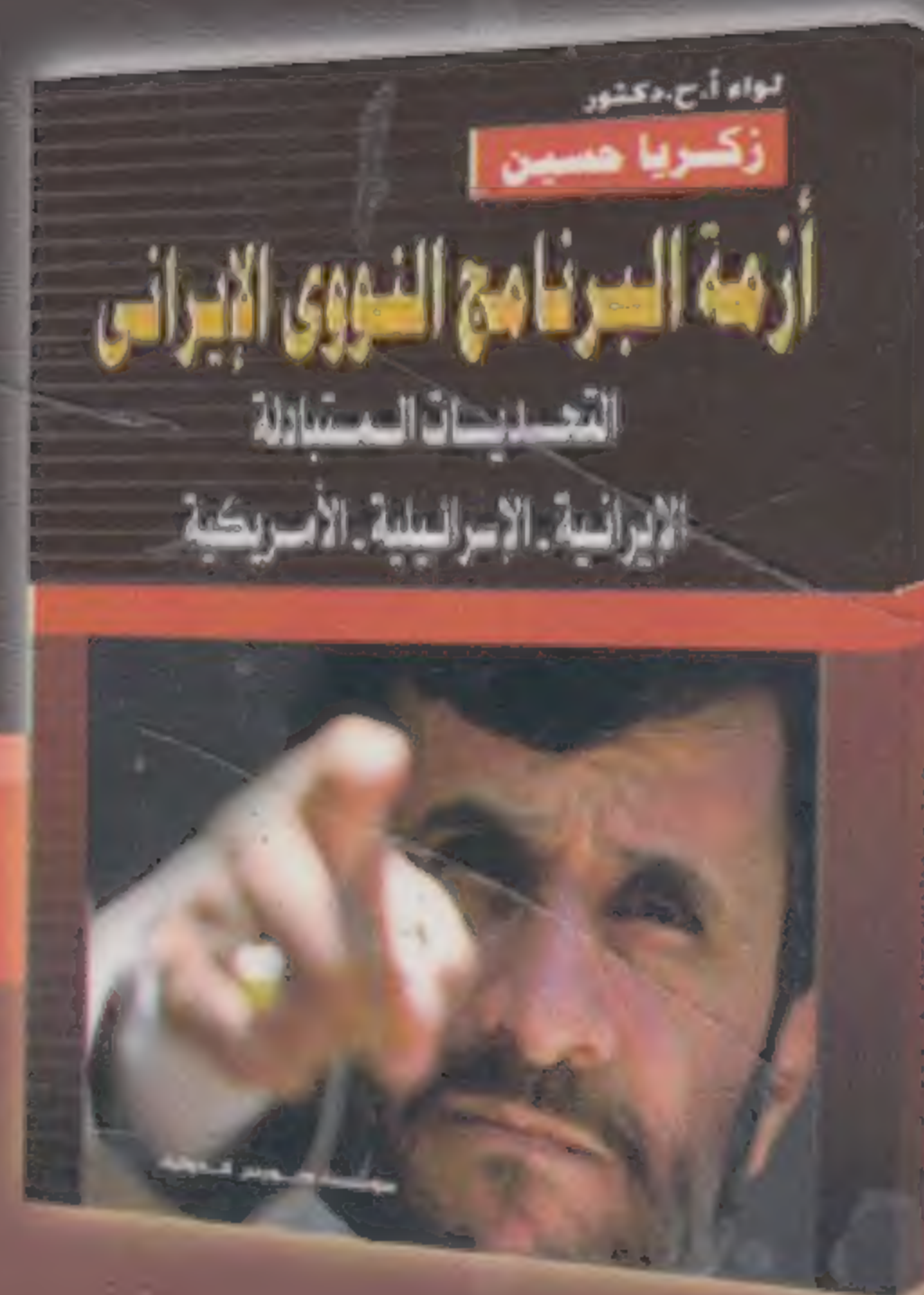
• استراتيجية التفاوض الإسرائيلية، إصدار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عام ٢٠٠٤م.

• القضية الفلسطينية إلى أين؟ إصدار مؤسسة دار الهلال عام ٢٠٠٥م.

هـ- الأنواط والنياشين:

- وسام الجمهورية.
- نوط الخدمة الطويلة.
- نوط الخدمة الممتازة والقذوة الحسنة.
- نوط الشجاعة العسكرية.
- ميدالية حرب أكتوبر ١٩٧٣ م.

البريد الإلكتروني: Email: Zakaria.0073@yahoo.com



Biblioteca Alexandrina



1129825



طباعة . نشر . توزيع

١٤٤ ش. مربية - سيورتنج - الإسكندرية ت. ٥٩٣. ٥٩٨. ٠٢. ٠٣. ٠٥٩٢٢١٧١. ت. فاكس ٠٢. ٠٣. ٠٥٩٢٢١٧١. محمول ٠١٢ ٣٢٩٣٦٣٨

Horus International Institution For Pressing - Publishing - Distribution
144 Tiba st.sporting -Alexandria Phone : 00203 5930598 - Fax: 002035922171 Mob :012 3293638

Email : horus.alex2007@yahoo.com

horus.alex@hotmail.com

مؤسسة محمد السادس الدولية